المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research and scientific studies

مجلة الجديد

للعلوم الإنسانية

الهيئة الليبية للبحث العلمي
Libyan Authority For Scientific Research

العدد السادس عشر
ديسمبر 2023

المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The National Center for Research and Scientific Studies

مجلـة الجـديـد للعلوم الإنسانية

الإيداع القانوني 2022/818 دار الكتب الوطنية

☎ +218 21 731 8844
@ Info@ncrss.gov.ly
@ Jadid@ncrss.gov.ly
e www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

للتواصل مع مجلة الجديد للعلوم الإنسانية
واتساب: 218910344753+
طرابلس – ليبيا

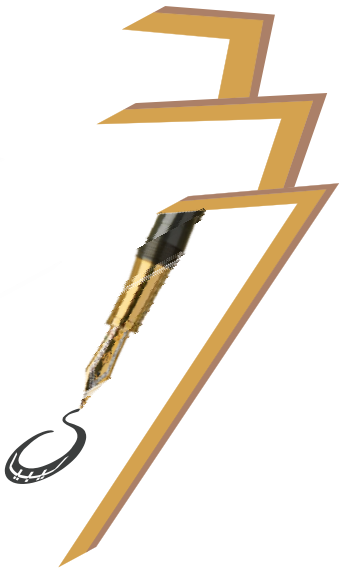

- **حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية.**
- **يسمح باستعمال ما يرد في هذه الدورية شرط الإشارة إلى مصدره.**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العظيم

(سورة التوبة: الآية 105)

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي

للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

تنـويــه

-يسمح باستعمال ما ورد في هذه المجلة من مواد علمية أو فنية بشرط الإشارة إلى مصدرها.

-الآراء والمعلومات والأفكار العلمية التي تنشر بأسماء كتابها تكون على مسؤوليتهم دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.

- البحوث والدراسات العلمية توجه إلى أسرة تحرير المجلة على العنوان البريدي للمجلة.

البريد الإلكتروني:

ص. ب ✉**Jadid@ncrss.gov.ly**

Tripoli. Libya
+218217318844
واتساب:+218 91-0344753
Info@ncrss.gov.ly
www.ncrss.gov.ly
المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

هي مجلة علمية مُحكّمة مُتخصصة في العلوم الإنسانية – نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس).

- **الرؤية**:

تُعنى المجلة بالدراسات والبحوث العلمية الجادة والرصينة في مجال العلوم الإنسانية خدمةً للمجتمع، والإسهام في إثراء البحث العلمي والمناهج العلمية، والالتزام بمعاييرها، وتنشر باللغة العربية والإنجليزية وفق ضوابط ومنهجية البحث العلمي وقوانين الإصدار والنشر في الدولة الليبية، ورؤية ورسالة وأهداف وزارة الثقافة والتنمية المعرفية، وتستند إلى ميثاق أخلاقيات قواعد النشر العلمي فيها وإلى لائحة داخلية تنظم عملية تحكيم البحوث، وتقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والتي لم تنشر من قبل، بالإضافة إلى نشر ملخصات الرسائل والأطاريح العلمية، وكذلك ملخصات الكتب والإصدارات الجديدة والمقالات العلمية في مجال تخصصها.

- **أهداف المجلة**:

1. إتاحة الفرص للباحثين والدارسين لنشر الأبحاث في مجال العلوم الإنسانية.
2. الإسهام في نشر الثقافة وتطور المعرفة الإنسانية عن طريق المعايير التي تحددها هيئة تحرير المجلة، بما يعود بالنفع على تطور البحث العلمي في ليبيا.
3. نشر الأبحاث والدراسات الأصيلة والمبتكرة.
4. المشاركة الفاعلة مع الجامعات ومراكز البحث العلمي المحلية والعالمية لإثراء حركة البحث في مجال العلوم الإنسانية.
5. استقبال اقتراحات الباحثين حول كل ما يسهم في تقدّم البحث العلمي وفي تطوير المجلّة.
6. تشجيع الباحثين، وتحفيزهم لدراسة المشكلات والموضوعات ذات الأولوية في مجال المسؤولية المجتمعية.

- **شروط النشر في المجلة**:

1. أن يتصف البحث أو الدراسة بالأسلوب العلمي للبحث وبالمنهجية والموضوعية والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
2. البحوث والدراسات المقدمة للنشر يشترط في قبولها أن تكون غير مُستلّة من رسالة أو أطروحة علمية.
3. لهيئة تحرير المجلة الحق القانوني في رفض أي بحث أو دراسة علمية ما لم تكن معدة وفق شروط سياسة النشر أو تكون خارج اختصاص المجلة.
4. للمجلة الحق في نشر الأبحاث، والاستفادة منها في المجالات العلمية دون الرجوع لأصحابها بشرط الإشارة إليهم حسب القواعد المتعارف عليها.
5. الآراء والأفكار الواردة بالبحوث أو الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن أراء كتابها فقط دون تحمل أدنى مسؤولية من هيئة تحرير المجلة أو إدارة المركز.
6. عند قبول البحث ونشره في المجلة يستلم الباحث نسخة من العدد وفق الإجراءات الإدارية والمالية المتبعة بالمجلة.
7. أن يتصف البحث أو الدراسة أو المقالة بالأسلوب العلمي للبحث، وبالمنهجية، والموضوعية، والقواعد المتعارف عليها في كتابة الأبحاث والدراسات العلمية.
8. حقوق النشر محفوظة للمركز، ولا يجوز نشر البحوث والمقالات في جهة أخرى إلا بعد الحصول على موافقة رسمية من مدير عام المركز.
9. هيئة تحرير المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث والدراسات المقدمة للنشر، ولا ترد لأصحابها سواء نشرت أم لا.

مجلة الجديد للعلوم الإنسانية

العدد السادس عشر: ديسمبر 2023

تحت إشراف ومتابعة: دكتور. طارق رمضان زنبو

(مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز)

المشرف العام

د. طارق رمضان زنبو

رئيس هيئة التحرير

أ. د. علي الهادي الحوات

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. محمد الفيتوري عبد الجليل.
أ. د. عبد الحكيم ضوء زامونة.
د. محمد عبد الحفيظ الشيخ.
د. أحلام علي العباسي.
د. عز الدين مختار فكرون.

الهيئة الاستشارية العلمية

أ. د. خالد مسعود يحي (رئيس الهيئة الاستشارية).
أ. د. عامر الفيتوري المقـري.
أ. د. أحمـد المبروك أبو لسيـن.
أ. د. محمد شرف الدين الفيتـوري.
أ. د. أحمـد الهادي رشـراش.
أ. د. عبد المجيد خليفة الكوت.
أ. د. الدوكالي مفتاح الطرشاني.

مراجع لغوي: أ. د. أحمد الهادي رشراش.

تنفيذ وإخراج: د. رمضان بشير إمحمد القلعي.

مجلة علمية مُحكّمة - نصف سنوية - تصدر عن المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (ليبيا: طرابلس)

العدد السادس عشر: ديسمبر 2023

المحتويات

الترقيم	العنـــوان	الصفحة
1	**كلمة العدد/ دكتور. طارق رمضان زنبو** **مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، مشرف عام المجلة**	ز
2	**فاعلية نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بليبيا** د. طارق رمضـان زنبـو - المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية أ. د. خالد مسعود يحي - المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية	1
3	**فلسفة القوة وكيفية قياسها** أ. منير على محمد بوحمالة - الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا – طرابلس)	26
4	**التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الأفريقي وتداعياته على ليبيا** د. فرج مصباح إمبارك - جامعة الجفرة (ليبيا – الجفرة)	62
5	**الثقافة وصناعة التغيير.. نحو مجتمع حضاري** أ.د. أحمـد الهـادي رشـراش - المركـز القـومي للبحـوث والدراسـات العلميـة (ليبيـا- طرابلس)	78
6	**الأمن الاجتماعي وعلاقته بمستوي تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة دراسة تحليليه اجتماعية** د. علي محمد الرباني – الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (ليبيا - جنزور)	92
7	**قراءة في كتاب: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية** **جون ج. ميرشايمر- ستيفن م. والت** د. طه محمد والي – الجامعة الأسمرية (ليبيا – زليتن)	110
8	**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في اقتصاديات الدول النامية** أ. عصام أبوعجيلة علي دريد ـ جامعة الزاوية (ليبيا – الزاوية)	130

(كلمة العدد)

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبينا ورسولنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، قال الله - تبارك وتعالى-: **(فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ)** من سورة الرعد (الآية 17).

رغم احنك الظروف يأبى أحرار وشرفاء الوطن إلا أن يقدموا خلاصة علومهم ومعارفهم وأبحاثهم التي من شأنها الرقي بمستويات أداء مؤسساتنا خدمة لوطننا العزيز وشعبنا الأبي، وها نحن نضع بين أنامل العلماء والباحثين والأكاديميين والخبراء والمثقفين ما فيه الخير والنفع لأمتنا وشعبنا ودولتنا الصاعدة، في هذا العدد من مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، وبفضل الله وتوفيقه تجدون في صفحاتها مواضيع منتقاة بعناية، خضعت لقواعد البحث العلمي ومعاييره في الكتابة والتقييم والتحكيم، أشرف وساهم فيها خيرة الأكاديميين والخبراء المتخصصين في مختلف الجوانب المرتبطة بالأمن القومي الليبي؛ فجزاهم الله عنّا وعن وطننا الغالي وشعبنا العظيم خير الجزاء.

نثمّن ونكبر كلّ أصحاب العقول والسواعد الوطنية الذين همهم وغايتهم ورسالتهم بناء الدولة، وصون سيادتها، وبناء منظومات فكرية وعلمية وثقافية بمعايير وطنية، وبما يواكب التحوّلات والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي تستوجب تظافر الجهود، والمزيد من البذل والعطاء، وتجاوز القيم والتوجّهات الشخصية والجهوية والأيديولوجية، وتغليب المنطق والحكمة، والمصالح العليا للدولة الليبية، وسنتبنّى وندعم كلّ من نرى فيه الوطنية والقدرة والكفاءة للمساهمة في إصدارات المجلة إشرافاً وتحريراً وتنفيذاً، والاستفادة بهم في إنجاح برامج المركز وخططه واستراتيجياته.

حفظ الله وطننا الغالي ... وشعبنا العظيم ... وأمتنا الإسلامية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. طارق رمضان زنبو

مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية،
رئيس اللجنة العلمية بالمركز، ومشرف المجلة

فاعلية نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي في إدارة الأزمات بليبيا

د. طارق رمضان زنبو*

أ. د. خالد مسعود يحي*

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بليبيا، بالتطبيق على حالة دراسية هي شركة الاتصالات النوعية بليبيا، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في العبارة التالية: "ما مدى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بالشركة قيد الدراسة"، ومن أجل تحقيق هدف الدراسة صيغت فرضية رئيسة نصت على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية"، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب المسح الشامل، حيث تمثل مجتمع الدراسة في جميع القيادات الإدارية الذين لهم علاقة مباشرة بتقنية المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، ووزعت عدد 66 صحيفة استبانة على كل القيادات الإدارية: المدير العام، وديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، وموظفي إدارة المعلومات بالإدارة العامة للشركة قيد الدراسة، وخضعت عدد 56 صحيفة استبانة للتحليل الاحصائي، كما استخدمت الاستبانة لجمع البيانات اللازمة من مفردات مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة في تحليل البيانات برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

* د. طارق رمضان زنبو، مدير المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ورئيس اللجنة العلمية بالمركز، باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية والأمن القومي – ليبيا.

* أ. د. خالد مسعود يحي، مستشار شؤون دراسات وأبحاث الأمن القومي، عضو ومقرر اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، ومستشار وكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لشؤون التعليم العالي – ليبيا.

2. وجود قصور في البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، وهذا القصور انعكس سلباً على مستوى نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بالشركة.
3. ضعف مستوى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.
4. ضعف مستوى فاعلية إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

المقدمة:

لقد أصبحت تقنية المعلومات القوة الدافعة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والحياة السياسية على المستوى العالمي، ولا توجد فرص للتنافس أمام الدول للتقدم في هذا العصر من دون الخوض في علوم المعلومات والاتصالات والنظم والشبكات، وإن الفروقات التنافسية بين الذين "يملكون" والذين "لايملكون" المعلومات يزداد باضطراب، سواء بين الدول بعضها مع بعض أو في داخل الدولة الواحدة، ومن الضروري أن تستوعب العديد من الأمور والحقائق في عمليات توطين تقنيات المعلومات والاتصالات في الدول النامية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات في شتى مناحي الحياة، وبما يمكن من التعامل والفهم العميق لديناميكيات وآليات تصميم وتنفيذ الأنظمة الفرعية لنظام تقنية المعلومات، وخاصة نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، ومن ثم لابد من تبويب وتصنيف وفهرسة المعلومات ذات الطابع الإستراتيجي ضمن مجالات وأبعاد وحقول وتخزينها واسترجاعها عند الحاجة لاستخدامها وتطويعها لأغراض التخطيط ومجابهة المشاكل والتهديدات والأزمات.

يعد ضعف مستوى معالجة تدفقات المعلومات من معوقات اتخاذ القرارات الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والعملياتي، وفاعلية إدارة الأزمات، وكذلك تقادم الأجهزة والأساليب الحديثة لحفظ ومعالجة واستعادة المعلومات وتنسيقها، وعدم فاعلية نظم الاتصال الفعالة، كلها عوامل تؤدي مجتمعة إلى تشتيت الجهود وهدر الموارد وضعف القرارات، وتؤدي أيضاً إلى تردد متخذي وصناع القرارات في التفاعل الجزئي أو الشامل مع الكوارث والأزمات، فمن المعروف في أدبيات إدارة الازمات والمعلومات أن انخفاض مستوى جودة وموثوقية واعتمادية البيانات والمعلومات يعد من أهم معوقات التخطيط الإستراتيجي لمواجهة الأزمات وإدارتها بفاعلية، ومن ثم تبرز أهمية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في التعاطي مع الأزمات والتخطيط لها والرقابة على مراحلها.

القسم الأول/ الإطار العام ومنهجية الدراسة:

أولاً- مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي ودورها الواضح في نجاح المنظمات وتجنب الأزمات خاصة أزمات قطاع الاتصالات، ومساهمتها في تجنب الخسائر المتكررة الناتجة عن الأزمات، فقد ركز التحليل على دراسة أثر نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في الكشف المبكر للأزمات وكيفية اتخاذ التدابير الوقائية للمواجهة والحد من تداعيات الأزمات، والاستفادة بها وإدارتها بفاعلية عند حدوثها وبعد تجاوزها، ووضع الحلول والخطط الإستراتيجية للتعامل مع الأزمات، وتجنب الوقوع فيها مرة أخرى.

وبالزيارة الميدانية لشركة الاتصالات النوعية ومقابلة بعض المسئولين بها، تبين وجود العديد من الشواهد التي تدل على ضعف الاهتمام بمكونات نظام تقنية المعلومات، وعلى وجه الخصوص نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، كما لوحظ استخدام أساليب وأدوات تقنية قديمة الطراز ولم يتم تطويرها وتحديثها منذ فترة طويلة، وحيث إن الشركة لا يوجد بها إستراتيجية لتطوير نظام تقنية المعلومات وما يرتبط بها من نظم فرعية وأهمها "نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي"، بالإضافة إلى أن الشركة لازالت بصدد تطوير خطط إستراتيجية للعديد من مجالات وأبعاد إدارة الأزمات، فإن الشركة في ضوء مظاهر ضعف مستوى الاهتمام بمكونات نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، قد تواجه بمخاطر حدوث أزمات مستقبلية تهدد مستقبلها في ميدان عملها، الأمر الذي أثار التساؤل البحثي التالي الذي تتبلور حوله مشكلة الدراسة، وهو: (ما مدى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا).

ويتفرع من التساؤل الرئيس، التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مستوى نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بالشركة قيد الدراسة بليبيا؟
2. ما مستوى إدارة الأزمات بالشركة قيد الدراسة بليبيا؟

ثانياً/ فرضية الدراسة:

بنيت هذه الدراسة على الفرضية الرئيسة التالية: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا).

ثالثاً/ أهداف الدراسة:

1. تحليل أثر فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.
2. التعرف على مدى توفر البنية التحتية لمكونات نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.
3. التعرف على مدى اهتمام إدارة شركة الاتصالات النوعية في ليبيا بمكونات نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، ومدى إدراك القيادات الإدارية لأهميتها.

رابعاً/ أهمية الدراسة:

1. تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول موضوعين يحتاجان للمزيد من الاهتمام في ليبيا، وهما فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، وإدارة الأزمات، وقد تكون هذه الدراسة من الدراسات القليلة في هذا المجال بليبيا.
2. إن شركة الاتصالات النوعية بليبيا تعد من الشركات المعرضة، بصفة مستمرة، لحدوث أزمات بسبب التخريب الذي يحصل من وقت لآخر، ولكونها مركزاً مهماً للدولة للحصول على المعلومات.
3. تركز هذه الدراسة على جانب مهم يحتاج للمزيد من التطوير والاهتمام، حيث إن تقنية المعلومات وفروعها وبالأخص "نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي" يعد مجالاً استراتيجياً سريع التطور، ويمس حاضر ومستقبل مؤسسات الدولة الليبية، لذلك وجب الاهتمام به وسرعة اتخاذ القرارات بشأن تطويره.

خامساً/ منهجية الدراسة:

1. منهج الدراسة: اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بهذه الدراسة، حيث إن هذا المنهج أكثر ملاءمة لطبيعة موضوع الدراسة ومتغيراته، بحيث يمكن من خلال هذا المنهج دراسة وتحليل العلاقات التأثيرية ومدى ارتباط المتغيرات قيد الدراسة، وكذلك يهدف هذا المنهج لجمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيراً كافياً وتحليلها واستخلاص دلالاتها.

2. أداة جمع البيانات: اعتمدت صحيفة الاستبانة أداة رئيسية لجمع بيانات الدراسة، مع إجراء بعض المقابلات الشخصية غير المخططة لجمع المعلومات الأولية للتعرف على أبعاد مشكلة الدراسة وظروفها.

سادساً/ مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين الذين لهم علاقة مباشرة بتقنية ونظام المعلومات وإدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية في ليبيا، وهم تحديداً المدير العام، ومديرو الإدارات، ورؤساء الأقسام، وموظفو قسم نظم المعلومات بالشركة، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة المتمثل في (66) مفردة، وهم قيادات وموظفو ديوان الشركة في طرابلس، فقد سعت الدراسة في إجراءاتها للحصول على أدق النتائج، لذلك اعتمدت أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات من عينة الدراسة. وقد وزعت (66) صحيفة استبانة، وبعد فحص الاستبانات المجمعة للتعرف على مدى صلاحيتها للتحليل، تبين أن هناك عدد (02) استبانة استبعدت لعدم مطابقتهما للإجابات النموذجية السليمة، أي أن عدد الاستبانات المسترجعة والقابلة للتحليل بلغ (56) استبانة، بنسبة استرجاع (84.84%).

سابعاً/ حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية للدراسة: اجريت هذه الدراسة في نطاق الإدارة الرئيسة بشركة الاتصالات النوعية (ديوان الشركة) في طرابلس.

2. الحدود الزمنية للدراسة: استغرقت هذه الدراسة أربعة أشهر من العام 2021م لإنجازها في صورتها النهائية.

3. الحدود الموضوعية للدراسة: تناولت هذه الدراسة تحليل أثر فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي (المتغير المستقل) في إدارة الأزمات (المتغير التابع) بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

ثامناً/ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار مدى صحة فرضيتها، وتحليل البيانات الأولية التي جمعت من مفردات العينة التي استهدفت من مجتمع الدراسة، فقد استخدم عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة متغيرات الدراسة، بالاعتماد على استخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) الإصدار 20، وفيما يلي مجموعة الأساليب الإحصائية التي اعتمدت في الدراسة:

- اختبار كرونباخ ألفا (البياتي، 2005: 49).
- الوسط الحسابي (تشاو، 2004: 86).
- الانحراف المعياري (تشاو، 2004: 114).
- اختبار (T) (العماري، العجيلي، 2000: 195).
- الانحدار الخطي البسيط (جودة، 2008: 267).
- معامل الارتباط (جودة، 2008: 256).

تاسعاً/ مصطلحات الدراسة:

1. المعلومات: هي "بيانات صنفت بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة بها، أي أنها بيانات مُعَالجة". (السامرائي وآخرون، 2005: 35).

2. نظم المعلومات: هي "أسلوب منظم لجمع المعلومات عن الماضي والحاضر، تساعد على التنبؤ بالمستقبل، ذات الارتباط بعمليات المنظمة الداخلية والخارجية، لأجل مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة والعمليات الأخرى" (الطائي، 2009: 24).

3. قواعد البيانات: هي "حزمة من البيانات المترابطة منطقياً، ومن ثم يمكن القول إن قاعدة البيانات هي ترتيب منظم من ملفات الأعمال المتكاملة" (ياسين، 2010: 151).

4. نظام المعلومات الإستراتيجية: هي "نظام محوسب في أي مستوى تنظيمي، يكون قادراً على تغيير الأهداف أو العمليات أو المنتجات أو العلاقات البيئية، لتمكين المنظمة من الحصول على تقدم تنافسي" (الزعبي، 2005: 20-21).

5. الأزمة: هي "فترة حرجة أو حالة غير مستقرة تنتظر تدخلاً أو تغييراً فورياً، كما أن الأزمة تعني: نقطة تحول أو موقف مفاجئ يؤدي إلى أوضاع غير مستقرة، وتحدث نتائج غير مرغوب فيها، في وقت قصير، ويستلزم اتخاذ قرارات محددة للمواجهة في وقت تكون فيه الأطراف المعنية غير مستعدة للاستجابة، أو غير قادرة على المواجهة" (العتيبي وآخرون، 2014: 13).

6. إدارة الأزمات: هي "القدرة على إدارة المنظمة قبل وأثناء وبعد حدوث الأزمة "، كما تعرف إدارة الأزمات على أنها "مجموعة من الخطوات والإجراءات اللازمة للتعامل مع وضع غير عادي وغير طبيعي لتجنب الاضطراب النفسي وتقليل الأضرار والخسائر في الأرواح والممتلكات قدر الإمكان. أما فاعلية إدارة الأزمات فهي القدرة على منع الأزمات أو الحد من آثارها إذا وقعت، والهدف هو السعي من أجل منع الأزمات من الوقوع (الحملاوي، 1995: 9).

عاشراً/ نموذج مقترح لعلاقة نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بإدارة الأزمات:

الشكل التالي رقم (1): نموذج مقترح للربط بين نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات.

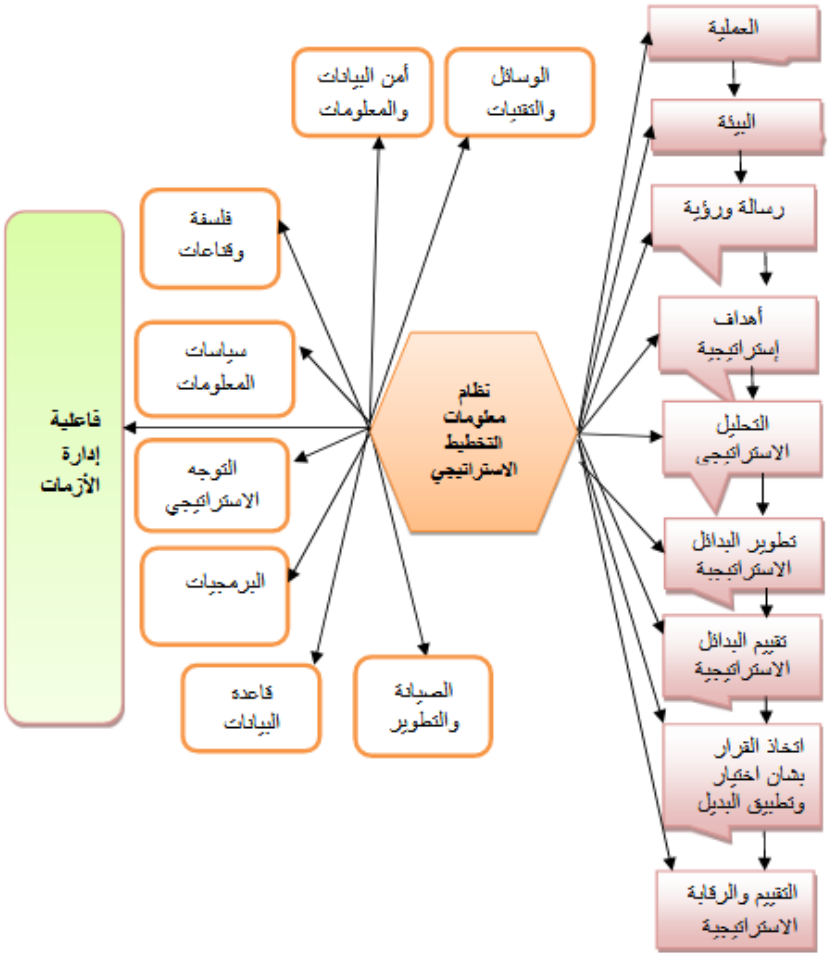

شكل (1): نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأزمات.

المصدر (الباروني: 2013)

القسم الثاني/ عرض وتحليل بيانات الدراسة:

أولاً/ تصميم أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات الأولية المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وعلى طبيعة المنهج البحثي المعتمد في الدراسة وأهدافها، تم صممت استبانة خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، بالاعتماد على الإطار

النظري، وعلى بعض الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث قسمت الاستبانة إلى محورين رئيسين بالإضافة للبيانات الأساسية، وهما:

المحور الأول: تضمن مجموعة العبارات المتعلقة بقياس مستوى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

المحور الثاني: تضمن مجموعة العبارات المتعلقة بقياس مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

ثانياً/ اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

أ. اختبار صدق أداة الدراسة:

استخدم الباحثان اختبار صدق المحكمين: وهو عرض أداة جمع البيانات الأولية (صحيفة الاستبانة) على مجموعة من المحكمين المتخصصين في موضوع الدراسة بصفة خاصة، ومناهج البحث العلمي بصفة عامة، وذلك حتى يبدو برأيهم وملاحظاتهم حول عبارات وتقسيم صحيفة الاستبانة من جوانب عديدة، منها: الشكل، والصياغة، والترتيب، وسلامة البنود أو الأسئلة، ومدى مناسبتها للظاهرة أو الظواهر المراد قياسها. (أبو النصر، 2004: 183).

صيغت الصورة المبدئية لعبارات استبانة الدراسة بعد الاطلاع على العديد من الأدبيات المتاحة حول متغيرات الدراسة، وبعد مناقشة بعض الأكاديميين والباحثين والإحصائيين المتخصصين، أجريت بعض التعديلات عليه، والتوصل إلى الصورة الأولية للاستبانة، وبعد ذلك عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين، وذلك للتأكد من مدى ملاءمة عبارات الاستبانة لطبيعة الدراسة ومتغيراتها ولمجتمع الدراسة، والتأكد من ملائمة العبارات لقياس ما صيغت وأدرجت بالاستبانة لقياسه، والتأكد من أنه يجيب عن أسئلة أو عبارات محاور الدراسة، بالإضافة إلى مدى ملاءمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبانة، وقد أشار المحكمون إلى بعض من الملاحظات والاقتراحات، التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن ثم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبانة.

ب. **ثبات أداة الدراسة:**

يقصد بثبات أداة جمع البيانات دقتها واتساقها، بمعنى أن تعطي أداة جمع البيانات النتائج نفسها إذا استخدمت أو أعيدت مرة أخرى تحت ظروف مماثلة (أبو النصر، 2004: 184). ولقياس مدى ثبات محاور الدراسة طبقت معادلة (كرونباخ ألفا)، وهذا الاختبار يقيس درجة تناسق إجابات المستقصى منهم (المجيبين) على كل الأسئلة الموجودة بالمقياس، وإلى المدى الذي يقيس فيه كل سؤال المفهوم نفسه، وتكون قيمة معامل (كرونباخ ألفا) ما بين (0،1) ويبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات مجتمع الدراسة. فعندما تكون قيمة معامل (كرونباخ ألفا) صفراً، أشار ذلك على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات عينة الدراسة، أما إذا كانت قيمة معامل (كرونباخ ألفا) واحداً صحيحاً، فهذا يدل على أن هناك ارتباطاً تاماً بين إجابات مفردات عينة الدراسة، ومن المعروف أن أصغر قيمة مقبولة لمعامل (كرونباخ ألفا) هي (0.6)، وأفضل قيمة تتراوح بين (0.7 إلى 0.8)، وكلما زادت قيمته عن (0.8) كان ذلك أفضل، والجدول التالي رقم (1) يبين معامل ثبات محاور الدراسة.

جدول (1): نتائج اختبار (كرونباخ ألفا) لمحاور الدراسة.

ت	المحاور	المجموع	
		عدد العبارات	كرونباخ ألفا
1	فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي	10	0.730
2	إدارة الأزمات	15	0.661

يتضح من الجدول السابق رقم (1) أن معامل ثبات محاور الدراسة (معامل كرونباخ ألفا) قد تراوح بين (0.730، 0.661) لمختلف محاور الدراسة.

واستخدمت طريقة التجزئة النصفية على محاور الدراسة، وتعتمد هذه الطريقة على تجزئة عبارات كل محور إلى نصفين (زوجية، وفردية)، وتحسب العلاقة أو مدى الارتباط بين درجات هذين النصفين، وظهرت النتائج كما بالجدول التالي رقم (2).

جدول (2): نتائج اختبار التجزئة النصفية لمحاور الدراسة.

ت	المحاور	المجموع		
		عدد العبارات	معامل الارتباط بيرسون	معامل الثبات سبيرمان براون
1	فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي	10	0.588	0.741
2	إدارة الأزمات.	15	0.532	0.695

يتضح من الجدول السابق رقم (2)، أنه توجد علاقة ارتباط بين أجزاء محاور الدراسة، حيث إن معامل (ارتباط بيرسون) بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.532، 0.588)، كما أن معامل (ثبات سبيرمان براون) بين النصف الفردي والزوجي للمحاور تراوح بين (0.695، 0.741)، وتعد هذه القيم عالية ومناسبة للتحقق من ثبات المقياس، وبذلك تم التأكد من صدق وثبات مقياس الدراسة، ما يزيد معه مستوى الثقة بصحة المقياس وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة عن تساؤلات الدراسة، واختبار فرضياتها.

العرض الوصفي للبيانات الأولية:

الجنس:

الجدول (3): التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة بحسب فئات الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكور	47	%83.9
إناث	09	%16.1
المجموع	56	%100.0

نلاحظ من الجدول السابق رقم (3)، أن التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة تمثل في نسبة (83.9%) للذكور، ونسبة (16.1%) للإناث، ومؤشر ارتفاع نسبة الذكور، كما أوضحت نتائج الجدول، يؤشر إلى احتمالية استقرار العمالة بالشركة، وانخفاض نسبة الغياب عن العمل، اللذين قد يرتفعان في حالة ارتفاع نسبة الإناث بالشركة، كما يؤشر إلى احتمالية توفر قدرات قادرة على استيعاب التقنيات والتعامل مع الأزمات والتخطيط لها وإدارتها، لأن فاعلية إدارة الأزمات مرتبطة إلى حد بعيد بالعقلانية والمنطق وحسن التدبير والتصرف.

العمر:

الجدول (4): التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة بحسب فئات العمر.

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	12	%21.4
من 30 إلى أقل من 40 سنة	28	%50.0
من 40 إلى من 50 سنة	13	%23.2
من 50 سنة فأكثر	03	%5.4
المجموع	56	%100.0

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (4)، يتضح أن نسبة (50.0%) من مفردات عينة الدراسة أعمارهم (من 30 إلى أقل من 40 سنة)، وبنسبة (23.2%)، وأعمارهم (من 40 إلى اقل من 50 سنة)، وبنسبة (21.4%)، وأعمارهم (أقل من 30 سنة)، وبنسبة (5.4%)، وأعمارهم (من 50 سنة فأكثر)، وبنسبة (5.4%). ويتبين من الجدول أن غالبية مفردات عينة الدراسة هم من الشباب اللذين تقل أعمارهم عن 50 سنة، وهذا طبعاً مؤشر جيد على امتلاك الشركة لطاقات شابة يمكنها استيعاب التغيير والتقنيات المتجددة والمتطورة، كما أن هذا مؤشر جيد على الصحة النفسية والبدنية اللازمين للتعاطي مع تقنيات وأساليب التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

المؤهل العلمي:

الجدول (5): التوزيع التكراري والنسبي لمفردات عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية %
ثانوية عامة أو ما يعادلها	10	%17.9
دبلوم عال	17	%30.4
ليسانس أو بكالوريوس	23	%41.1
ماجستير	02	%3.6
دكتوراه	01	%1.8
شهادة أخرى	03	%5.4
المجموع	56	%100.0

يلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق رقم (5)، أن المؤهل العلمي (ليسانس، بكالوريوس) لمفردات عينة الدراسة هي النسبة الأعلى، فقد بلغت نسبتها (41.1%)، وهي بذلك تسجل النسبة

الأكبر بين المؤهلات العلمية الأخرى، و(30.4%) مؤهلهم العلمي دبلوم عال، و(17.9%) مؤهلهم ثانوية عامة أو ما يعادلها، و(5.4%) مؤهلهم شهائد أخرى غير التي ذكرت، و(3.6%) مؤهلهم العلمي ماجستير، و(1.8%) مؤهلهم العلمي دكتوراه. يبين هذا الجدول أن غالبية مفردات عينة الدراسة من حملة المؤهلات العالية، وهذا يؤشر لإمكانية المزيد من التأهيل التقني وتوعيتهم وتنمية مهاراتهم في مجالي التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

سنوات الخبرة:

الجدول (6): التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة بحسب فئات سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	17	%30.4
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	22	%39.3
من 10 إلى أقل من 15 سنوات	11	%19.6
من 15 سنة فأكثر	06	%10.7
المجموع	56	%100.0

يلاحظ من خلال الجدول رقم (6)، أن من سنوات خبرتهم (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بعينة الدراسة هم النسبة الأعلى، فقد بلغت النسبة (39.3%)، و(30.4%) سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات)، ونسبة (19.6%) سنوات خبرتهم (من 10 إلى أقل من 15 سنوات)، وأن ما نسبته (10.7%) سنوات خبرتهم (من 15 سنة فأكثر)، وتشير نتائج الجدول إلى الانخفاض النسبي لسنوات خبرة مفردات عينة الدراسة، حيث إن حوالي (69%) منهم خبرتهم في مجال العمل تقل عن (10 سنوات).

المسمى الوظيفي:

الجدول (7): التوزيع التكراري لمفردات عينة الدراسة بحسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية %
مدير عام	01	%1.8
مدير إدارة	09	%16.1
رئيس قسم	20	%35.7
موظف	26	%46.4
المجموع	56	%100.0

من خلال بيانات الجدول السابق رقم (7) يتضح أن نسبة (46.4%) من مفردات عينة الدراسة موظفون، ونسبة (35.7%) رؤساء أقسام، ونسبة (16.1%) مديرو إدارات، ونسبة (1.8%) مدير عام.

القسم الثالث/ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

المحور الأول/ فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي:

جدول (8): آراء عينة الدراسة حول فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي.

ت	العبارة	الفئة	درجة الموافقة					متوسط المجتمع	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	تعمل الشركة على تغيير أهدافها ورسالتها وأغراضها باستمرار لتلائم الحالة المتجددة.	ت	00	01	00	11	44	1.25	0.548	10
		%	00.0	1.8	00.0	19.6	78.6			
2	تحدث نظام المعلومات بالشركة بشكل دوري ومستمر.	ت	19	06	06	06	19	3.00	1.727	1
		%	33.9	10.7	10.7	10.7	33.9			
3	نظام المعلومات الموجود حالياً يربط وحدات الشركة بطريقة تحقق تدفق المعلومات لمتخذي القرارات.	ت	12	05	13	08	18	2.73	1.531	5
		%	21.4	8.9	23.2	14.3	32.1			
4	إنشاء نظام معلومات إستراتيجية يساعد على التخطيط السليم في المستقبل.	ت	17	06	03	10	20	2.82	1.717	3
		%	30.4	10.7	5.4	17.9	35.7			
5	يستعان بخبراء ومستشارين في مجال تصميم وتطوير نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي.	ت	19	05	05	10	17	2.98	1.700	2
		%	33.9	8.9	8.9	17.9	30.4			
6	العاملون في مجال تقنية المعلومات مدركون لمبادئ وتقنيات نظام المعلومات الإستراتيجية.	ت	00	00	03	22	31	1.50	0.603	9
		%	00.0	00.0	5.4	39.3	55.4			
7	تراجع مخرجات نظام المعلومات الإستراتيجية دورياً.	ت	12	08	09	10	17	2.79	1.546	4
		%	21.4	14.3	16.1	17.9	30.4			
8	تؤخذ الأهداف الإستراتيجية للشركة في عين الاعتبار عند تحديد طبيعة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات	ت	00	01	05	28	22	1.73	0.700	8
		%	00.0	1.8	8.9	50.0	39.3			

	الإستراتيجية.									
9	هناك اهتمام بتحسين وتطوير البرمجيات في مصفوفة نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي.	ت	00	02	19	18	17	2.11	0.888	6
		%	00.0	3.6	33.9	32.1	30.4			
10	تؤكد الشركة إجراء تغيرات تقنية عند ظهور مؤشرات انخفاض الاداء التنظيمي.	ت	03	00	06	30	17	1.96	0.953	7
		%	5.4	00.0	10.7	53.6	30.4			

الجدول رقم (8) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (يحدث نظام المعلومات بالشركة بشكل دوري ومستمر) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (33.9%)، وفي فئة (غير موافق بشدة) بنسبة (33.9%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.00) بانحراف معياري (1.727).

وجاءت عبارة (تعمل الشركة على تغيير أهدافها ورسالتها وأغراضها باستمرار لتلائم الحالة المطلوبة) في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (78.6%)، وفي فئة (غير موافق) بنسبة (19.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.25) بانحراف معياري (0.548).ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات عينة الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، تم استخدم اختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي، والجدول رقم (9) يبين ذلك:

جدول (9): نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لآراء مفردات عينة الدراسة حول محور نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي.

متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة اختبار t	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
2.28750	0.39638	2.1813	2.3937	43.187	0.000

الجدول رقم (9) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة حول (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي)، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.28750)، بانحراف معياري (0.39638)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في عينة الدراسة يتراوح بين (2.1813 – 2.3937).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (43.187)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.671)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، ما يشير إلى أن متوسط الإجابات في عينة الدراسة حول محور فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي أقل من (3 المتوسط الافتراضي) أي أنها جاءت (تحت المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مفردات عينة الدراسة يؤكدون وجود ضعف في مستوى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

المحور الثاني/ مستوى إدارة الأزمات:

جدول (10): آراء عينة الدراسة حول مستوى فاعلية إدارة الأزمات.

ت	العبـــارة	القيمة	درجة الموافقة					متوسط المجتمع	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	النظام الحالي يوفر طرق فعالة لتقيـــيم المخـــاطر المختلفـــة للاستفادة بها مستقبلاً.	ت	00	00	04	21	31	1.52	0.632	14
		%	00.0	00.0	7.1	37.5	55.4			
2	هناك اهتمام بجمع واكتشاف علامات الخطر التي قد تكون مؤشراً لوقوع الأزمات.	ت	04	03	11	14	24	2.09	1.225	6
		%	7.1	5.4	19.6	25.0	42.9			
3	يوفر النظام وحدة خاصة تعمل على جمع المعلومات الخاصة بالأزمات وتحليلها وتخزينها على قواعد البيانات.	ت	01	03	17	15	20	2.11	1.021	4
		%	1.8	5.4	30.4	26.8	35.7			
4	يسهل الحصول على الإمكانيات التقنية والمعلوماتية المطلوبة من الأقسام والدوائر عند الحاجة.	ت	00	02	07	13	34	1.59	0.848	12
		%	00.0	3.6	12.5	23.2	60.7			
5	يوفر النظام نسخ احتياطية من المعلومات للمحافظة عليها من التلـف أو الضـياع فـي حالـة	ت	02	05	11	16	22	2.09	1.133	5
		%	3.6	8.9	19.6	28.6	39.3			

	حدوث الأزمات.									
6	تقيم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.	ت	02	03	11	16	24	1.98	1.087	7
		%	3.6	5.4	19.6	28.6	42.9			
7	يؤخذ عامل الوقت بعين الاعتبار عند التعامل مع الأزمات بدقة وبسرعة مناسبة.	ت	02	03	10	13	28	1.89	1.107	8
		%	3.6	5.4	17.9	23.2	50.0			
8	يحافظ النظام على سرية الاتصالات والعمليات أثناء الأزمات.	ت	03	00	09	14	30	1.79	1.074	9
		%	5.4	00.0	16.1	25.0	53.6			
9	تشرك باقي الأقسام في عمليات تنفيذ خطط إدارة الأزمات أثناء الأزمة.	ت	00	01	07	18	30	1.63	0.776	11
		%	00.0	1.8	12.5	32.1	53.6			
10	يساعد النظام التقني الحالي على تجاوز الأزمة.	ت	00	02	07	12	35	1.57	0.850	13
		%	00.0	3.6	12.5	21.4	62.5			
11	يقوم النظام بتحديد الاحتياجات اللازمة للمواقع المختلفة التي تأثرت بالأزمة لمعالجة تأثيرات الأزمة واستعادة النشاط الاعتيادي.	ت	00	00	04	30	22	1.68	0.606	10
		%	00.0	00.0	7.1	53.6	39.3			
12	يحافظ النظام في ظروف الأزمات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة ممارسة النشاط الاعتيادي دون أي تأثير.	ت	13	05	12	13	13	2.86	1.482	2
		%	23.2	8.9	21.4	23.2	23.2			
13	تخزن جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة بها.	ت	00	01	01	16	38	1.38	0.620	15
		%	00.0	1.8	1.8	28.6	67.9			
14	يؤخذ بعين الاعتبار جميع التوصيات والحلول المقترحة لحل الأزمات السابقة.	ت	23	11	07	06	09	3.59	1.511	1
		%	41.1	19.6	12.5	10.7	16.1			
15	تقيم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من اجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.	ت	10	05	08	08	25	2.41	1.558	3
		%	17.9	8.9	14.3	14.3	44.6			

الجدول رقم (10) يبين إجابات مفردات عينة الدراسة حول محور (إدارة الأزمات)، ومن الجدول يلاحظ أن عبارة (يؤخذ بعين الاعتبار جميع التوصيات والحلول المقترحة لحل الأزمات السابقة) جاءت في المرتبة الأولى، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة) وتساوي (41.1%)،

وفي فئة (موافق) بنسبة (19.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (3.59) بانحراف معياري (1.511).

وجاءت عبارة (تخزن جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة بها) في المرتبة الأخيرة، وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (غير موافق بشدة) وتساوي (67.9%)، وفي فئة (غير موافق) بنسبة (28.6%)، وأن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (1.38) بانحراف معياري (0.620).

ولأجل تحديد درجة الموافقة لإجابات مفردات عينة الدراسة على إجمالي العبارات المتعلقة بمحور إدارة الأزمات، استخدم اختبار (t) حول المتوسط العام للعبارات المتعلقة بمحور إدارة الأزمات، والجدول رقم (11) يبين ذلك.

جدول (11): نتائج اختبار (t) حول المتوسط العام لآراء مفردات عينة الدراسة حول محور إدارة الأزمات.

متوسط المجتمع	الانحراف المعياري للمجتمع	95% فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة اختبار t	مستوى المعنوية المشاهد
		الحد الأدنى	الحد الأعلى		
2.01071	0.45068	1.8900	2.1314	33.387	0.000

الجدول رقم (11) يبين المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة حول (إدارة الأزمات)، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة يساوي (2.01071) بانحراف معياري (0.45068)، وأن (95%) فترة ثقة لإجابة هذا المتغير في عينة الدراسة يتراوح بين (1.8900 – 2.1314).

وبما أن قيمة (t) المحسوبة تساوي (33.387) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية عند مستوى معنوية (5%) وتساوي (1.671)، كما أن مستوى المعنوية المشاهد يساوي (0.000) وهو أقل من (5%) مستوى المعنوية المعتمد بالدراسة، ما يشير إلى أن متوسط الإجابات لعينة الدراسة حول محور

إدارة الأزمات أقل من (3 المتوسط الافتراضي)، أي أنها جاءت (تحت المتوسط)، بما يدل على أن غالبية مفردات عينة الدراسة يؤكدون وجود ضعف في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية.

القسم الرابع/ اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار صحة فرضية الدراسة عند مستوى الثقة (95%) ومستوى الدلالة (0.05)، والتي نقبل عندها وجود علاقات بين متغيرات الدراسة من عدمها، استخدم تحليل البرنامج الإحصائي (SPSS) لإيجاد القيم المحسوبة لمعاملات كل من الارتباط (بيرسون)، ومعامل (الانحدار البسيط) ومستوى (التباين) للقيمة (F)، ومقارنتها بقيمة الدلالة الإحصائية (0.05) المعتمدة لقبول أو رفض الفرضية، وذلك كما يلي:

1. قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أقل من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).
2. رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحسوبة لأي اختبار أكبر من قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (0.05).

ومن أجل التحقق من اتباع متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، احتسبت قيمة (معامل الالتواء) (Skewness) لجميع متغيرات الدراسة، ويشير إلى أن البيانات تقترب من التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء أقل من (1.96) وأكبر من (1.96−)، عند مستوى معنوية (0.05)، والجدول رقم (12) يوضح ذلك:

جدول (12): نتائج تحليل معامل الالتواء لمتغيرات الدراسة.

الرقم	المتغيرات	(Skewness)
1	فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي	0.470
2	مستوى إدارة الأزمات	0.582

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (معامل الالتواء) لجميع متغيرات الدراسة كانت أقل من (1.96) وأكبر من (1.96−)، حيث تراوحت بين (0.582) و (0.470)، لذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة تتعلق بافتراض التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة.

فرضية الدراسة: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا". وتهدف هذه الفرضية إلى قياس العلاقة التأثيرية بين فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي ومستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لهذه الفرضية النتائج التالية: استخدمت معامل الارتباط (بيرسون) لإيجاد علاقة الارتباط بين فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بوصفه متغيراً مستقلاً، ومستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا بوصفه متغيراً تابعاً، كما هو موضح في **الجدول رقم (13).**

جدول (13): معامل ارتباط (بيرسون) بين فاعلية نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي وفاعلية إدارة الأزمات.

العبارة	معامل ارتباط (بيرسون)
تعمل الشركة على تغيير أهدافها ورسالتها وأغراضها باستمرار لتلائم الحالة المطلوبة.	0.444**
يحدث نظام المعلومات بالشركة بشكل دوري ومستمر.	0.481**
نظام المعلومات الموجود حالياً يربط وحدات الشركة بطريقة تحقق تدفق المعلومات لمتخذي القرارات.	0.415**
إنشاء نظام معلومات إستراتيجية يساعد على التخطيط السليم للمستقبل.	0.502**
يستعان بخبراء ومستشارين في مجال تصميم وتطوير نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي.	0.378**
العاملون في مجال تقنية المعلومات مدركون مبادئ وتقنيات نظام المعلومات الإستراتيجية.	0.432**
تراجع مخرجات نظام المعلومات الاستراتيجية دورياً.	0.433**
تؤخذ الأهداف الإستراتيجية للشركة في عين الاعتبار عند تحديد طبيعة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.	0.456**
هناك اهتمام بتحسين وتطوير البرمجيات في مجال نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي.	0.403**
تؤكد الشركة إجراء تغيرات تقنية عند ظهور مؤشرات انخفاض الأداء التنظيمي.	0.608**
فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي	**0.618****

حساب الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

يتضح من الجدول السابق أن هناك علاقة ارتباط معنوية (طردية) بين جميع عبارات المتغير المستقل "فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي"، وعبارات المتغير التابع "مستوى إدارة الأزمات"

بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، حيث تراوحت قيم هذه العلاقة بين (0.378) و(0.608) بمستوى معنوية أقل من (0.05)، كما بلغت علاقة (الارتباط) بين إجمالي عبارات متغير "فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي"، والمتغير التابع "مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا" (0.618) بمستوى معنوية (0.01)، وهي علاقة ارتباط معنوية (طردية) تعني أنه كلما زادت فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي زاد معها مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا (والعكس صحيح).

ولغرض اختبار فرضية الدراسة، استخدم تحليل (التباين للانحدار)، وذلك لإثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة، كما هو مبين بالجدول رقم (14).

جدول (14): نتائج تحليل (التباين للانحدار) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة.

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F	معامل التحديد R2
الانحدار	1	4.270	4.270	33.407	0.000	0.371
الخطأ	54	6.902	0.128			
المجموع	55	11.171				

يتضح من الجدول السابق ثبات صلاحية النموذج لاختبار فرضية الدراسة استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة البالغة (33.407) بمستوى دلالة (0.000) وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05)، وبدرجات حرية (1،54)، ويتضح من الجدول نفسه أن المتغير المستقل (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي) في هذا النموذج يفسر ما مقداره (37.1%) من التباين في المتغير التابع (مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا) وهي قوة تفسيرية مناسبة، ما يدل على أن هناك أثرا معنوياً ذا دلالة احصائية للمتغير المستقل (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي) في المتغير التابع (مستوى إدارة الأزمات) بشركة الاتصالات النوعية بليبيا. وبناءً على ثبات صلاحية النموذج يمكن اختبار صحة فرضية الدراسة، باستخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط.

جدول (15): نتائج تحليل (الانحدار البسيط) لاختبار أثر فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في مستوى إدارة الأزمات.

المتغير المستقل	معامل الانحدار β	الخطأ العشوائي	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الثبات	0.403	0.122	0.618	5.780	0.000
فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي	0.703				

يتضح من الجدول السابق أن العلاقة بين المتغير المستقل (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي)، والمتغير التابع (مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا) يمكن تمثيلها بالمعادلة التالية:

$$0.403 + \left(0.703 \times \text{نظام معلومات التخطيط الاستراتيجي}\right) + 0.122 = \text{فاعلية إدارة الأزمات}$$

أي أن هناك أثراً للمتغير المستقل (فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي) في المتغير التابع (مستوى إدارة الأزمات) بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، حيث بلغت قيمة معامل (Beta) (0.618)، وبدلالة قيمة (t) المحسوبة (5.780)، بمستوى دلالة محسوبة (0.000)، وهو أقل من مستوى قيمة الدلالة الإحصائية المعتمد بالدراسة (0.05).

وبناءً على نتائج الاختبارات الإحصائية السابقة لفرضية الدراسة تقبل الفرضية التي تنص على (يوجد أثر ذو دلالة احصائية لفاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا).

نتائج الدراسة:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.
2. وجود ضعف في البنية التحتية لنظام تقنية المعلومات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا، وهذا الضعف أدى إلى انخفاض فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بالشركة قيد الدراسة.

3. وجود انخفاض في مستوى فاعلية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

4. وجود 1نخفاض في مستوى إدارة الأزمات بشركة الاتصالات النوعية بليبيا.

5. غالبية مفردات عينة الدراسة هم من فئة الذكور (83.9%)، ما يؤشر على احتمالية توفر قدرات قادرة على استيعاب التقنيات والتعامل مع الأزمات والتخطيط لها وإدارتها، لأن إدارة الأزمات مرتبطة إلى حد بعيد بالعقلانية والمنطق وحسن التدبير والتصرف.

6. غالبية مفردات عينة الدراسة هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن (50 سنة)، وهذا طبعاً مؤشر جيد على امتلاك الشركة لطاقات شابة يمكنها استيعاب التغيير والتقنيات المتجددة والمتطورة والتعامل مع الأزمات والتخطيط لمواجهتها.

7. غالبية مفردات عينة الدراسة من حملة المؤهلات العالية، وهذا يؤشر لإمكانية المزيد من التأهيل التقني وتوعيتهم وتنمية مهاراتهم في مجال التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأزمات.

8. الانخفاض النسبي لسنوات خبرة مفردات مجتمع الدراسة حيث إن حوالي (69%) منهم خبرتهم في مجال العمل تقل عن (10 سنوات).

9. ضعف قدرة نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي في المساهمة في إنجاز الأعمال والاستجابة السريعة والتخطيط لمواجهة التغيرات والأزمات.

10. ضعف مستوى دقة وموثوقية نظام معلومات التخطيط الإستراتيجي بالشركة قيد الدراسة.

11. وجود مشاكل وصعوبات في تخزين جميع المعلومات حول الأزمات لغرض الاستفادة بها.

12. هناك ضعف في مستوى تقييم خطط وبرامج إدارة الأزمات السابقة بقصد تطويرها وتحسينها من أجل التعامل مع الأزمات المستقبلية.

13. ضعف مستوى الاهتمام بجمع واكتشاف علامات وإنذارات ومؤشرات الخطر التي قد تكون شواهد لوقوع الأزمات.

توصيات الدراسة:

1. معالجة المعوقات التي تحول دون الاستخدام الأمثل لنظم معلومات التخطيط الاستراتيجي، كتوفير الميزانية المناسبة، والبحث عن الخبرات والكفاءات التعاقد معها.
2. تطوير خطط وسيناريوهات محتملة لإدارة الأزمات، تحدث بصورة مستمرة واختبارها بشكل عملي للتأكد من صلاحيتها.
3. الاستعانة بشركات وخبراء متخصصين في التخطيط الاستراتيجي ونظم المعلومات الاستراتيجية وإدارة الأزمات.
4. العمل على وضع إستراتيجيات وسياسات وإجراءات من شأنها توسيع وتعميق دائرة الاهتمام بإدارة الأزمات، لما لها من أهمية بالغة في مجابهة الأزمات وظروف عدم التأكد.
5. العمل على رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، وتقنيات وأساليب التخطيط الاستراتيجي إدارة الأزمات، من خلال تبني برنامج تدريب متكامل لكل الجوانب، وذلك لتمكين الشركة قيد الدراسة من مواكبة التطورات التكنولوجية والمعرفية في هذا المجال في تلك المجالات.

مراجع الدراسة:

أولاً/ المراجع العربية:

أبو النصر، مدحت (2004): قواعد ومراحل البحث العلمي: دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، مجموعة النيل، القاهرة، مصر.

الباروني، خالد مسعود (2013): مذكرات في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي، غير منشورة، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا.

تشاو، لنكون (2004): الإحصاء الإداري، تعريب عبد المرضي حامد عزام، دار المريخ، الرياض، السعودية.

جودة، محفوظ (2008): التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام (spss)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحملاوي، محمد رشاد (1995): التخطيط لمواجهة الأزمات والكوارث، دار أبو العبد للطباعة، مكتبة عين شمس، مصر.

خشالي، شاكر جار الله، قطب، محي الدين. (2013): فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية.

الزعبي، حسن على (2005): نظم المعلومات الإستراتيجية: مدخل استراتيجي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

السامرائي، سلوى أمين، العبيد، عبد الرحمن، الحميدي، نجم عبد الله، (2005): نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطائي، محمد عبد الحسن، نعمة، عباس الخفاجي (2009): نظم المعلومات الإستراتيجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الطائي، محمد عبد الحسن، ونعمة عباس الخفاجي (2009): نظم المعلومات الإستراتيجية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

العتيبي، تركي عليثة مازن، السراء، محمد بن حسن مشرف، السعيد، أحمد بن عبد الله، هيجان، عبد الرحمن بن أحمد (2014): مدى فاعلية إدارة الأزمات الأمنية في الحرس الوطني الكويتي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الكويت، الكويت.

العماري، على عبد السلام، العجيلي، على حسين (2000): الإحصاء والاحتمالات: النظرية والتطبيق، فاليتا: منشورات ELGA.

ياسين، سعد غالب (2010): نظم المعلومات الإدارية: تحليل النظم، عمان، دار اليازوري للنشر.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

Gryszkiewicz, A. (2012). Evaluating Design Principles for Temporality in Information Technology for Crisis Management. International Journal of Information Systems for Crisis Response and Management (IJISCRAM), 4 (1), 29-46.

Hartle, F., Wydra, C., Kohun, F., & Rota, D. (2013). Mobile Technology as an ICT Solution for Crisis Management: An ABET IS Knowledge Interest Area for Service-Learning Case Study. Issues in Information Systems, 14 (2).

Leshchenko, N. P. (2013). Crisis management of corporate strategic stability, Strategic Management, 18 (4), 20-26.

Leshchenko, N. P. (2013). Crisis management of corporate strategic stability, Strategic Management Journal, 18 (4), 20-26.

Tallon, P. P., &Pinsonneault, A. (2011). Competing perspectives on the link between strategic information technology alignment and organizational agility: insights from a mediation model. Mis Quarterly, 35 (2), 463-486.

Taylor, M. (2010). Organizational Use of New Communication Technology in Product Recall Crises. The Handbook of Crisis Communication, 410.

فلسفة القوة وكيفية قياسها

أ. منير على محمد بوحمالة*

المستخلص:

يعد مفهوم القوة في مجال العلاقات الدولية Field of international relations من المفاهيم الأكثر إثارة للجدل، من حيث تحديد ماهية قياسه، وكيفيتها في أدبيات العلوم السياسية؟ فالعلاقات الدولية كغيرها من السياسات الأخرى هدفها القوة مهما كانت أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها.

فقوة الدولة تكمن بطبيعة الحال في استثمارها لعناصرها المادية، والمعنوية الرئيسة والفرعية منها، ومؤشراتها المتعددة التي تتوافر لديها، وبالمقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا يتأتى هذا إلا من خلال قياس قوتها، والعلاقة ما بين قوة الدولة وتأثيرها في محيطها الخارجي.

لذا تهدف هذه الدراسة في التوسع في عرض آليات وأدوات القوة، وكيفية قياسها في إطار علم العلاقات الدولية منطلقة من **فرضية رئيسة**" Main hypothesis"، تعد المتغيرات المادية هي الأساس في دراسة قوة الدولة، والسبب الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق مصالحها الوطنية **وفرضية صفرية** "Null hypothesis" ترى بأن تحديد قوة الدولة في إطار علم العلاقات الدولية عملية مترابطة ما بين العناصر المادية المعنوية التي أصبحت بدورها أكثر قوة وأهمية في وقتنا المعاصر.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الدولية، مفهوم القوة، قياس القوة، العوامل المادية، العوامل المعنوية ومؤشراتها.

Abstract:

The concept of power in the field of international relations is one of the most controversial concepts, in terms of determining what it is and how to measure it in the literature of political science international relations, like other policies, has the goal of power, whatever its goals it seeks to achieve.

The strength of the state lies, of course, in its investment of its main and subsidiary material and moral elements, and its multiple indicators that it has in comparison with the goals it seeks to achieve, and this can only be achieved by measuring its strength and the relationship between the power of the state and its influence on its external environment

* أ. منير على محمد بحمالة، طالب دكتوراه ــ قسم العلوم السياسية ــ الأكاديمية الليبية للدراسات العليا (جنزور).

Therefore, this study aims to expand the mechanisms and tools of power and how to measure them in the framework of the science of international relations, starting from the "main hypothesis that material variables are the basis in the study of the power of the state and the only reason that leads to the realization of its policy of its national interests, and a null hypothesis that the determination of the power of the state in the framework of the science of international relations is an interrelated process between the material and moral elements, which in turn have become more powerful and important in our contemporary time

Keywords: international relations, the concept of power, measuring power, physical factors, moral factors and their indicators.

مقدمة:

تعد القوة المتغير الأكثر أهمية في السياسة العالمية، وتتباين الصيغ التعريفية لهذا المصطلح بتباين المدارس الفكرية والسياسية وتطورها، والتي تتعرض له بالبحث والتحليل فضلاً عن اختلاف زمان استعمالها ومكانه وسياقه، الأمر الذي يدفع مدلولاتها للتداخل والتعدد [1].

حيث قدم علماء السياسة اتجاهات مختلفة لتعريف القوة بصفتها أحد المطالب الأساسية لتحقيق المصالح الوطنية والقومية، واتفق أغلب الباحثين في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة " تعني القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الآخرين من الوحدات الدولية الأخرى، بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها التي تسعى إليها [2].

" إلا أن انتهاء الحرب الباردة وما أحدثته من تحولات وتطورات جدية' في بنية النظام الدولي أفرز معطيات جديدة أعادت ترتيب وصياغة مفاهيم القوة، والسيطرة، والتفوق وعناصرها" [3] وأصبحت القوة إنما يُراد بها: "القدرة على الاحتواء، وجذب الآخرين، بهدف السيطرة على سلوكهم واهتماماتهم على نحو يخدم مصالح الدولة بوسائل ثقافية وأيديولوجية دون الحاجة للجوء إلى الإرغام والتهديد، ومن دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد باستخدامها[4].

1 – بشار أحمد العراقي، **قياس قوة الدولة الاقتصادية**، مجلة سياسات عربية، الدوحة (العدد 33، يوليو 2018م) ص 69.

2 إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة**، (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف – الجزائر، 2017م)، ص16.

3 – بشار أحمد العراقي، **قياس قوة الدولة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص69.

4 إزهار عبد الله حسن، **إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008م**، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العراق (المجلد 3، العدد9، د.ت) ص62.

واستناداً إلى ما تقدم تهدف الدراسة إلى إلقاء نظرة استطلاعية شاملة بغية عرض وتحليل العناصر المادية والمعنوية المكونة لقوة الدولة وتحديد أنسب المعادلات الكمية المستخدمة في "علم العلاقات الدولية Science of international relations" بوصف الصراع الدولي الحالي لم يعد يشمل استخدام القوة المادية فقط، وإنما له أشكال أخرى أخطر وأعم يتوجب تحديدها.

الدراسات السابقة:

من الدراسات المتميزة في هذا المجال دراسة الدكتور "جمال زهران" والتي جاءت تحت عنوان "**منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي – الصهيوني**" [1] والتي نشرت في شهر ديسمبر من عام 2006م من قبل "مركز دراسات الوحدة العربية" وتعد هذه الدراسة إحدى أهم الدراسات العربية الرائدة في هذا المجال، وحددت عناصر القوة وقسمت إلى:

(**4** عناصر مادية ملموسة، **3** عناصر معنوية غير ملموسة) وتشمل العناصر المادية الملموسة (الكتلة الحيوية – والقدرة الاقتصادية – والقدرة العسكرية – والقدرة السياسية) أما العوامل المعنوية فتشمل (الأهداف الإستراتيجية– الإرادة القومية – والقدرة الدبلوماسية) ورتبت عناصرها الرئيسة والفرعية بعد الاستعانة بالخبراء، وأساتذة متخصصين في مجال العلوم السياسية لتحديد العناصر الفرعية لكل عامل، والتي تتضمن عددا من المؤشرات التي بلغ إجماليها (**87**) عنصرا ومؤشرا، وقد كان الهدف من هذه الدراسة المتميزة قياس قوة الكيان الصهيوني (إسرائيل) بالمقارنة مع الدول العربية الفاعلة في إدارة الصراع العربي – الإسرائيلي وهي (مصر – الأردن – سوريا – لبنان – السعودية) وقد توصلت الدراسة بعدم إجراء قياس قوتها إلى النتائج الآتية:

بعد وزن هذه العوامل في ظل معادلة ستشرح لاحقاً في سياق هذه الدراسة، وتحويل كل ما هو قابل للقياس إلى أرقام مطلقة قابلة للعمليات الحسابية من جمع وضرب، حيث جُمّعت العوامل المادية الأربعة، وفي المقابل جُمّعت العوامل المعنوية الثلاثة، ثم ضُيرب وزن العوامل المادية الأربعة في (×) مجموع وزن العوامل المعنوية الثلاثة للوصول إلى وزن قوة الدولة وقد خلصت الدراسة إلى تحديد قوة الدول الخاضعة للدراسة نبينها وفق الجدول الآتي:

1 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م.

جدول رقم (1)

م	اسم الدولة	الوزن النهائي لقوة الدولة	الوزن (نسبة مئوية)
1	إسرائيل	559,2	28,5
2	مصر	343,51	17,5
3	السعودية	317,36	16,2
4	سوريا	258,73	13,2
5	لبنان	244,77	12,5
6	الأردن	236,56	12,1
المجموع		1959,95	100

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص36.

منهجية الدراسة:

تكمن قوة الدولة في استثمارها لعناصرها التي تتوافر لديها، بالمقارنة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولا يتأتى هذا إلا من خلال قياس قوتها، والعلاقة ما بين قوة الدولة وتأثيرها في محيطها الخارجي، وتنطلق فلسفة القوة وكيفية قياسها في هذه الدراسة، من إشكالية تعكس محاولة الإجابة عن مجموعة التساؤلات الآتية:

هل نجحت معادلات قياس قوة الدولة المستخدمة في إطار علم العلاقات الدولية؟ وما أنسبها؟ وما هي أهم عناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها المادية والمعنوية؟ وهل هذه المؤشرات جيدة بما يكفي لقياس قوة الدولة ويمكن الاعتماد عليها؟

وتنطلق هذه الدراسة من افتراض Proposition، مفاده: بأن المتغيرات المادية هي الأساس في دراسة قوة الدولة، وهي السبب الوحيد الذي يؤدي إلى تحقيق مصالحها الوطنية، وفرضية أخرى صفرية: ترى بأن تحديد قوة الدولة في إطار علم العلاقات الدولية عملية مترابطة ما بين العناصر المادية المعنوية التي أصبحت أكثر قوة في العصر الحديث.

ولا يكتمل الحديث عن منهجية الدراسة إلا بعد الإشارة إلى أهداف الدراسة: التي تتمثل في محاولة الإلمام بأفضل الدراسات المتعلقة بقوة الدولة، وكيفية قياسها، واستعراض أدبيات الموضوع، وتحديد المفاهيم العلمية للقارئ الكريم، كونها أصبحت واحدة من الاهتمامات الأساسية في الدراسات

الجيوسراتيجية، خاصة أن الصراع الدولي الحالي لم يعد يشمل استخدام القوة الصلبة فقط، وإنما له أشكال أخرى، وهو ما يتطلب دراسة كل مقومات قوة الدولة، وخاصة إذا ما خاضت صراعا مسلحا، وهو ما يتطلب من الدول وصناع القرار دراسة كل مقوماتها، وقياسها حتى لا يؤثر أي منها في قدرات الدولة كل على حدة.

إضافة لدراسة قوة الخصم على الرغم من أن هذه الدراسة تعد دراسة استطلاعية " Exploratory Study لا تهدف إلى تقديم مساهمة جديدة، فأن أهميتها تكمن في التعرف على الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة، والوقوف على كل الجوانب النظرية، والمنهجية، والمفاهيم المختلفة ودراستها بشكل صحيح للوقوف على أفضل معادلات القوة، وأنجحها في قياس المقومات المادية والمعنوية للدولة.

وهو ما يتطلب ترتيب وتقسيم الدراسة إلى مبحثين متمثلة في الآتي:

أولاً/ الإطار النظري لمفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية:

– من حيث تطور مفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية، وأنواعها وخصائصها.

ثانياً/ قياس القوة في علم العلاقات الدولية:

– من حيث تحليل الدراسات العربية والغربية لقياس القوة الدولة المادية والمعنوية وتحديد عناصرها الرئيسة والفرعية ومؤشراتها وضوابطها المنهجية.

المبحث الأول/ الإطار النظري لمفهوم القوة في إطار علم العلاقات الدولية:

يعد مفهوم القوة من المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، إذ يحظى باهتمام واسع من دارسي العلاقات الدولية ومنظريها، خاصة أن النظام الدولي يقوم على دراسة هيكلية وتوزيع القوة والنفوذ فيها، وهذا يؤثر في سلوك الدول المكونة للنظام الدولي وعلاقاته المختلفة.

أولا/ تعريف القوة:

على الرغم من أن كبار الفلاسفة والعلماء الاجتماعيين والاستراتيجيين، وحتى العسكريين قد أفاضوا منذ القدم في تناول مفهوم القوة "Concept of power" وأبعاده المختلفة، واختلفوا في تعريفها، فإنه وبحسب بعض المفكرين لم تكن تلك الاختلافات جوهرية من الناحية الأكاديمية [1].

1 – إنعام عبد الرضا سلطان، **القوة وأثرها في إدارة الصراع الدولي**، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية (مجلد رقم2،العدد،13، 2017م) ص23.

يمكن من هنا الإشارة إلى المدرسة الواقعية "Realistic school" والتي تعد من أكبر المدارس النظرية والفكرية التي تناولت بإسهاب مفهوم القوة وتصدرت لعقود عديدة الفكر السياسي العالمي ولها تعريفات عدة شائكة، فهي مقاربة للواقع كما هو عليه بموضوعية دون تدخل الذات، وهو أمر بالغ الصعوبة من حيث إن أي قرار بشري يقع بين حدين لا يمكن الفصل بينهما، وهو الذاتية والموضوعية، لذا فإن الكتابة عن المدرسة الواقعية لا يمكن أن تقوم على أساس وصفى أو تقديري بل تأخذ مكانها في إطار مناقشة المقولات العامة والمميزة والأساسية لهذه المدرسة التي تناولت مفهوم القوة [1].

من هؤلاء المفكرين المفكر الإيطالي" ميكافيللي Machiavelli (1469–1527) وكتابه المعنون (الأمير) الذي نصح فيه القادة بأن لا يقيموا أي معايير أخلاقية في تعاملهم مع الرعية، واستخدام القوة في شكلها المادي بدلا من ذلك والمتمثلة في القهر لتثبيت حكمهم، وكذلك الفيلسوف الإنجليزي" توماس هوبز" وكتابه المعنون(الليفياثان) الذي طرح من خلاله رؤية عدّها العديد من المفكرين الأساس الذي انطلقت منه المدرسة الواقعية، ذلك من خلال اعتباره للمجتمعات بأنها خاضعة للعبة المصلحة وهي منظمة وتخضع لسلطة الدولة وقوتها ، على عكس المجتمع الدولي الذي يتسم بكونه فوضوي ومجزأة والتوازن والقوة ضمنا الاستقرار فيه، وأي خلل يصيب التوازن يقود إلى حروب وصراعات تعرض نوعا جديدا من توازن القوة.

وهو الأمر الذي تناوله وطوره بعد ذلك منظر المدرسة الواقعية المفكر"كينث والتز" Kenneth Waltz " والذي ضم بدوره حجم العناصر الداخلة في القوة وحاول الربط ما بين قوة الدولة العسكرية وحجم السكان والنمو الاقتصادي والتطور العسكري وغيرها [2].

ومن ثمّ فإن علماء السياسة قدموا اتجاهات مختلفة لتعريف القوة، بوصفها أحد المطالب الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وذلك من خلال استخدام الوسائل العسكرية وغيرها من الموارد لإجبار الدول الأخرى على القيام بما تمليه سياسة الدول الفاعلة من وجهة نظر المدرسة الواقعية

1 – هادي القبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية** (لبنان، الدار العربية للعلوم،2008م) ص63.

2 – سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير**(سياسات عربية،العدد32، مايو،2018م) ص124.

من أهم هذه التعريفات ما يلي[1]:

اتفق أغلب الباحثين في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة: تعنى القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الآخرين من الوحدات الدولية الأخرى بما يخدم مصالحها، أو تحقيقا للأهداف التي تسعى إليها، لهذا عرف البروفيسور"جوزيف ناي" Joseph Nye" القوة بأنها: القدرة على التأثير في المحصلات التي تديرها وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة.

كما تعنى امتلاك الدولة لمصادر مادية أو غير مادية، مثل هيكل القوة العسكرية ومهارات القيادة، والمصادر الطبيعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، وهي تعد دلائل على قوة الدولة وقدرتها، ويمكن التطرق إليها بشيء من التفصيل على النحو الآتي:

1- المصادر الطبيعية للقوة:

تتمثل في السكان والأقاليم ومقدراتها الطبيعية، فرضت هذه المصادر أهمية اتساع المساحة الجغرافية للدولة وبقدر ما تكون هذه مصدرا للقوة، قد تكون من ناحية أخرى مصدرا للضعف لدولة أخرى، فقد يمنح الموقع المميز، مزايا تجارية، وقد يشكل مصدرا للتهديد لأمنها، فدولة مثل "دولة ليبيا" مثلا يشكل البحر الأبيض المتوسط معبرا وحيدا ومهما لصادراتها النفطية، ومن ناحية أخرى تشكل الصحراء المتاخمة لمنطقة الساحل الإفريقي مصدرا للقلق والتهديد لأمنها.

2- المصادر الاقتصادية للقوة:

تشمل التقدم الصناعي والتقني، حيث تُعدّ الدول الصناعية الكبرى في عالمنا اليوم الأكثر تطورا ونفوذا من الدول التي تفتقر لمثل هذه التقنيات، كما زاد التطور الصناعي والتقني من قوة الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية [2].

3 - المصادر العسكرية:

تعد القوة العسكرية أهم معيار لقياس القوة، وتتمثل في كل الوسائل العسكرية الجوية والبحرية والبرية، وتعد الفاعل الأكبر، حيث يعد عالم الاجتماع الفرنسي " ريمون أرون" أن الأداة العسكرية هي الفاعل

1 - إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق ذكره، ص17.

2 - منير على بوحمالة، **وسائل توظيف القوة الناعمة**، **المجلة** العلمية للأبحاث والنشر العلمي (العدد 39، يونيو 2022م)، ص58

الأكبر في القوة، إلا أنه مع التطور المجتمعي أصبح من الضرورة الجمع بين مختلف عناصر القوة الملموسة وغير الملموسة من أجل تحقيق القوة الشاملة [1].

ثانياً/ أنواع القوة وخصائصها:

"القوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت، يتكون من عناصر متغيرة مادية أو غير مادية مترابطة بعضها مع بعض، كما أن القوة شيء نسبي تقيس قوة الدولة بالمقارنة بقوة الدول الأخرى، وأحياناً توجد بعض الدول الصغيرة التي تمتلك قوة تجبر الدول الكبرى على تغيير سياستها وفقا لسياسة الدولة الصغيرة"[2].

والقوة النسبية هي في حالة صراع دائم، ويرجع ذلك إلى أن حالة الاتزان الدولي ما هي إلا حالة مؤقتة بسبب الحركة الشديدة التي تتمتع بها التفاعلات الدولية، ويرجع ذلك إلى حالة التغير المستمر في مقومات القوة وإمكاناتها، والتغير في الأهمية النسبية لأي من هذه الإمكانات لذا دعا بعض المفكرين إلى القول بأن قوة الدولة لا تتضح إلا بوجود تفاعل دولي فليس بالإمكان أن نقول الدولة **(أ)** دولة قوية، والدولة **(ب)** دولة ضعيفة، وإنما كل طرف يكتسب درجة من القوة النسبية لوزن قوة الطرف الآخر. فالقوة في هذا السياق فرضتها طبيعة العلاقات الدولية التي تتسم بالفوضى، وغياب سلطة عليا، الأمر الذي فرض على الدول السعي بشتى الوسائل إلى وضع مصادر القوة لكونها الأهم لأمنها، وتحقيق مصالحها فهي ليست هدفا ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير الذي يضمن تحقيق أهداف الدولة في إطار مصالحها القومية[3].

من ثم فإن من أهم خصائص القوة ما يلي:

1- القوة جوهر العلاقات الدولية، كما هي السلطة جوهر السياسة القومية.

2- القوة ليست هدفا بحد ذاتها ولكنها وسيلة لممارسة النفوذ والتأثير لتحقيق مصالح الدولة.

3- القوة تتصف بندرتها، فالدول مهما ملكت من قوة فإنها تحرص على ما تملكه، وتحاول عدم تشتيت جهودها.

---

1 – إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص20.

2 – شيماء عويس أبوعيد، **القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات،PM8.29، 2023/12/17م متوفر على: https://eipss-eg.org.

3 – إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق ذكره، ص21.

4- تتدرج ممارسة القوة بين التأثير بالطرق الدبلوماسية من جهة وبين أسلوب الإجبار من جهة ثانية، واللجوء إلى القوة هو الوصول إلى مرحلة العجز عن الحل بالطرق السلمية[1].

5- القوة مفهوم متغير الأبعاد، فالقوة القومية للدولة تعتمد على جملة من المعطيات والعوامل، وهذه المعطيات قد تتغير بشكل مستمر، إلا أن وزن كل منها وأهميته في الإطار العام لقوة الدولة متغير أيضا وبشكل مستمر من فترة زمنية إلى أخرى[2].

- أنواع القوة:

1- القوة الصلبة Hard power:

تأتي القوة الصلبة في هذا الاتجاه الذي يعد أن القوة هي الإكراه والإجبار، وتعتمد بشكل أساس على القوة العسكرية، وقد سيطر هذا المفهوم على أدبيات العلاقات الدولية لفترة طويلة وذلك من خلال كتابات الواقعيين والتي تأثرت بغلبة الطابع الصراعي في العلاقات بين الدول من أجل امتلاك القوة، فتناولت النزاعات والحروب في القرن التاسع عشر، ثم برزت القضية المحورية في القرن العشرين وهي الحرب الباردة، حيث تميزت العلاقات بين القطبين الرئيسين في النظام الدولي، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالطابع الصراعي، وكان سباق التسلح أحد الوسائل الأساسية لإدارة الصراع بينهما بدءا من الأسلحة التقليدية ووصولا للأسلحة النووية[3].

2- القوة الناعمة Soft power:

رفضت المدرسة الليبرالية افتراضات المدرسة الواقعية، حول فكرة أن الدولة هي المحدد الرئيس للسياسة الدولية، مبررة ذلك بتنامي أدوار الفاعلين الجدد، الذين لعبوا دورا لا يمكن تجاهله في التأثير في سلوك الدول بجانب تزايد أهمية العلاقات العابرة للقوميات، التي استطاعت التأثير في سياسات

1 - باسل خليل خضر، **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية** (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2014م)، ص 24.

2 - إيمان قديح، **تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**، مرجع سابق ذكره، ص21.

3 - صباح عبد الصبور عبد الحي، **استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية** (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ،2000م)، ص22.

الدول الخارجية، وسلوكها، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك نتيجة الاعتماد المتبادل أو من خلال تغيير توجهات سياستها الخارجية [1].

لذا فإن نهاية الحرب الباردة والتطور التكنولوجي والتسابق ما بين قطبي النظام العالمي الذي تجلى في استخدام أدوات الإقناع والدبلوماسية السياسية والاقتصادية وتوظيف الأبعاد الثقافية والإبداعية، فالقوة الناعمة تشير إلى توظيف ما أمكن من الطاقة السياسية، بهدف السيطرة على السلوك واهتمامات القوى السياسة الأخرى المستهدفة، من خلال وسائل ثقافية وأيديولوجية [2].

3- القوة الذكية Smart power:

يقدم البروفيسور "جوزيف ناي" Joseph Nye" تعريفا للقوة الذكية: بأنها القدرة على الجمع ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة في إستراتيجية واحدة للتأثير في الآخرين، وتعتمد هذه الإستراتيجية على خمسة عناصر تتمثل في (تحديد الأهداف والنتائج المرجوة، ومعرفة الموارد المتاحة، ومعرفة الأهداف والأولوية المراد التأثير فيها، وأي نوع من القوة سيتم الاعتماد عليه) [3]

ويعرفها من ناحية أخرى المفكر"أرنست ويلسون" Wilson Ernest "على أنها: قدرة الفاعل الدولي على مزج عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطريقة تضمن تدعيم تحقيق أهداف الفاعل ويحدد هذا التعريف مجموعة من الشروط التي يجب توافرها لتحقيق القوة الذكية:

- إن الهدف من ممارسة القوة الذكية لا يمكن أن يتحقق دون أن يعرف ممارسوها الهدف من استخدامها والشعوب والمناطق المستهدفة من هذه القوة.
- الإدراك والفهم الذاتي للأهداف بالاتساق مع القدرات والإمكانات المتاحة، فلا يمكن للقوة الذكية أن تعتمد على الأهداف دون تحديد عنصري الإدارة والقدرة على تحقيقها.
- السياق الإقليمي والدولي الذي ستحقق الأهداف في نطاقه.
- الأدوات التي ستستخدم بالإضافة إلى وقت وكيفية توظيفها منفصلة أو مع غيرها [4].

---

1 - مرجع سبق ذكره.

2 - منير على بوحمالة، **وسائل توظيف القوة الناعمة**، مرجع سبق ذكره، ص63.

3 - باسل خليل خضر، **أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

4 - يمنى سليمان، **القوة الذكية المفهوم والأبعاد، دراسة تأصيلية**، المعهد المصري للدراسات ،2023/12/17،PM9.00م،متوفر على: https://eipss-eg.org

(فالفاعل بحاجة إلى إدراك مخزون الدولة من الأدوات والإمكانات ونقاط القوة ونقاط الضعف والقيود على مقدرات القوة. فالقوة الذكية ليس فقط امتلاك المصادر الناعمة والصلبة والمزج بينهما بل القدرة على تحديد وقت استخدامها وأي نوعي القوة يفضل استخدامه في الموقف، والقدرة على تحديد متى يدمج بينهما وكيف يدمج. فالاتجاه المركب لتفسير القوة من خلال القوة الذكية يعنى التعامل مع عناصر القوة الناعمة والصلبة ليس على أساس كونهما منفصلين بل على التعامل معهما كلهما والتعامل مع التداخل القائم بينهما) [1].

المبحث الثاني/ قياس القوة في علم العلاقات الدولية:

لتقدير وقياس القوة يلزم بطبيعة الحال، تحليل مكوناتها، وتحديد عناصرها الأولية وهذا ما اجتهد فيه عدد من المفكرين، والمهتمين بهذا المجال، واستنبطوا مناهج وأساليب مختلفة بغية الوصول إلى أفضل صيغة متكاملة، في ظل التطورات المتلاحقة في مؤشرات قياس قوة الدول على المستوى الدولي، ومن ثم يتناول هذا المبحث المحاولات المطروحة من قبل العلماء لقياس قوة الدولة بما يتلاءم مع موضوع الدراسة.

أولاً/ الدراسات العربية والغربية لقياس القوة:

- **الدراسات العربية:**

ويمكن تصنيف المساهمات العربية إلى ثلاث مدارس فكرية تتمثل في الآتي [2].

1. مدرسة العلاقات الدولية School of International Relations:

تنصرف هذه المدرسة إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية دون الاجتهاد في محاولة قياس هذه العوامل باستثناء دراستين الأولى: للدكتور محمد السيد سليم" الذي طرح إمكانية قياس قوة الدولة بثلاثة أبعاد تتدرج في إطار العوامل المادية وهي: مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة العسكرية، ومؤشرات القدرة على استخدام هذه الموارد، والدراسة الثانية للواء/ أحمد فخري، وهي تطوير لمعادلة " رأي كلاين Ray.S.Cline"

1 – المرجع السابق نفسه.

2 – أحمد يوسف محمد عبد النبي، **القوة الشاملة للدولة "مناهج تحديد عناصرها وطرق قياسها"** مجلة بحوث الشرق الأوسط (العدد السابع والخمسون، الجزء الأول، سبتمبر ،2020م) ،ص295.

2. مدرسة الاقتصاد السياسي School of political economy:

تتمثل في مساهمات عدد من المفكرين من أمثال: د. إبراهيم العيسوي، د.على نصار، د.مدحت حسنين، وقد قدم هولا المفكرون دراسات تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى معايير سياسية واجتماعية لمؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية .

3. مدرسة الفكر العسكري Military school of thought:

يعد "أكرم دردير" والأستاذ،" محمود عزمي" من أبرز مفكريها وقد ركّزا على المقومات العسكرية لقوة الدولة، واعتمدت الدراسات الخاصة بهما على الطابع الكمي، ويرى أنصار هذه المدرسة بأن توازن القوى ما بين الدول يقوم بالأساس على توازن القدرات العسكرية " وبصفة عامة تعد إسهامات المدرسة العربية في مجال قياس قوة الدولة قليلة للغاية ونذكر منها في هذا السياق دراستين تتمثلان في الآتي:

أ. مساهمة الدكتور"السيد: محمد سليم" Mr. Mohamed Salim:

تعد مساهمة الدكتور" السيد محمد سليم" من أبرز هذه المساهمات في هذا السياق وذلك من خلال استنادها إلى قياس الجوانب الموضوعية"Objective aspects" لقوة الدولة من خلال عدة أبعاد وتتمثل هذه الأبعاد في الآتي:

(مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية) و (مؤشرات القدرة على استعمال الموارد) (مؤشرات القدرة العسكرية) وهذا القياس يتم بالمقارنة مع الدول التي تدخل مع الدولة الخاضعة للقياس.

وذلك عن طريق تحديد هذه الدول والحصول على البيانات الأساسية، ثُمّ يُحتسب متوسط قيمة المؤشر الواحد بقسمة مجموع القيم على عدد الدول، وتحدد أكبر قيمة وأقل قيمة من خلال تطبيق الصيغة التالية على قيمة المؤشر الواحد لكل دولة[1].

(قيمة المؤشر بالنسبة للدولة – متوسط قيمة المؤشر) على (الفرق بين أكبر قيمة وأقل قيمة)

بطبيعة الحال يمكن أيضا تجميع كل مجموعة فرعية من المؤشرات على حدة، أي تجميع المؤشرات المتعلقة بالقوة العسكرية أو تلك المتعلقة بامتلاك الموارد، وهكذا.

1 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، بيروت،2006م، ص36.

ويمكن القول بان أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج تتمثل في الآتي:

– إن الوحدات الدولية لا تمتلك دائما القدرة على استخدام مواردها، فهناك فارق ما بين الملكية القانونية لمورد ما، والسيطرة الفعلية عليه.

– إن هذا المنهج لا يحدد ما هي أنواع الثروات التي يمكن تعميمها في قياس عام للقوة، كما أن هناك بعض الموارد يصعب قياسها، حيث يصعب التمييز هنا بين القوة الراهنة استنادا إلى الموارد الظاهرة والقوة الكامنة التي لا يمكن التعرف عليها إلا في حالة استخدام القوة فعليا.

– إن هذا المنهج يتجاهل التعامل مع ظاهرة العمل الجماعي في العلاقات الدولية والتحالفات بين الدول وقدرة الدولة على استثمار وتوظيف موارد حلفائها.

ب – مساهمة الدكتور"جمال زهران "Jamal Zahran :

تعد مساهمة أستاذ العلوم السياسية الدكتور" جمال زهران" إحدى المساهمات المتميزة في هذا المجال التي استندت إلى منهجية دلفي **Delphi Technique** التي تعد منهجا لتنظيم الاتصالات ما بين مجموعة من الخبراء لمعرفة آرائهم حول موضوع معين بهدف تنظيم الإجماع حوله وصقله وزيادته. كما أنها طريقة يمكن تطبيقها على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي، [1] حيث قسم الدكتور" جمال زهران" العوامل إلى نوعين، عوامل مادية Physical factors، وهي مسح الموارد والإمكانات المتاحة والكامنة، وعوامل معنوية Moral factors، التي هي تعبير عن قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد بكفاءة، وتعد العوامل المعنوية آليات لتفجير الطاقات والإمكانات وتحويلها إلى واقع حي ملموس وخلاق[2].

حيث قسمت العوامل المادية إلى أربعة عوامل وقسمت العوامل المعنوية إلى ثلاثة عوامل مبينة كالآتي: العوامل المادية الرئيسة هي (الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة الاتصالية) أما العوامل المعنوية فتشمل (الأهداف الإستراتيجية، الإرادة الوطنية، والقدرة الدبلوماسية) وذلك وفق المعادلة الآتية:

1– د.ن، **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**، موسوعة مقاتل في الصحراء,PM7.44 ،2024/3/1م، متوفر على:
http://www.moqatel.com

2 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص67.

القدرات المدركة للدولة = (الكتلة الحيوية+ القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية +القدرة الاتصالية) × (الأهداف الإستراتيجية+ الإرادة الوطنية+ القدرة الدبلوماسية)

حيث تم رُتّبت العوامل الرئيسة وعناصرها الفرعية بعد الاستعانة بخبراء في الإستراتيجية العسكرية وأساتذة متخصصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والجغرافيا السياسية وأكاديميين وصحفيين، كما حُدّدت العناصر الفرعية لكل عامل وتتضمن عددا من المؤشرات بلغت **(84)** مؤشرا موضحة بالجدول التالي: **جدول رقم (2) عدد العناصر والمؤشرات***

م	العنصر الرئيس	العنصر الفرعي	عدد	عدد المؤشرات
1	القدرة الاقتصادية	–	–	21موشرً
2	القدرة العسكرية	–	–	16موشراً
3	القدرة الاتصالية	–	–	7 مؤشرات
4	القدرة الحيوية	الوجود القومي الخصائص البشرية	4 12	16 مؤشراً
5	القدرة السياسية	–	–	6 مؤشرات
6	الإرادة القومية	**الأهداف السياسية** القيادة السياسية القاعدة العلمية	4 8 4	16موشرً
7	القدرة الدبلوماسية	–	–	مؤشران
8				
الجملة				84

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م، ص84.

* **تتحدد العناصر المادية الرئيسية والفرعية** في الآتي: القدرة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، القدرة السياسية **ومؤشراتها كالآتي: (1– الكتلة الحيوية:** تنقسم الكتلة الحيوية إلى مجموعتين، الخصائص السكانية، والوجود الإقليمي)**(2– القدرة الاقتصادية:** ومن أهم مؤشراتها: حجم الناتج المحلي الإجمالي (GNP)– متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي– القاعدة الصناعية – معدل النمو السنوي للإنتاج – حجم إنتاج مصادر الطاقة – حجم احتياطي مصادر الطاقة) **(3–القدرة العسكرية:** ومن المؤشرات الدالة عليها: القاعدة الصناعية العسكرية –القدرة النووية والكيماوية –حجم القوات المسلحة_ حجم ونوعية الأسلحة التقليدية) **(4– القدرة الاتصالية:** ومن بين هذه المؤشرات: مدى امتلاك الدولة لأقمار صناعية– نسبة عدد الحاسبات إلى عدد السكان–إضافة إلى نسبة الهواتف والراديو، والتلفزيون إلى عدد السكان) المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص (70الى78).

ومن ثم فإن دراسة د. زهران، تقوم على أسس عدة مهمة وباتباع الخطوات التالية [1]:

1- تصنيف كل المعلومات المادية والمعنوية* والمبينة بالجدول السابق بوحدات مشابهة داخل كل عنصر على حدة، مثلاً المساحة بالكيلومتر مربع، وعدد السكان بالمليون مثلاً.

2- تجميع المؤشرات الفرعية داخل كل عنصر فرعي لأي عنصر رئيس، مثلاً إنتاج الطاقة من البترول والغاز، يُحسب كل مؤشر بالطريقة التي ستوضح لاحقا بعد ذلك تجمع معاً داخل العنصر الخاص بها.

3- إعطاء قيمة معيارية لكل عنصر بالمقارنة بالدول الأخرى محل الدراسة لإمكانية ترتيبها وهذا يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) ـ المتوسط الحسابي (ح)}}{\text{الانحراف المعياري}}$$

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{مجموع (ح ر ـ ح)2}}{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

4- يُعاد ترتيب القيمة المعيارية للعناصر وفقا للترتيب التنازلي، أي الأكبر هو الأقوى وذلك بطرح أصغر الأرقام من رقم (-4) ثم جمع الناتج إلى جميع الأرقام المعيارية بحيث يُلغى الرقم السلبي وتتحول كل القيم إلى أرقام إيجابية.

5- تضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه × الوزن النسبي المقابل له الذي استخلص من واقع الخبراء بحسب منهجية هذا الأسلوب.

---

1 - مرجع سبق ذكره، ص 85.

* تتحدد العناصر المعنوية ومؤشراتها من الآتي: **(أولا: الإرادة القومية**، وتتمثل عناصرها الفرعية من، القيادة السياسية وتحقيق المصالح القومية كدرجة الاستجابة لاحتياجات الشعب الأساسية – والأهداف الإستراتيجية، مثل درجة الاعتماد على الذات- حجم القاعدة العلمية كخيار استراتيجي، مثال نسبة الإنفاق على البحث العلمي وعدد العلميين والمهندسين بالإلف) **(ثانيا:القدرة الدبلوماسية** ، مثل حجم التمثيل الدبلوماسي للدول الأخرى لدى الدولة (تمثيل داخلي – حجم التمثيل الدبلوماسي للدولة لدى الآخرين (تمثيل خارجي) **ثالثا: القدرة السياسية**، مثل: الاستقرار السياسي وغياب العنف – كفاءة الحكومة – كفاءة البرلمان – مستوى الحريات العامة المتاحة **المصدر**: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص (25-53) .

6- تجمع كل العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيس على حدة سواء في جانب العوامل المادية أو المعنوية لتصبح أمام الباحث مجموعة من الأوزان لكل عنصر رئيس على حدة ولكل دولة على حدة [1].

7- المعادلة المطروحة بعد الخطوات السابقة تكون كالآتي:

القوة الشاملة = (مجموع أوزان العوامل المادية) × (مجموع أوزان العوامل غير المادية)

أي أن القوة الظاهرة للدولة =[(و. ق+ و.ع+ و. ت+ و. ح)×(و. س+ و.أ + و. د)]

الجانب الأول: (ق = القدرة الاقتصادية) – (ع = القدرة العسكرية) – (ت=القدرة الاتصالية)- (ح = الكتلة الحيوية)

الجانب الثانى: (س= القدرة السياسية) – (أ = الإرادة الوطنية) – (د= القدرة الدبلوماسية)

8- يتم حساب الوزن النسبي للقوة الظاهرة لكل دولة من دول الدراسة على حدة وذلك وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (3)

م	الدولة	العوامل المادية				×	العوامل المعنوية			=	الإجمالي العام للوزن
		و.ق	و.ع	و.ت	و.ح	المجموع	و.س	و.أ	و. د	المجموع	
1											
2											

المصدر: جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م، ص87.

1- د.ن، **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**، موسوعة مقاتل في الصحراء,PM7.44 ،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com.

بعد ذلك تُرتّيب الدول محل الدراسة وفق هذا الأسلوب ترتيبيا تنازليا بحيث إن الدولة التي تحصل على أكبر وزن هي الأكثر قوة [1].

9- طريقة حساب الانحراف المعياري، وهو أمر مهم وفقا لهذا الأسلوب بغية توضيح مضمون المعادلة وكيفية تطبيقه أو كيفية القياس وتتلخص الطريقة فيما يلي:

يقصد بالانحراف المعياري "Standard deviation": أن انحراف القيم على المتوسط الحسابي عن المتوسط الحسابي يكون أقل ما يمكن، ومن ثم يمكن تعريفه بأنه عبارة عن مجموعة مربعات الانحرافات عن المتوسط الحسابي مقسوما على عدد المفردات، ويوضع خارج القسمة تحت الجهاز التربيعي، فينتج الانحراف المعياري، ويمكن توضيح خطوات الانحراف المعياري كما يلي [2]:

الخطوة الأولى: حساب المتوسط الحسابي الناتج من تجميع أرقام المفردات (وحدات/الدول) (وقسمتها على عدد المفردات (مفردات/ الدول).

الخطوة الثانية: إيجاد انحراف القيمة عن المتوسط الحسابي لكل دولة.

الخطوة الثالثة: تربيع الانحرافات، **أي ضرب كل انحراف لكل مفردة عن المتوسط الحسابي في نفسه، أي في رقم الانحراف نفسه.**

الخطوة الرابعة : تجميع مربعات الانحراف لجميع مفردات الدراسة.

الخطوة الخامسة: قسمة مجموع مربعات الانحرافات على عدد المفردات

الخطوة السادسة يُوجد الجذر التربيعي "The square root " لحاصل قسمة مجموع مربعات الانحراف على عدد المفردات (الدول) كما يوضحها القانون التالي :

الانحراف المعياري = مجموع مربعات الانحراف (ح)2

عدد مفردات (الوحدات) ن

$$P.P.= (C+E+M+I) \times (S+W+D)$$

1 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره ،ص87.

2 – SAHRI Mohamed ، **مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها**، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2024/1/10م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

3 – كمال الأسطل، **الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة**، مدونة شخصية،PM8.00،2024/7/1م،متوفر على: http://k-astal.com.

4 – سيد غنيم، **ليس بالسلاح وحده تقوم الدول.. كيف نقيس قوة مصر الشاملة**، المصري اليوم،PM8.50،2024/7/1م متوفر على:https://www.almasryalyoum.com

حيث:

PP = القوة المدركة الشاملة (إجمالي القوة الوطنية) Perceived Power

C = الكتلة الحيوية Critical Mass

E = الكتلة الاقتصادية Economic Capability

M = القدرة العسكرية Military Capability

I = قدرة ممارسة النفوذ دوليا وإقليميا Image (Influence)

S = الهدف الاستراتيجي للدولة Strategic Purpose

W = الإرادة القومية Will to pursue national strategic

D = القدرة الدبلوماسية Diplomacy Capability

ويرى اللواء "سيد غنيم" Ghonim Syed استشاري الأمن القومي والدفاع بأبي ظبي في هذا السياق أن هذا النموذج يدرس كل قدرة موضحة من كل جوانبها، في منظور إقليمي متكامل وظهور أبعاد الأمن القومي كاملة والتي تتحول إلى قيمة حسابية تهيئ مفرداتها التفصيلية دراسة وافية تحدد السياسات المتخصصة لكل بعد، والاستراتيجيات المتخصصة النابعة من السياسات، ويصوغ صانعو القرارات الاستراتيجية الوطنية، على أساس حسابهم للقوى الوطنية الشاملة وسياسات الأمن الوطني لها. وتقوم بتلك الحسابات جهات رصد دولية متخصصة تحدد بها قدرات القوة الشاملة لكل دولة، وترتب الدولة بناء عليها إقليميا في الأساس لضمان وحدة وثبات المعايير، ولكنها لن تكون على درجة كبيرة من الدقة لصعوبة تقييم بعض العناصر المهمة والمشتركة في المعادلة الحسابية"[1].

- **الدراسات الغربية:**

هناك تباينات بين علماء السياسة بشأن قياس قوة الدولة، بناء على اختلافهم في ماهية العناصر أو المكونات التي تحدد قوة الدولة ومكانتها العالمية، ويمكن تصنيفها إلى مساهمات لقياس قوة الدولة من منظور العوامل المادية Physical factors ومن أبرز رواد هذا الاتجاه العالم "جورج مودلسكي" George Modelski، الذي حدد عددا من المؤشرات، وهي كالآتي:

1 – المرجع السابق نفسه.

(النفقات العسكرية، وحجم القوات المسلحة، والدخل القومي والسكان) ويفترض هنا بأن لدى الدولة السيطرة الكاملة على ثرواتها [1].

الاتجاه الثاني لقياس قوة الدولة يجمع ما بين العوامل المادية والعوامل المعنوية، وهو منهج يهتم بدمج العناصر المادية والمعنوية معا في معادلة شاملة من بينها معادلة " ديفيد ويلكنسون Wilkinson David o.، **والذي حدد ثلاثة أبعاد رئيسة لقوة الدولة وهي:**

الأساس الجيوديمغرافي Geodemographic basis من حيث الموقع والسكان والموارد، والوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية، والقدرة على العمل الجماعي Teamwork اجتماعيا وأخلاقيا ومعنويا وسياسيا.

إضافة إلى إسهامات أخرى مميزة في هذا المجال ومنها مساهمة العالم "ريتشارد موير RICHARD "MUIR الذي يرى **أن** الناتج القومي الإجمالي هو أفضل مؤشر لقياس قوة الدولة، ولذلك تكون العلاقة بين إجمالي الناتج القومي ومساحة الدولة وتعداد السكان هي مقومات قوة الدولة الشاملة.

بالإضافة إلى إسهامات المفكر الألماني" فوكس"FYCKS الذي استخدم معادلة لحساب القوة الشاملة للدولة والتي تعتمد على عنصرين وهما: (الناتج القومي والقوة البشرية) من خلال المعادلة الآتية [2]:

$$\text{POWER} = P\sqrt{B}\ \sqrt[3]{\text{س}} = \sqrt[3]{\text{ج}}\text{ق}$$

وإذا كان المفكر الألماني" فوكس"FYCKS" قد حصرها في عنصرين فإن "هانز مورجنثاو" " Hans Morgenthau " قد وسعها في تسعة عناصر لا بد من اعتبارها عند النظر إلى قياس قوة الدولة وهي: (العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، ونوعية الحكم) .

أما عالم السياسة "كينث والتز" Kenneth Walt وأبرز منظري المدرسة الواقعية فإنه يحدد خمسة معايير مختلفة لقياس قوة الدولة ويمكن حصرها في الآتي:

---

1 – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2– د.ن، **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44 ،،2024/3/1م، متوفر على: http://www.moqatel.com.

(عدد السكان، والامتداد الجغرافي، والموارد الطبيعية التي تحوزها الدولة، ووضعها الاقتصادي، واستقرار نظامها السياسي، وقوتها العسكرية) في حين يرى المفكر البريطاني، بول كينيدي Poul* "Kennedy" أن عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في: (حجم السكان، ومستوى التمدن والمستوى الصناعي، واستهلاك الطاقة، وحجم الناتج الصناعي والقوة العسكرية)[1].

وأيآ كانت التباينات بين العلماء بشأن العناصر التي تتدرج في مكونات قوة الدولة، فإن الأهم هو كيفية تحويلها إلى مؤشرات يمكن قياسها كميا "Quantitative"للتعرف على مدى قوة الدولة ومكانتها في النظام الدولي وتعد محاولة العالم "راي كلاين" والذي طرح معادلة لقياس قوة الدولة تجمع ما بين العناصر المادية والمعنوية من أبرز المحاولات الغربية والذي حاول الخروج من منطق التجريد النظري لتلك العناصر إلى وضع أوزان نسبية تقديرية لكل عنصر من عناصر القوة[2].

أ- أسلوب راي كلاين Ray.S.Cline [3]

يعد هذا الأسلوب من أبرز الأساليب في تحليل القوة الشاملة للدولة وقياسها على أساس جمع العناصر الملموسة في جانب، ثم ضربها في محصلة العناصر غير الملموسة لتعظيم العناصر، طبقا لمدى نجاحها في توظيف العناصر الملموسة وإدارتها أو التقليل من فاعليتها.

وتعتمد على رؤية عناصر القوة الشاملة الخمسة وهي العناصر الملموسة وتشمل (الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية) والعناصر غير الملموسة وتشمل (الهدف الاستراتيجي، والإدارة الوطنية) [4] .

$$PP= (C+E+M) \times (S+W)$$

---

* بول مايكل كينيدي (ولد في 17يونيو 1945م) وهو مؤرخ بريطاني متخصص في تاريخ العلاقات الدولية والقوة الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى، قام بنشر كتب بارزة عن تاريخ السياسة الخارجية البريطانية، وهو يشدد على قاعدة القوة الاقتصادية المتغيرة التي تدعم القوة العسكرية البحرية، مشيرا إلى أن انخفاض القوة الاقتصادية يؤدي إلى تخفيض الوزن العسكري والدبلوماسي (المصدر: يحيى السيد عمر، القوة التركية الناعمة" مقومات الصعود في العلاقات الدولية (2019م)

1- يحيى السيد عمر، **القوة التركية الناعمة "مقومات الصعود في العلاقات الدولية"** ط1، دار الأصول العلمية، إسطنبول،2019م، ص64.

2 - المرجع السابق نفسه، ص65

3 - جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

4 - SAHRI Mohamed، **مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها**، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

(الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية+ القدرة العسكرية) ×(الهدف الاستراتيجي+ الإدارة الوطنية)

حيث:

- القدرة المدركة الشاملة = Perecivep Power = PP
- الكتلة الحيوية = Critical Mass = C
- القدرة الاقتصادية = Economic Capabilty =E
- القدرة العسكرية = Military Capability = M
- الهدف الاستراتيجي = Strategic Purpose =S
- الإدارة الوطنية = Will To Pursue National Strategy = W

وقد قام "كلاين " بإعطاء أوزان لكل قدرة من القدرات على أن يكون التقييم الإجمالي من (1000) درجة مبينة كالآتي: القدرة المدركة (1000)=[الكتلة الحيوية (100) + القدرة الاقتصادية (200) + القدرة العسكرية (200)] ×[الهدف الاستراتيجي(1)+ الإرادة الوطنية (2)]

محددات معادلة كلاين وإطارها:

(1) الكتلة الحيوية: حيث قام بإعطاء الأرض (50) نقطة (وقام كذلك بتحديد الدول التي تزيد مساحتها على (50) ألف كم2، وبلغ عددها (89) دولة، أما باقي الدول التي تقل مساحتها عن (50) ألف كم2 فلا يوجد لها وزن نسبي. إلا أنه أضاف (5) دول أخرى تقل مساحتها عن (5000) كم2 نظرا لموقعها المتميز وأهميتها الإستراتيجية، وبذلك وصل عدد الدول التي قُيّمت إلى (94) دولة. كما قام بإضافة (10) نقاط ميزة لبعض الدول التي لها أهمية إستراتيجية.

(2) القدرة الاقتصادية: حيث قام بإعطاء هذه القدرة (200) نقطة، وحدد عناصرها في الآتي:

الطاقة (Energy)، الناتج القومي (Trade)، التجارة العالمية (GNP)، الغذاء (Food) ، الإنتاج الصناعي (Industry)،المعادن (Minerals)،حيث قام بحساب وزن نسبي للدولة التي يصل ناتجها القومي (10) بلايين دولار فأكثر فترة الدراسة وحدد (20) نقطة وزناً نسبياً لكل عنصر من العناصر الخمسة الباقية (الطاقة . المعادن . الإنتاج الصناعي . الغذاء . التجارة).

(3) القدرة العسكرية: قام بقياس القدرة العسكرية من خلال القدرة النووية (100) نقطة، والقدرة العسكرية التقليدية وخصص لها (100) وقد قام بقياس القدرة النووية من خلال ثلاثة أساليب:

– **الأسلوب الأول:** حساب القوة المساوية لها من المادة المتفجرة (ت.ن.ت) بالكيلو طن أوالميجا طن.

– **الأسلوب الثاني:** هو اعتبار أن وحدة القياس هي ما أطلق عليه المكافئ والذي يساوي (واحد ميجا طن)، وتحسب القدرات بالنسبة والتناسب.

– **الأسلوب الثالث:** وهو حساب ما يمكن قذفه أي مجموع أحمال القاذفات والصواريخ.

أما القدرة العسكرية التقليدية فقد قيست من خلال تعداد القوة البشرية الموجودة بالخدمة العاملة، والتي تعتمد على أربعة عناصر فرعية وهي (نوعية القوة البشرية – فاعلية الأسلحة– الإمداد بالمؤن والاحتياجات – نوعية التنظيم)

(4) الإستراتيجية القومية – الإرادة القومية: وحدد لها (2 نقطة) وعدّها من الأمور الحاسمة، فالإستراتيجية القومية حدد لها وزنا نسبيا (1) صحيح، ويعتمد على مدى وجود خطط إستراتيجية. أما فيما يخص الإرادة الوطنية، فقد حدد لها وزناً نسبياً (1) صحيح، ولها ثلاثة عناصر فرعية، وهي: [مستوى التماسك الوطني (0.33) قوة القيادة الوطنية (0.33) مدى تحقيق وملاءمة الإستراتيجية للصالح الوطني (0.33)][1].

لذا تعد معادلة "**راي كلاين Ray.S.Cline** " من المعادلات المتميزة في حساب القوة الشاملة للدولة وتعد معظم المعادلات التي استخدمت بعدها تطويرا لهذه المعادلة، على الرغم من بناء "راي كلاين" منهجه في تقييم القدرات الشاملة للدولة وحسابها من منظور عالمي إبان الحرب الباردة بوصف الولايات المتحدة هي إحدى القوتين، وأن معظم الأوزان النسبية للعناصر المختلفة للقدرات تكاد تكون هي الأوزان المعيارية التي يقيس على أساسها باقي دول العالم.

كما وضع "كلاين" معايير خاصة بالقوة البشرية والمساحة والقوة العسكرية، الأمر الذي أخرج الكثير من الدول العربية من التقييم بهذا الأسلوب[2] الأمر الذي جعل عددا من الموسوعات العلمية مثل

1 – المرجع السابق نفسه.

2– د. ن، **القوة الشاملة للدولة وحساباتها**، موسوعة مقاتل في الصحراء ,PM7.44 ،2024/3/1م، متوفر على:
http://www.moqatel.com

(موسوعة مقاتل في الصحراء) ودراسة SAHRI Mohame المنشورة (بالموسوعة الجزائرية) والمشار إليها سابقا، إلى اعتبار الدراسة التي أجراها " نبيل فواد Nabil Fawad " هي أفضل أسلوب لقياس قوة الدولة، التي تتفق مع الإطار العام لمعادلة "راي كلاين" "والدكتور "جمال زهران" من ناحية، وتختلف معهم في ما هي العناصر الملموسة وغير الملموسة من ناحية أخرى، إذ أضافت دراسة "نبيل فواد" أبعاداً أخرى للعناصر غير الملموسة مثل القدرة التكنولوجية، وقدرة الإعلام والمعلومات، ولم يغفل عند حساب القدرة العسكرية الأسلحة فوق التقليدية:(كيماوية– بيولوجية).

حيث عمد الباحث إلى إعادة عرضها للقارئ الكريم وتنظيمها في جداول كما نقلت من المصدرين السابقين دون أية إضافات باستثناء ضبط بعض نسب المؤشرات حتى تتوافق مع الوزن النسبي للقدرة على اعتبار هذه الدراسة استطلاعية تهدف إلى عرض أفضل معادلات القوة، وأنجحها ويمكن من هنا عرض أسلوب "نبيل فواد Nabil Fawad الذي استخدام المعادلة التالية كونها وفرت أكبر قدر ممكن من العناصر والمؤشرات[1].

القوة الشاملة الظاهرة = (مجموع القدرات الملموسة) ×(مجموع القدرات غير الملموسة)

ويتم ذلك من خلال استخدام أسلوب "نبيل فؤاد:

القوة الشاملة للدولة = (ص+ ع + ك + س+ ت) × (ب + ن + م)

1 – المرجع السابق نفسه.

حيث: ق= القوة الشاملة للدولة

ك = الكتلة الحيوية

ص = القدرة الاقتصادية

ع = القدرة العسكرية

س = القدرة السياسية الداخلية

ت = القدرة التكنولوجية

القدرات الملموسة

ب =القدرة الدبلوماسية الخارجية

ن = القدرة المعنوية

م = القدرة الإعلامية

القدرات غير الملموسة

جدول رقم (4)

(القدرات الملموسة وأوزانها النسبية)

أولاً: القدرات الاقتصادية **الوزن النسبي: (1) وتتكون من (19) عنصرا كالآتي:**			
العناصر الاقتصادية	**الوزن النسبي**	**العناصر الاقتصادية**	**الوزن النسبي**
وجود نظرية اقتصادية واضحة	0.05	مستوى التكنولوجيا السائدة	0.055
العلاقات الاقتصادية الخارجية	0.060	المعادن الإستراتيجية	0.06
الناتج القومي	0.06	مصادر الطاقة	0.05
ميزان المدفوعات	0.060	معدل إنتاج الطاقة	0.045
حجم الدين الخارجي	0.05	معدل استهلاك الطاقة	0.045
متوسط النمو السنوي	0.050	الزراعة/ مساحة الأرض المنزرعة	0.06
توافر الأيدي العاملة	0.03	الزراعة/ حجم الإنتاجية	0.06
متوسط دخل الفرد سنوياً	0.05	الزراعة/ مدى كفاية الإنتاج الزراعي (الحبوب)	0.05
قاعدة صناعية أساسية	0.05	حجم الاستثمارات الداخلية والخارجية	0.06
حجم المعونات الاقتصادية	0.055		

المصدر: د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء،PM7.44 ،2024/3/1م، متوفر على:
http://www.moqatel.com

-SAHRI Mohamed، مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2023/12/31م
متوفر على: https://www.politics-dz.c

ثانياً: القدرات العسكرية تنقسم إلى: (القدرات غير التقليدية) و (القدرات التقليدية)			
(1): القدرات غير التقليدية الوزن النسبي (0. 5) وتتكون من ثلاثة عناصر كما يلي:			
أ. القدرة النووية	0.375		
ب. القدرة فوق التقليدية	0.125		
ج. معامل وسائل الإطلاق (لا يجمع)	1.0		
(2): القدرات التقليدية: وتتكون من أربعة عناصر رئيسة، وهي كالآتي:			
(أ): القدرات العسكرية الوزن النسبي 0.25		(ب) المناورة الإستراتيجية والتعبوية الوزن النسبي 0.05	
أ. حجم القوات المسلحة	0.04	أ. الاستعداد القتالي	0.01
ب. نوعية القوات البشرية 0.05		ب. خفة الحركة	0.02
ج. فعالية الأسلحة والمعدات 0.06		ج. توفر وملاءمة وسائل النقل	0.01
د. المعاونة الفنية والإدارية 0.05		د. توفر وملاءمة طرق المناورة	0.01
هـ. النوعية التنظيمية	0.05		
(ج): الإستراتيجية العسكرية الوزن النسبي 0.01			
(د): الإنفاق العسكري، الوزن النسبي 0.02			
أ. حجم الإنفاق العسكري	0.08		
ب. نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج القومي	0.07		
ج. حجم الإنفاق العسكري للجندي	0.05		

ثالثاً: الكتلة الحيوية الوزن النسبي (1) وتتكون من عنصرين رئيسين هما السكان والأرض كالآتي:			
(1) السكان	الوزن النسبي 0.45	(2) الإقليم	الوزن النسبي 0.55
أ. المستوى التعليمي	0.054	أ. المساحة	0.2
ب. المستوى الصحي	0.068	ب. الموقع الإستراتيجي	0.05
ج. النسبة المئوية في سن العمل	0.054	ت. الإشراف على البحار	0.05
د. خدمات الدولة للسكان	0.081	ج. الطرق (كم)	0.05
هـ. تعداد السكان	0.112	د. السكة الحديد (كم)	0.05

و. كثافة السكان/ كم^2	0.081	هـ. عدد الموانئ	0.05
		و. عدد المطارات الداخلية	0.02
		ز. عدد المطارات الدولية	0.03
		ح. نسبة مساحة الأرض المستغلة	0.05

رابعاً: القدرات السياسية (الداخلية) الوزن النسبي (1) وتتكون من (10) عناصر فرعية كالآتي:			
أ. كفاءة أجهزة صنع القرار	0.15	هـ. وجود نظام حزبي	0.1
ب. وجود مؤسسات مستقرة	0.1	و. طبيعة النظام الحزبي	0.15
ت. معدل المشاركة السياسية	0.05	ز. مدى احترام حقوق الإنسان	0.05
ج. مستوى الحريات العامة	0.1	ط. مدى التداول السلمي للسلطة	0. 1
د. الأيديولوجية السائدة	0.05	س. درجة المساندة الشعبية	0.15

خامساً: القدرة التكنولوجية الوزن النسبي: (1) وتتكون من ثلاثة عشر عنصراً كالآتي:			
أ. نسبة المخصص للبحث العلمي من الميزانية العامة	0.1	ح. توطين التكنولوجيا	0.085
ب. نسبة المخصص للبحث العلمي من المؤسسات والشركات الرئيسية	0.05	ط. القدرة النووية (في مجال الاستخدام الصناعي والطاقة)	0.1
ج. حجم الإنتاج العلمي من الأبحاث في مختلف المجالات	0.075	ي. مجال الفضاء	0.1
د. حجم براءات الاختراعات الوطنية	0.075	ك. مجال الإلكترونيات	0.075
هـ. نسبة العلماء لعدد السكان	0.1	ل. مجال الليزر	0.075
و. عدد مراكز المعلومات	0.025	م. مجال البيوتكنولوجي	0.075
ز. اتفاقات نقل التكنولوجيا	0.065		

المصدر: د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء PM7.44، 2024/3/1م، متوفر على:
http://www.moqatel.com

جدول رقم (5)

(القدرات غير الملموسة وأوزانها النسبية)

أولاً: القدرات الدبلوماسية: (الخارجية) **الوزن النسبي (1) تتكون من ثمانية عناصر كالآتي:**			
– حجم العلاقات الدبلوماسية	0.1	– التأثير في المستوى الإسلامي	0.1
– التأثير في المستوى العربي	0.15	– التأثير في المستوى الدولي	0.15
– التأثير في المستوى الإقليمي	0.15	– ممارسة الضغوط على الأصدقاء والخصوم	0.1
– لتأثير في المستوى الأفريقي	0.1	– رعاية المصالح الوطنية بالخارج	0.15

ثانياً: القدرة المعنوية: الوزن النسبي (1) تنقسم إلى عنصرين كالآتي:	
(1) الإستراتيجية القومية –: الوزن النسبي (0.5) وتتكون من أربعة عناصر فرعية كالآتي:	
1– مدى توافر أهداف إستراتيجية	0.15
2– مدى وضوحها	0.1
3– نوع الأهداف	0.1
4– مدى تفاعل الجماهير معها	0.15

(2) القدرات التقليدية: الوزن النسبي (0.5) وتتكون من ثلاثة عناصر فرعية كالآتي:

(1) القدرة القومية الوزن النسبي 0.3		(2) مستوى التكامل والاندماج الوزن النسبي 0.1		(3) ارتباط الإستراتيجية بالمصالح القومية الوزن النسبي 0.1	
– قدرة السياسة الحكومية	0.1	– تكامل إقليمي	0.05	– درجة الاعتماد على الذات	0.04
– درجة الاستقرار السياسي	0.1	– تكامل ثقافي	0.05	– التبعية (الاقتصادية)	0.03
– درجة المساندة الشعبية	0.1			– الوفاء بالاحتياجات الأساسية	0.03

ثالثاً: القدرة الإعلامية والمعلومات: الوزن النسبي (1) وتتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في كالآتي:	
(1) القدرة الإعلامية الخارجية: الوزن النسبي: 0.45 وتتكون من سبعة عناصر فرعية هي:	
– عدد القنوات التليفزيونية والأقمار الصناعية التي يبث من خلالها	0.08
– عدد محطات الإذاعة	0.07
– القدرة على التغطية العربية والإقليمية	0.06
– عدد الصحف التي توزع بالخارج	0.05
– عدد الكتب التي تصدر سنوياً للخارج	0.04
– مدى وجود إستراتيجية إعلامية خارجية	0.1
– عدد المكاتب الإعلامية الثقافية بالخارج	0.05
(2) القدرة الإعلامية الداخلية: الوزن النسبي: 0.3 وتتكون من ستة عناصر فرعية هي:	
– عدد القنوات التليفزيونية الداخلية	0.06
– مدى تغطية مساحة الدولة تليفزيونياً	0.04
– عدد ساعات الإرسال الإذاعي والتليفزيوني	0.04
– عدد الصحف الداخلية	0.04
– عدد الكتب والدوريات	0.05
– مدى توفر إستراتيجية إعلامية	0.07
(3) القدرة المعلوماتية: الوزن النسبي: 0.25 تتكون من ثلاثة عناصر فرعية كالآتي:	
– عدد مراكز المعلومات المحلية	0.1
– عدد مراكز المعلومات الخارجية المشتركين بها	0.08
– مدى/ سلسلة تبادل المعلومات	0.07

الجداول من رقم (1 إلى 8) المصدر: – د.ن، القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء 2024/3/1،،PM7.44م، متوفر على: http://www.moqatel.com

– SAHRI Mohamed، مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية،PM12.30، 2023/12/31م متوفر على: https://www.politics-dz.c

وبناء على ذلك يمكن القول بأن مفهوم القوة لدى الدول، في عالمنا المعاصر، لم يعد يرتبط، فقط بمساحة دولة ما أو عدد سكانها، ومواردها الاقتصادية، وقوتها العسكرية، من دون التقليل من أهمية

الميزات المذكورة، فإن عوامل قوة الدول، في عصر الثورة العلمية التكنولوجية، باتت أعقد، وأوسع من ذلك بكثير [1].

فعند تفحّص مكانة عوامل القوة المادية للدول، يمكن ببساطة ملاحظة أن كثرة عدد سكان دولة ما يمكن أن يتحول إلى عبء كبير عليها نتيجة الضغط الذي قد ينجم عن ذلك، لجهة ضعف قدرتها على تقديم الخدمات الاجتماعية، وحتى الدول المتقدمة فهي قد تعاني، أيضاً، سلبيات وضغوط النمو السكاني الزائد، بحكم تحولها من الاقتصاد الزراعي والصناعي، الذي يتطلب كثافة في اليد العاملة، إلى الاقتصاد ما بعد الصناعي، الذي يعتمد على التكنولوجيا العالية، ما يقلل الحاجة إلى اليد العاملة، ويخلق ظواهر البطالة، مع كل التداعيات السلبية، الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عنها.

أما القوة العسكرية فهي، أيضاً، إن لم تكن متوازنة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تتحول إلى كارثة، ولم تعد مجدية في تعزيز قوة الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالقدر الذي كانت عليه في السابق، ودليل ذلك أن ثمة دولا عديدة ليس لديها قوة عسكرية كبيرة، ولكن تأثيرها السياسي والاقتصادي، الدولي والإقليمي كبيران كاليابان مثلا[2].

من كل ذلك يمكن الاستنتاج بأن ثمة تضاؤلا في قيمة عناصر القوة المادية المتمثلة في قدرتها العسكرية ومواردها الاقتصادية وغيرها، في مجال قياس قوة الدول، وتحديد مكانتها النسبية في موازين القوى، في مقابل التزايد في قيمة عناصر القوة المعنوية وبخاصة القوة الناعمة، حيث لم تعد كل دولة في العصر الحالي قادرة على التفرد بسياساتها الخارجية، أو القيام بأنشطة أمنية داخل حدودها أو خارجها، وهو ما يتوجب التركيز على أهمية المؤشرات الخاصة بالقوة الناعمة عند إجراء أية دراسة لقياس قوة الدول، وهو ما تحاول هذه الدراسة تقديمه للقارئ الكريم وذلك من خلال عرض المؤشرات

1- ماجد كيالي، **تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول**، موقع الجزيرة نت،2024/1/21، pm 7:26م متوفر على:
https://www.aljazeera.net/

2 - المرجع السابق نفسه

3- G.M. Gallarotti. **How to Measure Soft Power< in International Relations** ، Political **Polis**. Studies. January 1'2020.p 89.

الدولية للقوة الناعمة التي ستتمكن من إجراء تحليل شامل لكل العوامل بشكل دقيق نبين ذلك وفق الجدول الآتي:[1].

جدول رقم (6)

المتغيرات المستقلة: القوة الناعمة السلبية

القوة الناعمة السلبية	
✓ الثقافة: –	✓ **المجال الرقمي:** –
• عدد مواقع التراث العالمي لليونسكو	• عدد خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص)
• عدد الميداليات الأولمبية (الصيف/الشتاء)،	• عرض النطاق الترددي للإنترنت (ألف ميجابت/ثانية)
• تصنيف الفيفا (رجال)	• فهرس الخدمات الحكومية الإلكترونية
• جودة الناقل الجوي الوطني	✓ **المشاركة:** –
• عدد المطاعم الحائزة على جوائز	• مؤشر الأداء البيئي
• مؤشر لغة الطاقة	✓ **ريادة الأعمال:** –
✓ التعليم:	• عدد طلبات البراءات العالمية (% من الناتج المحلي الإجمالي)
• متوسط الدرجات في العلوم والرياضيات والقراءة	• مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي
• الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	• مؤشر الحرية الاقتصادية للتراث
• عدد الجامعات العالمية الرائدة	• مؤشر مدركات الفساد
• عدد المقالات في المجلات العلمية	• نفقات البحث والتطوير (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
• الإنفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي).	• مؤشر الابتكار العالمي
✓ الإدارة العامة: –	• عدد موظفي الشركات الصغيرة والمتوسطة (% من القوى العاملة)
• مؤشر التنمية البشرية	• مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال
• مؤشر بيت الحرية	• معدل البطالة (% من القوى العاملة)
• عدد مراكز البحوث	• حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة

	(% من صادرات المنتجات الصناعية)
• مؤشر المساواة بين الجنسين	• تكاليف بدء التشغيل (سجل البنك الدولي، % من إجمالي الدخل القومي للفرد).
• مؤشر الديمقراطية (مؤشر الديمقراطية الاقتصادي)	
• حجم اقتصاد الظل (%من الناتج المحلي الإجمالي)	
• عدد جرائم القتل (للفرد)	
• فعالية الحكومة	
• عدد أحكام الإعدام التي نُفذت	
• عدم المساواة في الدخل (معامل جيني)	
• مؤشر الثقة الحكومية الخاص بالمنتدى الاقتصادي العالمي	
• مؤشر حرية الصحافة	
• مؤشر أداء الحكومة التابع للبنك الدول	
المتغيرات المستقلة: القوة الناعمة النشطة	جدول رقم(7)
✓ الثقافة: –	✓ **التعليم:** –
• عدد الميداليات الأولمبية (الصيف/الشتاء)	• المعدل التراكمي في العلوم والرياضيات والقراءة
• جودة الناقل الجوي الوطني.	• (برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)
✓ المجال الرقمي: –	• الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
• عدد مستخدمي الإنترنت (لكل 100 نسمة)	• عدد الجامعات العالمية الرائدة
• عدد خوادم الإنترنت الآمنة (لكل مليون شخص) الإنفاق على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي).	• عدد المقالات المنشورة في المجلات العلمية
• عرض النطاق الترددي للإنترنت (ألف ميجابت/ثانية)	✓ **المشاركة:** –
• مؤشر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت)	• المساعدة التنموية العامة للبلدان الأجنبية
• عدد المشتركين في النطاق العريض (لكل 100 نسمة)	• عدد السفارات في الخارج.
✓ ريادة الأعمال: –	• عدد السفارات في الدولة.
• حصة صادرات التكنولوجيا الفائقة (% من صادرات المنتجات الصناعية).	• عدد الدول التي يمكن للمواطن زيارتها دون تأشيرة.
✓ التحكم: –	• مؤشر الأداء البيئي.

جدول رقم (7)

المتغيرات التابعة: تأثير القوة الناعمة

• العدد الإجمالي للسياح القادمين	• **متابعو الفيسبوك لرؤساء الدول (خارج البلاد)**
• متوسط الإنفاق السياحي (إجمالي الدخل السياحي مقسومًا على عدد السياح)	• نسبة التفاعل لحسابات رؤساء الدول والحكومات على الفيسبوك (خارج الدولة)
• عدد الأفلام المعروضة في المهرجانات السينمائية الكبرى	• متابعو وزارات الخارجية على الفيسبوك (خارج البلاد)
• عدد المراسلين الأجانب في البلاد	• خوادم إنترنت آمنة (لكل مليون نسمة)
• الحضور السنوي لأفضل 100 متحف	• الهواتف المحمولة (لكل 100 شخص)
• حجم سوق الموسيقى	• مؤشر الحكومة على الإنترنت
• عدد أفضل 10نسخ ألبومات تم بيعها للخارج	✓ **ريادة الأعمال:** –
✓ التعليم: –	• الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي).
• عدد الطلاب الأجانب في البلاد	

Source: G.M. Gallarotti. How to Measure Soft Power in International Relations,Polis Political Studies. January 1’2020.pp 89.104

عليه وبعد تحديد المؤشرات المتعلقة بالقوة الناعمة، يمكن أخيرا الإشارة إلى أن بعض العلماء والمحللين يقومون عند قياس قوة الدولة باستخدام المؤشرات الإجمالية، بما في ذلك مقاييس مختلفة للمدخلات الاقتصادية مثل: (الإنفاق على البحث والتطوير، والاستثمار، واستهلاك الطاقة)؛ والناتج الاقتصادي مثل: (الناتج المحلي الإجمالي والتصنيع والناتج الصناعي) والتجارة والتدفقات المالية والإنفاق العسكري، ووفقًا للأدبيات، أنتج الباحثون والمحللون ما لا يقل عن تسعة وستين إطارًا لقياس الطاقة على سبيل المثال، من عام 1936م إلى عام 2010م على سبيل الذكر.

فالمؤشر الأكثر شعبية بطبيعة الحال هو الناتج المحلي الإجمالي، الذي يسجل قيمة جميع السلع والخدمات المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية محددة. إلا أن الدول يمكنها بسهولة تحويل الموارد الاقتصادية إلى قوة عسكرية، لذا يعد الناتج المحلي الإجمالي قابلاً للاستبدال؛ ويمكن تحويلها إلى مزيج من الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية"، ولكن على الرغم من الاستخدام الواسع النطاق للناتج المحلي الإجمالي، فإن قِلة من الناس يعرفون ما الذي يقيسه فعلياً أو لا يدركون بأنه لا يقتطع التكاليف ويفشل في الأخذ في الاعتبار بشكل كامل التكاليف الاقتصادية الناجمة عن عدم الاستقرار

الداخلي والصراع الدولي ومن ثم فإن المؤشرات القياسية تبالغ في تقدير الثروة والقوة العسكرية للدول النامية أو المكتظة بالسكان، وهو ما يتطلب الأخذ في الاعتبار هذه التكاليف و قياسها بالصافي وليس بالقيمة الإجمالية[1].

الخاتمة:

بعد استعراض وتحليل المبحثين في الدراسة التي شملت فلسفة القوة في إطار علم العلاقات الدولية وكيفية قياسها، على اعتبار أن قوة الدولة تكمن بلا شك في استثمار عناصرها ومقارنتها بالأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها وهو ما يتطلب قياس دقيق لهذه العناصر، لتحديد تأثيرها في محيطها سواء من الناحية الإقليمية أو الدولية من ثم توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تتمثل في الآتي:

1. إن مفهوم القوة مسألة نسبية نظرا لأن التعرف على هذه القوة وقياسها يتطلب مقارنتها مع باقي الدول /الوحدات الأخرى، وهو أمر يتفاوت من وقت إلى آخر بطبيعة الحال، إضافة إلى أن قوة الدولة لا تظهر من خلال امتلاكها للعناصر المادية أو المعنوية التي تكون قوتها فقط، وإنما من خلال قدرتها على استثمارها لهذه العناصر، بما يحقق مصالحها وأهدافها الوطنية.
2. إن تعدد مناهج القوة سواء النماذج العربية أو الغربية يختلف من حيث تحديد العناصر والمؤشرات التي يجب الاعتماد عليها عند محاولة قياس قوة الدولة وهو أمر سيجعل من هذا المجال قيد التطوير المستمر، لعدم وجود اتفاق بعد على نموذج محدد كونه الأفضل، على الرغم من ميل أغلب الباحثين إلى اعتبار نموذج العالم "راي كلاين" أفضلها والتعديلات اللاحقة عليه.
3. القوة في حالة صراع دائم، ويرجع ذلك إلى الحركة الشديدة التي تتمتع بها التفاعلات الدولية في العصر الحالي والتغير المستمر في مقومات وإمكانات القوة والتغير في الأهمية النسبية لأي من هذه الإمكانات سواء المادية أو المعنوية من وقت إلى آخر، وهو ما يتبين في تضاؤل قيمة عناصر القوة المادية، في مجال قياس قوة الدول، في مقابل التزايد في قيمة عناصر القوة المعنوية وبخاصة القوة الناعمة بالمقارنة بأوقات سابقة، حيث لم تعد كل دولة في العصر الحالي قادرة على التفرد بسياساتها الخارجية أو حتى الداخلية وتكون بمعزل عن التفاعلات الدولية في العصر الحالي.

1 Michael Beckley.Why America Will Remain the World's Sole Superpower_Cornell Studies in Security AffairsPublished by: Cornell University Press.Copyright Date: 2018. chapter Downloaded from http://direct.mit.edu/isec/article- in21 January 2024.p.15.

4. إن قياس قوة الدولة يتم في أغلب الدراسات باستخدام المؤشرات الإجمالية، حيث تقاس المدخلات المختلفة من غير اقتطاع التكاليف المختلفة الناجمة عن عدم الاستقرار الداخلي والصراع الدولي مثلا، ومن ثم تبالغ المؤشرات الموضوعة من قبل العلماء، في تقدير الثروة والقوة للدول، وهو ما يتطلب الأخذ في الاعتبار عند إجراء أية دراسة، هذه التكاليف وقياسها بالصافي وليس بالقيمة الإجمالية بغية الحصول على نتائج دقيقة.

المراجع/

أولا/ الكتب:

زهران، جمال، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006م.

عمر، يحيى السيد، القوة التركية الناعمة" مقومات الصعود في العلاقات الدولية" ط1، دار الأصول العلمية، إسطنبول ،2019م.

هادي القبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة والواقعية، لبنان، الدار العربية للعلوم،2008م.

ثانيا/ الدوريات:

بوحمالة، منير على، وسائل توظيف القوة الناعمة، المجلة العلمية للأبحاث والنشر العلمي (العدد 39، يونيو 2022م).

ثالثا/ الرسائل العلمية:

حسن، إزهار عبد الله، إستراتيجية توظيف القوة الذكية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام 2008م، مجلة تكريت – للعلوم السياسية، العراق (المجلد 3، العدد9، د.ت).

خضر، باسل خليل، أثر التحول في مفهوم القوة على العلاقات الدولية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد، جامعة الأزهر،غزة،2014م).

سلطان، إنعام عبد الرضا، القوة وأثرها في إدارة الصراع الدولي، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية (مجلد رقم2، العدد،13، 2017م).

عبد الحي، صباح عبد الصبور، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،2000م).

عبد النبي، أحمد يوسف محمد، القوة الشاملة للدولة "مناهج تحديد عناصرها وطرق قياسها" مجلة بحوث الشرق الأوسط (العدد السابع والخمسون، الجزء الأول، سبتمبر،2020م).

العراقي، بشار أحمد، قياس قوة الدولة الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، الدوحة (العدد 33، يوليو 2018م).

قديح، إيمان تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد بوضياف – الجزائر، 2017م).

الهرمزي، سيف، مقتربات القوة الذكية كآلية من آليات التغيير (سياسات عربية، العدد32، مايو،2018م).

رابعا/ مواقع شبكة المعلومات الدولية:

أبو عيد، شيماء عويس، القوة في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات،PM8.29 ، 2023/12/17م متوفر على: https://eipss-eg.org.

الأسطل، كمال، الحساب السياسي وكيفية حساب القوة القومية للدولة، مدونة شخصية، 2024/1/7،PM8.00م،متوفر على: http://k-astal.com.

سليمان، يمنى، القوة الذكية المفهوم والإبعاد، دراسة تأصيلية، المعهد المصري للدراسات، 2023/12/17،PM9.00م ،متوفر على: https://eipss-eg.org.

غنيم، سيد ليس بالسلاح وحده تقوم الدول .. كيف نقيس قوة مصر الشاملة، المصري اليوم،PM8.50،2024/1/7م متوفر على:https://www.almasryalyoum.com .

القوة الشاملة للدولة وحساباتها، موسوعة مقاتل في الصحراء,PM7.44 ،2024/1/3م، متوفر على: http://www.moqatel.com.

كيالي، ماجد، تبدلات وتحولات في قياس قوة الدول ، موقع الجزيرة نت،7:26 pm،2024/1/21م متوفر على: https://www.aljazeera.net .

SAHRI Mohamed مفهوم القوة الشاملة وأساليب قياسها، الموسوعة الجزائرية،PM12.30 ، 2024/1/10م متوفر على: https://www.politics-dz.com.

خامسا/ المراجع باللغة الإنجليزية:

G.M. Gallarotti. How to Measure Soft Power. in International Relations,Polis. Political Studies. January 1’2020.

Michael Beckley.Why America Will Remain the World's Sole Superpower_Cornell Studies in Security AffairsPublished by: Cornell University Press.Copyright Date: 2018. Chapter Downloaded from http://direct.mit.edu/isec/article- in21 January 2024

التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي وتداعياته على ليبيا

د. فرج مصباح إمبارك*

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على ليبيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2014 حتى نهاية عام 2023م، واستخدم الباحث في دراسته العديد من المناهج كالمنهج التحليلي والمنهج المقارن للتأكد من صحة الفرضية، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، الأول بعنوان، دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، وحمل الثاني عنوان مجالات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، والمحور الثالث بعنوان تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على الوضع الأمني في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، فدول الساحل الإفريقي ستشهد المزيد من التنافس الفرنسي الروسي نتيجة لاختلاف المصالح بين الدولتين حولها، لا سيما في ظل التراجع الفرنسي في المنطقة لصالح النفوذ الروسي، وستشهد دول المنطقة حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفوضى أمنية تتعدى حدودها، لتتأثر بها دول الجوار ومنها ليبيا، التي قد تصبح ساحة لتصفية الحسابات بين القوتين المتنافستين، وللحد من التداعيات السلبية لهذا التنافس على ليبيا أوصت الدراسة بضرورة تعاون الدولة الليبية مع دول الجوار لمراقبة حدودها الجنوبية للتصدي للجماعات المتطرفة والهجرة غير الشريعة التي قد تنشط نتيجة لهذا التنافس، وأن تنأى بنفسها عن الانخراط في حروب بالوكالة، أو الاصطفاف إلى جانب طرف ضد الآخر.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي – فرنسا – روسيا – دول الساحل الإفريقي – الوضع الأمني في ليبيا.

* د. فرج مصباح إمبارك، جامعة الجفرة، كلية إدارة الأعمال– قسم العلوم السياسية (ليبيا – الجفرة).

المقدمة:

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بموقع استراتيجي، فضلاً عما تملكه من موارد طبيعية، وذلك جعلها تقع ضمن اهتمامات القوى الدولية والإقليمية التي تتنافس من أجل إعادة تمركزها في القارة السمراء، ومن بينها فرنسا وروسيا اللتان تتنافسان في تلك المنطقة، بغية الاستفادة بتلك الموارد، وبحثاً عن مناطق نفوذ تؤهلها للقيام بدور فعال ومؤثر على الساحة الدولية، إلى جانب تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية. هذا التنافس ستكون له تداعيات على الدول المجاورة، ومن بينها ليبيا، لذا ستحاول الورقة البحثية تسليط الضوء على التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي وتداعياته على ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في إبراز تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على ليبيا، ومن هنا يصبح التساؤل الرئيس الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه: "إلى أي حد سيكون للتنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل الإفريقي تداعيات على الوضع الأمني في ليبيا؟

في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي ماهي دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، والأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وأبعاد ذلك التنافس على ليبيا؟

فرضية الدراسة:

أسهم الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي وما تمتلكه من موارد مهمة في زيادة حدة التنافس بين فرنسا وروسيا ما أفرز تداعيات سلبية على ليبيا.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دوافع التنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل الإفريقي، والمجالات التي يحتدم التنافس حولها، والاستراتيجية التي تبنتها كل دولة لتحقيق أهدافها في المنطقة،

وتداعيات ذلك على ليبيا، لا سيما وأنها تعيش أوضاعاً غير مستقرة بسبب الانقسام السياسي الذي تشهده في المرحلة الراهنة.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي التي تتمتع بموقع جيو سياسي ولديها وفرة بالموارد الطبيعية من المواضيع التي تشغل بال المهتمين بمجال العلاقات الدولية، إذ إن هذه الدول تطمح من وراء هذا التنافس إلى تأكيد دورها على الساحة العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يكون له تبعات سلبية قد لا تقتصر على الدول المعنية بذلك التنافس، بل قد يتعدى حدودها ليؤثر في أمن واستقرار الدول المجاورة لها ومنها ليبيا.

منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج التحليلي لتحليل دوافع وأسباب التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، وكذلك المنهج المقارن للتعرف على السياسة التي اتبعتها كل دولة في تعاملها مع دول المنطقة لتحقيق أهدافها.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة لتمتد من عام 2014 حتى عام 2023 وهي الفترة التي شهدت بروز الدور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي.

الحدود المكانية:

ستشمل الدراسة دول الساحل الإفريقي والتي تقع ضمن المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء بوصفها امتداداً إقليمياً بين البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً التي تشمل السودان والنيجر وتشاد ومالي وموريتانيا والسنغال، وكثيراً ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوباً[1].

1 – جميل علاق " استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء "، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، العدد 19، (ديسمبر 2014)، ص333.

المحور الأول/ دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي:

يعود الوجود الفرنسي في دول الساحل الإفريقي إلى العصر الاستعماري القديم، وعقب حصول تلك الدول على الاستقلال حرصت فرنسا على أن تظل المنطقة تابعة، إذ تعدها إحدى مناطق نفوذها منذ قرون خلت، حيث عقدت معها عديد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية، وبفضل تلك الاتفاقيات تمكنت فرنسا من التدخل في الشئون الداخلية لدول الساحل الإفريقي تحت ذرائع مختلفة؛ منها تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة للنهوض بنفسها، وإن ظلت تلك السياسات مجرد شعارات لتبرير الوجود الفرنسي[1].

كما سعت فرنسا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، فتمثلت أهدافها الاقتصادية في البحث عن أسواق تستوعب السلع الصناعية المدنية التي تصنعها، وتأمين الموارد الأولية لديمومة تلك الصناعات، واستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها تلك الدول من نفط وذهب وماس ويورانيوم، فموريتانيا لديها مخزون هام من الحديد، والنيجر تحتل المركز الرابع عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات أوروبا، وتعد الشركة الفرنسية Ereva من أكبر الشركات المستثمرة في حقول اليورانيوم بالنيجر[2]، ولهذا قسمت الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات كانت السنغال ضمن المجموعة الأولى، وضمت الثانية كل من تشاد وموريتانيا وإفريقيا الوسطي[3].

أما مصالحها الاستراتيجية؛ فتحددت في الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تمتلكها دول القارة لا سيما دول الساحل الإفريقي، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية التي تتمتع بها بعض الدول، فجيبوتي تتواجد على أراضيها قوات فرنسية، وبها قاعدة كامب لموان العسكرية التي أنشئت منذ عام 1977 نظراً لموقعها المتميز الذي يمنحها سهولة مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بالإضافة إلى

1 – وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي أنموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) رسالة للحصول على الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، (2014–2015)، ص44، 45.

2 – مشرط يحي "الاستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر: (28 / 08/ 2018)، ص68.

3 – عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد أبوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018– 2019م، ص 21.

إنشائها عدداً من القواعد العسكرية في النيجر، وسعيها للحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الإفريقية الموالية لها، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع أكثر من 45 دولة إفريقية[1]، والتصدي لمحاولات القوى الدولية المنافسة لها التي تهدد مصالحها في تلك المنطقة كالاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وغيرها من الدول الإقليمية في الوقت الراهن.

وتمثلت المصالح السياسية في استمرار هيمنتها على دول القارة، ومنها دول الساحل الإفريقي بما يعود عليها بالنفع من خلال كسب تأييد إفريقي داخل أروقة المنظمات الدولية، وضمان استمرارها قوة دولية كبرى في المجتمع الدولي[2].

ولتحقيق تلك الأهداف ولضمان سيطرتها على دول المنطقة كونت فرنسا ما يعرف برابطة الدول الفرنكوفونية التي منذ عام 1970 ضمت الدول الناطقة بالفرنسية، وأنشأت القمة الفرنسية الإفريقية في فبراير 1973 التي تُعقد بشكل دوري[3].

وأمام التطورات التي شهدتها كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر عقب الانقلابات العسكرية وتوجه قادة الانقلاب فيها إلى إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع فرنسا، اضطرت الأخيرة في 9 نوفمبر عام 2022 إلى وضع استراتيجية جديدة في المنطقة للمرحلة المقبلة تضمن سحب كل القوات المشاركة في عملية برخان في منطقة الساحل الإفريقي التي كانت قد بدأتها عام 2014 للقضاء على الجماعات المسلحة، التي يصل قوامها الى 3 آلاف جندي موزعين في النيجر وتشاد وبوركينا فاسو، جاء ذلك عَقب انسحاب القوات الفرنسية من مالي عام 2022 التي دامت نحو 9 أعوام تحت دعوى محاربة الإرهاب في إفريقيا[4]، فضلا عن تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسحب سفير بلاده

1 – المرجع السابق، ص 21.

2 – المرجع السابق، ص21.

3 – نور طارق جمال الدين التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي، (تاريخ الدخول 09/22/ 2023، ساعة الدخول 2:40) نقلا عن: https://democraticac.de/?p=89807

4 – المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات: أمن دولي – أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي، (تاريخ الدخول 12/ 9 /2023، 11:00)، نقلا عن: https ;ll www euroarabct.com.

من العاصمة نيامي ومغادرة الجنود الفرنسيين نهاية عام 2023 [1] عقب فشل محاولاتها في استعادة النظام الدستوري والرئيس محمد بازوم المعزول إلى سدة الحكم .

أما روسيا فقد تبنت استراتيجية جديدة تهدف من خلالها إلى الاهتمام بالقارة السمراء بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة، لا سيما بعد تراجع سياستها نحو القارة دام عقوداً، حيث تتطلع للاستفادة بالموقع الجيوسياسي الذي تتميز به دول المنطقة، ومن مواردها الطبيعة التي تزخر بها، ما قد يمكنها من تعزيز موقعها على المستوى العالمي، لا سيما وأنها تعمل على إعادة بناء النظام الدولي إلى نظام متعدد الأطراف بدلاً من نظام أُحَادِي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعود سبب اهتمام روسيا بدول الساحل الإفريقي إلى العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ فسياسياً تتطلع روسيا إلى نسج علاقات سياسية ودبلوماسية مع دول منطقة الساحل الإفريقي نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي لكونها مفترق طرق يربط بين الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية[2]، فضلاً عن مساعدتها على فك العزلة التي فُرِضَت عليها من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عقب ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014، وبسبب حربها على أوكرانيا في 2022/02/24 كما أنها ترمي إلى الاستفادة بعدد الاصوات الإفريقية ومساندة دول المنطقة لها في المحافل الدولية، لاسيما بعد خوضها حرباً عسكرية ضد أوكرانيا، فقد تضامنت العديد من الدول الإفريقية مع روسيا في حربها ضد أوكرانيا، وامتنعت عن إدانتها في المحافل الدولية.

الجدير بالذكر أن دول القارة الإفريقية تشكل ربع الأعضاء المصوَتين في الأمم المتحدة، وفي العديد من المنظمات الدولية والمؤتمرات والندوات[3]، لذلك تمثل هذه الدول متغيراً مهماً يمْكن روسيا من القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية. وعلى المستوى الاقتصادي تدرك روسيا الأهمية الاقتصادية

---

1 – تامر الهلالي: تراجع الغرب في الساحل الإفريقي أفسح المجال ل" القاعدة"، (تاريخ الدخول: 2023/9/27، ساعة الدخول 11:22)، نقلا عن: .https;llaawsat.com.

2 – هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023،.ص4، (تاريخ الدخول 2023/8/28، ساعة الدخول 14:33)، نقلا عن: https://www.bayancenter.org/2023/04/9647

3 – سمية رمدوم، " إفريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة"، **مجلة متابعات إفريقية**، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 27، (ذو القعدة 1443 – يونيو 2022)، ص21.

لمنطقة الساحل الإفريقي، فبعض الدول ومنها الكاميرون وتشاد ونيجيريا تتميز بوفرة مواردها من النفط والغاز، وأخرى بمناجم الذهب كمالي وبوركينا فاسو، والنيجر الغنية باليورانيوم، ولتحقيق ذلك نشطت الشركات الروسية في عدد من تلك الدول، فقامت شركة التعدين الروسية بالعديد من المشاريع في مجال التعدين، حيث زادت حصتها في أنجولا من المنتج المحلي إلى 41 بالمئة في صفقة وفرت لشركة الماس العملاقة قاعدة إنتاج حارج روسيا، وتعمل شركة روسيا توم للطاقة النووية المدنية لدخول سوق اليورانيوم في النيجر[1].

تأتي الأهداف العسكرية في القارة الإفريقية ضمن أولويات سياستها الخارجية نظراً لأهميتها من الناحية التجارية، ولهذا عززت من تعاونها مع دول الساحل الإفريقي عبر عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع بوركينافاسو ومالي والنيجر، وذلك سمح لروسيا بتقديم برامج تدريب وتعليم وطب لأغراض عسكرية، كما أبرمت بعض الشركات الروسية (Rosobronoxport) صفقات بيع الأسلحة لكل من بوركينافاسو ومالي وتشاد، ودعمت التيارات السياسية والشخصيات والقيادات المعارضة للدور الفرنسي في المنطقة [2].

لقد تمكنت روسيا من النفاذ إلى منطقة الساحل الإفريقي عَقِبَ فشل القوات الفرنسية في محاربة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، ومساندتها لهذه الدول وتزويدها بالأسلحة المطلوبة من دون شروط، كما تفعل الدول الغربية، ومنها فرنسا. إلى جانب ذلك قامت الشركات الأمنية الروسية بدور فاعل في تقديم الخدمات الأمنية لعدد من دول الساحل، حيث قدمت شركة فاغنر العسكرية خدمات للسودان والكونغو الديمقراطية والنيجر ومالي، مقابل حصولها على امتيازات النفط والتعدين[3]، فضلاً عن نشاطها في دول أخرى مثل إفريقيا الوسطى وليبيا، كل ذلك جاء على حساب المصالح الفرنسية التي لطالما سعت لاستغلال تلك الثروات، والإبقاء على نفوذها في هذه الدول.

1- عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، جامعة 8 ماي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة للحصول على درجة الماستر، (السنة الجامعية 2021-2022)، ص82.

2 - عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص79.

3 - المرجع السابق، ص80.

المحور الثاني/ مجالات التنافس الفرنسي – الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي:

تبذل روسيا جهوداً حثيثة للبحث لها عن دور فعال ومؤثر في دول الساحل الإفريقي وعموم إفريقيا، وأن جاء ذلك على حساب الدور الفرنسي، الذي بدأ يتراجع في الآونة الأخيرة، عقب فشلها في محاربة الإرهاب، وتنامي مشاعر العداء للوجود الفرنسي في المنطقة. من هذا المنطلق؛ وفي إطار محاولة كل دولة تأكيد دورها ونفوذها في المنطقة، بدت تلوح في الأفق مظاهر التنافس بين الدولتين التي يمكن تحديدها في المجالات التالية:

أولاً/ المجال السياسي:

تحاول فرنسا الحفاظ على تحالفاتها التقليدية مع العديد من دول الساحل الإفريقي، والحيلولة دون بروز قوى دولية تنافسها هذا الدور، لا سيما روسيا التي تتهمها بتدبير الانقلاب العسكري في مالي عام 2020، وأطاحت بالرئيس إبراهيم كيتا الموالي لها آنذاك، وتمخض عن ذلك تحالف باماكو مع روسيا[1].

عقب هذا الانقلاب شعرت فرنسا بأن دورها ونفوذها بدأ يتقلص رويداً رويداً، لذا، قرر الرئيس الفرنسي ماكرون إنهاء عملية برفان في منطقة الساحل، وتقليص عدد قوات بلاده من 5100 عسكري إلى ما بين 2500 و 3000 عنصر، ثم انسحابها بشكل كامل من مدن تيساليت وكيدال وتومبوكتو في الشمال المالي[2]، انتقدت باماكو القرار الفرنسي وعدته تخلياً من قبل فرنسا عن أحد شركائها في المنطقة، وأنه أُتخذ دون مراعاة لشروط التنسيق والتشاور مع شركائها المتمثلين في الأمم المتحدة والحكومة المالية، لتصبح مالي فيما بعد أرضاً خصبة لجنود فاغنر والنفوذ الروسي[3].

سارت بوركينافاسو على خُطى جارتها مالي عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس روش مارك كريستيان في يناير 2022، وفور الانقلاب طلب المتظاهرون من روسيا تقديم مساعدة عسكرية من أجل محاربة الجماعات المسلحة التي سيطرت على أجزاء واسعة من البلاد، وفي بداية عام

1 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 10، ع 01، (2023)، ص172.

2 – جمال الدين على " العلاقات الفرنسية الإفريقية: تحول موازين القوى والتوجهات "، (تاريخ الدخول 2023/12،10، ساعة الدخول 17:20)، نقلا عن: https;ll www;orsam.orgtrihome– page.

3 – المرجع نفسه.

2023 طالبت حكومة البلاد من القوات الفرنسية مغادرة البلاد خلال شهر، لتفسح المجال أمام قوات فاغنر التي انتشرت في البلاد، ونشطت في المجال السياسي من خلال دعمها للحكومات الموالية لروسية لا سيما عقب إعلان الرئيس الغاني نانا أكوفو أدو أن بوركينا فاسو أنهت – على غرار مالي – اتفاقاً مع فاغنر لنشر قواتها في البلاد [1]، مقابل حصولها على منجم ذهب في جنوب بور كينا فاسو نظير الخدمات التي تقدمها.

إلى جانب ما تقدم دعمت موسكو السلطة الحاكمة في غينيا لا سيما عقب إجراء الرئيس ألفا كوندي تعديلات دستورية مكنته من الاستمرار في السلطة رغم التحذير الفرنسي لهذه الخطوة، ودعمت كذلك رئيس إفريقيا الوسطى فوستان تو إديرا الذى استعان ببعض المستشارين الروس[2].

وفي إطار كسب المزيد من الحلفاء بدول الساحل الإفريقي نشطت الخارجية الروسية، وكثفت من زياراتها للمنطقة، حيث قام وزير الخارجية سيرغي لافروف عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراي 2022 بزيارة العديد من دول الساحل الإفريقي ودول أخرى إفريقية، وهو ما أزعج الدول الأوربية التي بدورها كثفت هي الأخرى من زياراتها للمنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي.

ثانياً/ في المجال الاقتصادي:

شهدت دول المنطقة تنافساً شديداً بين الشركات الفرنسية الشريك التقليدي، والشركات الروسية التي تعد المنافس القوي والمهدد للمصالح الفرنسية، حيث كان التنافس بين شركة posatom الروسية للطاقة النووية والشركة الفرنسية avenda للحصول على عقود الامتيازات في دول المنطقة[3]. ونشطت العديد من الشركات الفرنسية في مجال الطاقة والغاز والتعدين والطاقة النووية، وإبرام العديد من العقود المتعلقة بصفقات الأسلحة، ومنها شركة **مثل:** gold (Nord و Rosatom) [4].

1 – هند جمعة على، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مرجع سبق ذكره، ص11.
2 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص173.
3 – المرجع نفسه، ص173.
4 – هند جمعة على، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مرجع سبق ذكره، ص13.

وفي المقابل سعت روسيا إلى تأسيس شركات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل، من أجل الحصول على فرص تجارية واستثمارية في المنطقة، لا سيما في مشاريع الطاقة، وتطوير الطاقة النووية، وبيع الأسلحة، وتعمل على الاستفادة بالموارد الطبيعية من الدول الغنية بها مثل الكاميرون وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، وتستورد كذلك الموارد المعنية مثل الماس من افريقيا الوسطى، كما توسعت الشركات الروسية في الاستثمار في قطاع الثروات المعدنية مثل الذهب في دول غينيا وبوركينا فاسو ومالي [1].

ثالثاً/ المجال العسكري والأمني:

يمثل التواجد العسكري الروسي في منطقة الساحل الإفريقي، وتزويد حكومات تلك الدول، وإرسال مستشارين ومتخصصين في مجال الأمن لتحقيق الاستقرار تهديداً مباشراً للوجود الفرنسي ومصالحها في المنطقة، فعقب فشل فرنسا في تحقيق الاستقرار وفرض الأمن وتحجيم تحركات الجماعات المسلحة، سنحت الفرصة لروسيا بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة مع كل من مالي وإفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينافاسو والكاميرون وجامبيا وغانا، وقامت بتزويدها بأسلحة ومعدات عسكرية[2].

شعرت فرنسا بخطورة التقدم الروسي في المنطقة، ومن رغبة حكومات تلك الدول من الاستفادة بالخبرة الروسية في مجال الأمن، فحذرت على لسان مسؤوليها بعض الدول ومنها مالي بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عنها إن لم تكف عن ذلك[3].

تلك التهديدات لم تَلْقَ صداها لدى حكومات تلك الدول، حيث أخذت قوات الفاغنر الروسية في الانتشار في كل من إفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان ومالي وتشاد والكاميرون[4] في محاولة

1- أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (تاريخ الدخول 2023/10/1، ساعة الدخول، 20:40)، نقلا عن:

https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

2 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص174.

3 – وحدة الرصد والترجمة، "التنافس بين القوى العظمى الفرنسية – الروسية في الصحراء والساحل"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (تاريخ الدخول 2023/10/15، ساعة الدخول 1:30)، نقلا عن: https://eurasiaar.org

4 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص174.

لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات الفرنسية منها، وهو ما يزيد من حدة التنافس بين هاتين القوتين اللتين تتنافسان من أجل تعزيز نفوذهما في المنطقة.

الجدير بالذكر، ووفقا لبعض التقديرات تعتمد بعض الجيوش في منطقة الساحل الإفريقي في تسليحها على السلاح الروسي كمالي، والجيش التشادي، الذي يعتمد عليه بنسبة 90 %، وتعمل روسيا على بناء بعض القواعد العسكرية على غرار قاعدتها العسكرية في السودان بناء على الاتفاق المبرم بين الجانبين عام 2020 بهدف تطويق التحركات الفرنسية والأوربية [1].

المحور الثالث/ تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على الوضع الأمني في ليبيا:

مّثل التقارب الروسي مع دول الساحل الإفريقي مصدر قلق للدول الغربية، وبصفة خاصة فرنسا التي تتهم روسيا بأنها وراء حالة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة، ومن المتوقع أن تشهد دول المنطقة حرباً باردة جديدة بين روسيا والدول الغربية، وقد تمتد إلى صراع بين الطرفين إذا ما قررت الدول الغربية نقل الصراع إلى القارة الإفريقية لمحاصرة النفوذ الروسي الذي بدأ يتطور ويهدد أمن ومصالح تلك الدول.

هذا الأمر قد يكون له تداعيات خطيرة على الوضع الأمني لدول الجوار الجغرافي، ومنها ليبيا التي تجاورها كل من النيجر وتشاد والسودان، فقد يتمخض عن حالة عدم الاستقرار في هذه الدول نتيجة للتنافس بين روسيا وفرنسا، الذي قد يصل إلى حد الصراع بينهما إلى أن يصبح الجنوب الليبي مسرحاً لعمليات عسكرية بين عناصر الفاغنر الروسية المنتشرة في الجنوب الليبي والداعمة للانقلابات العسكرية التي شهدتها كل من مالي والنيجر وإفريقيا الوسطي، وبين القوات الفرنسية التي كان لديها قواعد عسكرية في هذه الدول[2]، وتقلّص وجودها عقب تلك الانقلابات وبات نفوذها ومصالحها في المنطقة على المحك.

---

1 – المرجع السابق، ص174.

2 – إعداد وحدة بحوث الأمن القومي" انقلاب عسكري في النيجر"، (تاريخ الدخول 2023/11،10، ساعة الدخول 2:55)، نقلا عن: https://lcsms.info/wp-content/uploads/2023/07/28

كما أن انسحاب القوات الفرنسية من هذه الدول عقب تغيير الأنظمة السياسية فيها قد يترك فراغاً أمنياً قد تعجز عناصر الفاغنر عن ملئه، الأمر الذي من شأنه إفساح المجال أمام الجماعات المسلحة لاستعادة نشاطها في تلك الدول، وهو ما يزيد من سوء الأوضاع الأمنية في الجنوب الليبي الذي سيصبح ساحة لتحرك تلك الجماعات[1]، وقد يفسح المجال لتدخل القوى الأوربية وتتخذها ذريعة لبسط نفوذها على الأراضي الليبية بحجة محاربة الإرهاب.

أيضاً قد يساهم التنافس بين روسيا وفرنسا على مناطق النفوذ في دول الساحل الإفريقي في هشاشة الأوضاع الأمنية، ناهيك عن انعدام حالة الاستقرار في تلك الدول، الأمر الذي ينبئ بنزوح أعداد كبيرة من مواطني هذه الدول هرباً من الحروب إلى دول الجوار، وهنا سيكون اللجوء للجنوب الليبي ضمن المناطق المستهدفة، نظراً لوجود امتدادات اجتماعية لكثير من المكونات العربية والتبو والطوارق والهوسا داخل الأراضي الليبية، وسيكون لذلك تبعات خطيرة على النسيج الاجتماعي والديمغرافي في المستقبل بما يهدد الأمن الليبي[2].

فضلاً عن ذلك، هناك تخوف من تضاعف أعداد المهاجرين إلى الحد الذي يفوق إمكانيات الدولة الليبية، ويجعلها عاجزة عن إيجاد حلول ناجحة لمواجهتها وقد تنجح الدول الأوروبية التي تمارس ضغوطاً على الدولة الليبية لإيجاد حلول تسمح بتوطين هؤلاء المهاجرين في الجنوب الليبي في تنفيذ ذلك المخطط الذي أُعّد له مسبقاً [3].

تسعي فرنسا إلى أن يكون لها موطئ قدم في الجنوب الليبي، بعد أن فقدت نفوذها في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، من المتوقع احتدام الصراع بين قواتها المتمركزة في تشاد وقوات الفاغنر الروسية التي لها حضور في المنطقة، وذلك يجعل من ليبيا ساحة لتصفية الحسابات بين هاتين

1 – المرجع السابق.

2 – وحدة الدراسات والتقارير: مكافحة الإرهاب وتهديدات الجماعات المتطرفة في إفريقيا على الأمن الدولي "، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا – وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/8، ساعة الدخول 3:15)، نقلا عن:
https ll www. Europabct.com.

3 – إعداد وحدة أبحاث الأمن القومي"، انقلاب عسكري في النيجر، مرجع سبق ذكره.

الدولتين، لاسيما وأن المنطقة بها ثروات نفطية، وتتمتع بحسابات لوجستية، وأبعاد استراتيجية بالغة الأهمية [1].

واستناداً إلى ذلك هناك قلق من أن تتحول الحدود الجنوبية إلى ساحة صراع ملتهبة بين روسيا وفرنسا على خلفية أطماع تدور حول الكعكة الإفريقية، لا سيما النيجر الغنية باليورانيوم التي تحدها ليبيا من الشمال الغنية بالذهب الأسود، التي تتخذ قوات الفاغنر الروسية من قواعدها العسكرية بالشرق والجنوب مقراً لها لتنفيذ أهدافها التوسعية، مقابل تحجيم النفوذ الفرنسي، مرتكزة على ثقلها بالمنطقة، خاصة وأنها تُعَد الآن الشريك الاقتصادي الأول في مالي وبوركينافاسو المواليتين لفرنسا، في الوقت الذي مثّل سقوط نظام بازوم خسارة أخرى لباريس التي لطالما استغلت وجود قواتها بالنيجر لمراقبة الوضع الليبي[2].

الخاتمة:

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بموقع جيو سياسي متميز، ووفرة في الموارد الطبيعية، وذلك جعلها منطقة جذب للقوى الكبرى ومنها فرنسا المستعمر التقليدي لدول المنطقة التي فرضت سيطرتها في مجالات عدة، والرافضة لأي قوى أخرى تنافسها تلك الهيمنة، وروسيا التي تتطلع لأن يكون لها موطئ قدم في المنطقة لاسيما بعد العقوبات التي فُرضت عليها من قبل الغرب بسبب سياستها تجاه جزيرة القرم والحرب على أوكرانيا، إذ تراها منطقة يمكن من خلالها تعزيز مكانتها العالمية، وقد وضعت كل دولة استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة في المنطقة، ونظراً لاختلاف تلك الأهداف والمصالح بات التنافس على أشُدّه بين الدولتين، حيث تبين أن هناك تراجعاً كبيراً للنفوذ الفرنسي في المنطقة لصالح السياسة الروسية التي نجحت إلى حد ما في أن تقدم نفسها بديلاً لفرنسا يمكن الاعتماد عليه في معالجة قضايا عديدة في المنطقة لا سيما عقب الانقلابات العسكرية التي

1 – وحدة التقارير والدراسات رقم 1 " مكافحة الإرهاب، وتداعيات الانقلاب العسكري في النيجر، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات– ألمانيا– وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/22، ساعة الدخول 13:44)، نقلا عن
https; ll www. Europabct.com.

2 – كريمة ناجي " تداعيات أحداث النيجر تلقي بظلالها على ليبيا "، (تاريخ الدخول 2023/10/9 ساعة الدخول 22:10)، نقلا عن:
https://www.independentarabia.com/node/478401

شهدتها بعض الدول، وسقطت على إثرها الأنظمة السياسية التي كانت موالية لفرنسا، وبات لدى الأنظمة العسكرية الجديدة رغبة في التعاون مع روسيا في العديد من المجالات، وأبرزها الجانب العسكري والأمني.

وعليه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. من المتوقع أن تشهد منطقة الساحل الإفريقي المزيد من التنافس بين القوي الكبرى، فالدول الغربية ستدعم فرنسا في تصديها للنفوذ الروسي في المنطقة، وهو ما يُنذِر باشتعال الحروب بين دول المنطقة، ولن تكون دول الجوار، ومنها ليبيا في منأى عنها كونها تتأثر بكل ما يجري في دول الساحل الإفريقي.
2. ساهم التنافس بين فرنسا وروسيا في انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، وهو ما أفضى إلى وقوع انقلابات عسكرية، كما حدث في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.
3. قد يصبح الجنوب الليبي ساحة لتصفية الحسابات بين فرنسا وروسيا المتصارعتين في المنطقة واللتين تتمتعان بنفوذ مؤثر في ليبيا، ومن ثم فمن المتوقع أن يسود البلاد حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وقد تشهد البلاد توترات اجتماعية نظراً للامتداد القبلي بين ليبيا ودول الجوار.
4. سيترتب على التنافس بين فرنسا وروسيا في منطقة الساحل نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ليبيا، ما قد يؤثر على العامل الديمغرافي للسكان، ويضرب النسيج الاجتماعي فيها، بل قد تتخذها القوى الغربية ذريعة لتوطين هؤلاء المهاجرين على الأراضي الليبية.
5. نتيجة لفقدان الأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي السيطرة على حدودها، ستجد الجماعات المسلحة والمتطرفة الظروف مواتية لاستعادة نشاطها في المنطقة، لاسيما بعد انسحاب القوات الفرنسية أعدت حملات عسكرية لمحاربتها، وستنشط عمليات تهريب البشر، كل ذلك سيزيد في هشاشة الوضع الأمني بليبيا.

التوصيات:

1. يتعين على الحكومة الليبية تعزيز التنسيق والتعاون مع دول الجوار العربي لتشكيل قوة عسكرية تناط بها مهام مراقبة الحدود الجنوبية للحد من تداعيات التنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل

الإفريقي، وخطورته على الوضع الأمني في ليبيا، لاسيما فيما يتصل بنشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، والجريمة المنظمة، والعمل على احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2. للحد من مخاطر تداعيات التنافس الفرنسي الروسي يستوجب على الدولة الليبية النأي بنفسها عن الانخراط والتورط في حروب بالوكالة لصالح دولة بعينها من هاتين الدولتين، أو الاصطفاف إلى جانب طرف ضد الآخر.

المراجع:

أولاً/ الرسائل العلمية:

عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، جامعة 8 ماي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، 2021-2022.

عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا 2010-2014، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015م.

عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة للحصول على شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد أبوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018-2019م.

وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي أنموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2014-2015م.

ثانياً/ المجلات العلمية:

بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

جميل علاق " استراتيجيا التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، (ديسمبر 2014).

سمية رمدوم، " إفريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة"، مجلة متابعات إفريقية، العدد 27، (ذو القعدة 1443 – يونيو 2022).

مشرط يحي " الاستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: (المجلد 05، العدد 02، 2018/8/82).

ثالثاً/ الشبكة العنكبوتية:

أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (تاريخ الدخول 2023/10/1، ساعة الدخول، 20:40)، نقلا عن: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات: أمن دولي – أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي، (تاريخ الدخول 12/ 9 /2023، 11:00)، نقلا عن https ;ll www euroarabct.com.

إعداد وحدة بحوث الأمن القومي" انقلاب عسكري في النيجر"، (تاريخ الدخول، 2023/11،10، ساعة الدخول 2:55)، نقلا عن: https://lcsms.info/wp-content/uploads/2023/07/28

تامر الهلالي، " تراجع الغرب في الساحل الإفريقي أفسح المجال ل" القاعدة "، (تاريخ الدخول: 2023/9/27،ساعة الدخول 11:22)، نقلا عن: https;llaawsat.com

جمال الدين على " العلاقات الفرنسية الإفريقية: تحول موازين القوى والتوجهات "، (تاريخ الدخول 2023/12،10، ساعة الدخول 17:20)، نقلا عن: https;ll www;orsam.orgtrihome- page

كريمة ناجي " تداعيات أحداث النيجر تلقي بظلالها على ليبيا "، (تاريخ الدخول: 2023/10/9، ساعة الدخول 22:10)، نقلا عن: https://www.independentarabia.com/node/478401

نور طارق جمال الدين" التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي"، المركز الديمقراطي العربي، (تاريخ الدخول 09/22/ 2023، ساعة الدخول 2:40) نقلاً عن: ttps://democraticac.de/?p=89807

وحدة الدراسات والتقارير: مكافحة الارهاب وتهديدات الجماعات المتطرفة في إفريقيا على الأمن الدولي "، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا – وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/8، ساعة الدخول 3:15)، نقلا عن: https ll www. Europabct.com.

وحدة التقارير والدراسات رقم 1 "مكافحة الارهاب، وتداعيات الانقلاب العسكري في النيجر"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات- المانيا- وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/22، ساعة الدخول 13:44)، نقلا عن: https; ll www. Europabct.com.

وحدة الرصد والترجمة، "التنافس بين القوى العظمى الفرنسية – الروسية في الصحراء والساحل"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (تاريخ الدخول 2023/10/15، ساعة الدخول 1:30)، نقلا عن: https://eurasiaar.org

هند جمعه علي، "التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، (تاريخ الدخول 2023/8/28، ساعة الدخول 14:33)، نقلا عن: https://www.bayancenter.org/2023/04/9647

الثقافة وصناعة التغيير .. نحو مجتمع حضاري

أ. د. أحمد الهادي رشراش*

المستخلص:

يعُدّ التغيير سنة من سنن الطبيعة، وضرورة ملحة في حياة الإنسان والمجتمع، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الثقافة والمثقف في صناعة التغيير لدى الإنسان والمجتمع؛ للوصول إلى بناء مجتمع حضاري شبه مثالي، يقوم على احترام الرأي والرأي الآخر، مع المحافظة على الموروث الثقافي والحضاري، من خلال إبراز علاقة المثقف بالمجتمع، وعلاقة الثقافة بالعولمة، ودور النضج الفكري والتعليم والإعلام في صناعة التغيير، وخلصت الدراسة إلى وضع مقترحات للوصول إلى تحقيق الهدف.

الكلمات المفتاحية: الثقافة– المثقف– صناعة – التغيير– مجتمع– الحضارة– الأنا والآخر– العولمة.

Abstract:

Change is considered a law of nature, and an urgent necessity in human life and society. This study aims to highlight the role of culture and the intellectual in making change for humans and society. To reach the building of an almost ideal civilized society, based on respect for the opinion and opinion of others, while preserving the cultural and civilizational heritage, by highlighting the relationship of the intellectual to society, the relationship of culture to globalization, and the role of intellectual maturity, education, and media in making change. The study concluded by developing proposals. To reach the goal.

Keywords: culture - the intellectual - industry - change - society - civilization - the self and the other - globalization.

المقدّمة:

لم تَعُدْ الثقافةُ في المجتمعات المتقدّمة –اليوم– عنصرًا هامشيًّا، أو مجرّد ترف فكريّ، تمارسه نخبةٌ من المبدعين، أو تعيشه شريحة من المثقفين، أو تنفرد به طائفة من المفكرين، وإنّما صارتْ عنصرًا مهمًّا في النمو الاقتصادي، وأصبحتْ رافدًا رئيسًا من روافد صناعة تغيير الواقع

* أ. د. أحمد الهادي رشراش، عضو اللجنة العلمية بالمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، مستشار بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، طرابلس – ليبيا.

الاجتماعي والسياسي والحضاري لتلك المجتمعات؛ لذا نالت الثقافة مكانة مرموقة، وحظيت بمنزلة رفيعة، وصارت قوة فاعلة في تغيير الأفراد، وتطوّر المجتمعات، وباتت عنصرًا مهمًّا من عناصر التنمية المجتمعية، وباعثًا رئيسًا من بواعث التعايش السلمي؛ فعُنيت تلك المجتمعات بالثقافة والمثقفين، ورصدتْ الميزانيات الكبرى؛ لتسهم الثقافة بشكل فاعل في التنمية المجتمعية الشاملة، والنمو الاقتصادي، والتعايش السلمي.

ومن المؤسف – حقًّا – أنْ نجد عكس ذلك في مجتمعاتنا العربية، بشكل عام، وفي مجتمعنا الليبي بصورة خاصة، فالثقافة تقع في آخر اهتمامات كثير من الأفراد، وبعض الحكومات، هذا إنْ كان هناك اهتمامٌ بها أصلًا، والمثقّف العربي يعاني التهميش، ويقاسي مرارة الإهمال؛ لذلك فنحن في حاجة إلى ثورة ثقافية؛ لأنّ "الثقافة بصورتها المستقبلية غائبة إلى حدّ ما عن الاهتمامات الرسمية والشعبية على السواء، ولذلك أسبابه الكثيرة، بيد أنَّ أهم الأسباب يعود إلى عدم الوعي بالمألوف، وعدم استيعاب طبيعة التغيرات الدولية، وعدم العناية الكافية بعلاقة التنمية الشاملة بالثقافة"[1]؛ لذا فإنّنا نحتاج إلى تطوير الخطط، وتحديث البرامج، وتغيير سياساتنا؛ لأنَّ" السياسات الثقافية الحالية، وإن كانت قد استجابتْ لبعض التصوّرات المستقبلية، فهي غير كافية؛ لأنها تستند إلى تصوّرات عامة، تحتاج إلى تحديد، وبلورة أكثر"[2].

وقد دقّ بعض الكُتّاب العرب ناقوس الخطر لأزمة الثقافة في دولته، ويمكن تعميم ذلك الطرح الذي طرحه على الدول العربية كلها، لتشابه الواقع المعيش بينها، مع الاختلاف النسبي بين دولة عربية وأخرى "هناك ما يشبه الإجماع، بين أدبائنا ومثقفينا ورجال الفكر والسياسة، على أنّ الوضع الثقافي ببلادنا، يجتاز محناً خطيرة، وأزمات قاسية، تخضعه لسلبيات وأنواع من التردّي والهبوط"[3]، ولا شكّ في أنّ هذا الواقع ينطبق على الدول العربية جميعها، لا على تونس، دولة الكاتب، فحسب.

1- ناطوريه، علاء الدين: العولمة وأثرها في العالم الثالث، عمان- الأردن، دار زهران،2001م، ص126.

2- المرجع السابق، ص126.

3- السعدي، أبوزيان: في غياب السلطة الفكرية، سوسة- تونس، دار المعارف، 1990م، ص78.

وإذا كانت الثقافة، كما عرّفها تيلور "هي ذلك الكم المركّب من المعارف، والعقائد والفنّ، والأخلاق، والقانون، والأعراف، وكلّ ما اكتسبه الفرد، بوصفه عضواً في مجتمع ما"[1]؛ فإنها، لا شك، الأساس المتين للتنمية المجتمعية، والتعايش السلمي، والمثقّف هو المحرّك الرئيس لذلك، فهو "الإنسان المنخرط – بطريقة أو بأخرى– في عملية إنتاج الوعي"[2].

إنّ صناعة التغيير في مجتمعنا العربي تمثّل إشكالاً كبيرًا؛ لأسباب عدة، منها غياب المثقف، وعزلته، وابتعاده عن إحداث التغيير في المجتمع، وعقدة الأنا والآخر التي يعيشها المواطن العربي، وغياب الوعي بالتغيير وأهميته، والخوف منه أحيانًا، لأسباب دينية، أو اجتماعية كالعادات والتقاليد؛ وبما أن التغيير ضرورة حياتية للوصول إلى مجتمع حضاري شبه مثالي، فما السبل لإحداث هذا التغيير؟ وما دور الإعلام والإعلام في صناعته؟ وهل يعني التغيير أن ننسلخ من جلدنا ونرتدي ثوبًا آخر؟ أو أننا نصنع التغيير مع الحفاظ على موروثنا الثقافي والحضاري؟

- **المثقف العربي والمجتمع:**

لا يخفى مدى الفجوة الكبيرة، والهوة العميقة بين المثقف العربي والمجتمع، فما ينتجه المثقف العربي يظل – غالباً– حبيس جدران قاعات الملتقيات الثقافية، أو بين دفتي كتبه المركونة على رفوف المكتبات، في الجامعات، والمدارس، والمؤسسات، والبيوت، ولا يكاد يقتنيها إلا جزءٌ بسيط من النخبة المثقفة نفسها، فللأسف نحن العرب لا نقرأ كثيراً، رغم أننا أمة (اقرأ)، فأول كلمة أنزلها الله على رسول الهدى، نبينا محمد – صلّى الله عليه وسلّم– هي كلمة (اقرأ) ناهيك عن الآيات التي تدعو إلى طلب العلم، وتمدح العلماء، في القرآن الكريم.

والمثقّف العربي –أيضاً– رغم إهماله، وتهميشه، وعدم دعمه، ليس مُبرّأً من التقصير، فهو إما أن يعيش في ترف فكري، وإما أن يتقوقع بين جدران إحباط نفسي؛ لذلك وجب العمل على تنبيهه إلى مسؤوليته التاريخية والحضارية في التغيير، والتحديث، والتنمية، وعلى المجتمع أنْ يتيح له المنزلة المرموقة، والمكانة اللائقة به، وأنْ يوفر له احتياجاته، وأنْ يسهّل عليه نشر منجزه؛ لكي يبدع، وينتج،

1– نقلًا عن: حسين، رهبة اسودي، المثقف والسلطة في العراق 1921– 1958 دراسة اجتماعية سياسية، بغداد– العراق، وزارة الثقافة، ط (1) 2013م، ص13،14.

2– أبو زيد، نصر حامد: الخطاب والتأويل، الدار البيضاء– المغرب، بيروت– لبنان، المركز الثقافي العربي، ط (1) 2000م، ص15.

ويسهم في التغيير والتنمية، والتعايش السلمي، بما يبثه في أعماله الإبداعية من فكر يهذّب النفوس، ويثري العقول، ويلفت الأنظار إلى التأمّل في القضايا المصيرية، وينبّه إلى ما ينخر في جسد المجتمع من انحراف، وفوضى، وأفكار هدّامة، ورؤى متطرفة، وينشر ثقافة التسامح، والتعايش السلمي، وتقبّل الآخر، ولا يبقى دوره مقتصراً على الاشتراك في بعض الملتقيات، والتظاهرات الثقافية النخبوية، التي صارت محدودة جدّاً اليوم، هدفها إشباع رغبة المبدع في البوح بما لديه أمام تلك النخب "أما أن يكون وراء تلك التظاهرة ما ينفع ويبقى، يخصب الذاكرة، ويرقى بالأحاسيس والغرائز إلى مستوى التمدّن والتحضّر، فتلك أمور لم تخطر على أحد ببال"[1].

- **الأنا والآخر وصناعة التغيير:**

مَنْ الأنا؟ ومَنْ الآخر؟ وما الصلة بينهما؟ وما علاقتهما بصناعة التغيير؟

الأنا هي (نحن)، هي ذاتنا بما تملكه من فكر، وثقافة، وموروث، ومقدّسات، والآخر هو الوافد المغاير لنا، وعلاقتنا – نحن العرب – بالآخر، تختلف من شخص إلى آخر، فبعضنا لا يتقبّل الآخر، ويُعرِض عنه، إلى حدّ النفور والعداء، أحياناً، وبعضنا الآخر يتقبّل الآخر، إلى درجة الانبهار به، والارتماء في أحضانه، أحياناً، ويحاول تقليده في كل شيء [2]، وكلا الطرفين – في نظرنا – يجانب الصواب، فعلاقتنا بالآخر ينبغي ألا تكون علاقة رفض قاطع له، ولا معادٍ لثقافاته، معتدٍ على مقدّساته، ولا علاقة قبول له إلى درجة الارتماء في أحضانه وتقليده في كلّ شيء، وإنّما ينبغي أنْ تكون علاقة قبول مشروط بعدم المساس بمقدّساتنا وأصالتنا، وثقافتنا، وموروثنا الحضاري، مع احترامنا – أيضاً– لثقافة الآخر ومقدّساته، وفتح آفاق التعاون، وتبادل الآراء والمنافع، وتحقيق التعايش السلمي معه، بعلاقة الندّ للندّ.

إنّ الفكر العربي ليس فكراً منغلقاً، ولا متقوقعاً، بل هو فكرٌ مرنٌ، قابلٌ للانفتاح والتأثر والتأثير، بحسب الشواهد التاريخية؛ إذ "يمتاز الفكر العربي بالحيوية، فهو يرفض الجمود والانحسار مذ كان فكراً، وهو متفتّح على الآفاق الواسعة، لا ينكمش، ولا يخشى الانغمار؛ لأنّ الذين حملوا هذا الفكر

1– السعدي، أبوزيان: مرجع سابق، 1990م، ص78.

2– يُنظر: الصعيدي: الذات والآخر فصول في الأعلام والقضايا والإبداع، دار ولي العهد، 2004، ص6،5.

كانوا جوّالين منذ البداية... فتعرّفوا على جيرانهم، واجتازوا البحر شرقاً وغرباً، وجاء الإسلام؛ فدفع بهم إلى آفاق أوسع، في الزمان والمكان، وفي الفكر أيضاً"[1].

وعلى الرغم من ذلك؛ فإنّ إشكالَ الإنسان العربي والمسلم اليوم مع الآخر، تُعَدُّ من أكبر الإشكالات الثقافية، ومن أبرز الخلافات الفكرية، ومن أعمق الصدامات الحضارية، في العالم، وهذا يعود بعضه إلى إشكالية في الفكر العربي، ويرجع بعضه الآخر إلى نظرة الآخر المشوّهة للعرب عامة، وللمسلمين بشكل خاص. أما ما يتعلق بالفكر العربي، فهو النظرة العدائية للآخر، الممزوجة بنظرية المؤامرة، التي تصوّر الآخر عدوّاً يتربّص بنا، ويحيك لنا المؤامرات، اعتماداً على الخطاب المنبثق من الهُوية، وذلك أنّ هناك نوعين من الخطاب "وهما الخطاب المتمركز على الهُوية، والخطاب العقلاني، خطاب الهُوية لا يعترف إلا بوجود الذات، ويعدّ ما سواها مجرّد مواضيع وأدوات لتوكيد هذه الذات، أما الخطاب العقلاني فإنه يتواصل مع الذوات الأخرى بوصفها ذوات لا تقل حقيقة وأهمية عن ذواتنا"[2]، ولا ريب في أننا اليوم بحاجة إلى صناعة التغيير، بواسطة الثقافة، تغيير نظرتنا وفكرنا وخطابنا، من خطاب الهُوية، إلى الخطاب العقلاني "فخطاب الهُوية –كما أسلفنا– خطاب إيديولوجي بامتياز، وعلينا الانتباه دائماً إلى أنّ هذا الخطاب لا يصلح البتة في إرساء أي حوار مع الآخر؛ لأنّ الآخر هو أيضاً متمترس حول خطاب هويته بالضرورة"[3]، فالآخر يصب الإنسان العربي والمسلم في قالب واحد (الإرهاب، الكسل، القذارة، اضطهاد المرأة ...)[4].

وقد زادت حدّة هذه النظرة العدائية للعرب والمسلمين، بعد أحداث سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، وما صاحبها من توجّهها نحو ما يعرف بالحرب ضد الإرهاب، التي تقبلتها البشرية بأنها حرب على الإسلام، بوصف الفاعلين للتفجير الإرهابي، محسوبين على بعض التيارات الإسلامية المتشدّدة، رغم أنّ الإسلام منهم، ومن أفعالهم الإرهابية، براءٌ.

وعلى الرغم من روح التسامح التي يدعو إليها الإسلام، وانفتاح الإنسان العربي والمسلم على الآخر، وانسجامه مع ثقافات الشعوب الأخرى، وَجَدَ الإنسان العربي والمسلم نفسه مضطراً للدفاع عن

1- غلاب، عبد الكريم: الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات، ليبيا – تونس، الدار العربية للكتاب، 1977م، ص5.
2- ممدوح، مجدي: إشكالات فلسفية معاصرة، بغداد، العراق، وزارة الثقافة، ط (1) 2013م، ص11.
3- المرجع السابق ص11.
4- يُنظر: حمود، ماجدة: إشكالية الأنا والآخر (نماذج روائية عربية)، عالم المعرفة، مارس 2013م، ص9.

نفسه من تهمة الإرهاب التي أُلصقتْ به "ومع هذا التفتح، وهذه الروح السمحة، في التعامل مع الثقافة الإنسانية بعامة، والتفاعل معها، فقد اتهمنا بالتعصّب والتقوقع، والتحجّر، داخل إطار موروثنا الثقافي القومي"[1].

- **ثقافة التغيير والنضج الفكري:**

إنّ صناعة التغيير تحتاج إلى وعي ثقافي، ونضج فكري، فكلمّا ازداد الإنسان نضجاً فكريّاً، ارتقى بثقافته، وتعمّق وعيُهُ بنواميس الحياة، وازداد تقبُّلُهُ الآخرَ، وقبولُهُ الاختلافَ، واحترامُهُ الرّأيَ المغايرَ لرأيه، فما يراه شخصٌ ما جميلاً، قد يراه غيرُه قبيحاً، وما يراه قبيحاً قد يراه غيرُه جميلاً، فالأذواق تختلف، والآراء تتضارب، وهنا يتكشّف مدى النضج الفكري، بتقبّل الاختلاف في الرأي من عدمه.

ينبغي للإنسان العربي والمسلم، أنْ يدرك أنّ الاختلاف سنة من سنن الله –سبحانه وتعالى– في خلقه، وآية من آياته **﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾**[2]، أباحها حتى في اختيار المعبود، وهو بديع السموات والأرض، وربّ الكون، ومالك كلّ شيء، فترك للإنسان حرية اختيار دينه **﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾** [3]، وأمر رسوله – صلّى الله عليه وسلّم– بعدم إكراه الناس على اختيار دينهم، أو إجبارهم على الدخول في الإسلام **﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾**[4]، واستنكر أن يتمّ إكراه الناس على الإيمان **﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾**[5]، كما بيّن لرسوله – صلّى الله عليه وسلّم– أنّه غير مسئول عن توفيق الكافرين للهداية؛ بل عليه البلاغ المبين، والهداية تكون من عند الله –سبحانه وتعالى– لأنّه اختص نفسه –سبحانه– بهدي من يشاء إلى دينه **﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ﴾**[6]، فمهمة النبي – صلّى الله عليه وسلّم– تبليغ الرسالة، أما الهداية فهي لله – سبحانه وتعالى– وحده،

1– مليطان، عبد الله: قضايا وموضوعات، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط (1) 1998، ص9.
2– سورة الروم، الآية 22.
3– سورة الكافرون، الآية 6.
4– سورة البقرة، من الآية 256.
5– سورة يونس، الآية 99.
6– سورة البقرة، الآية 272.

وهذا درس لكلّ متطرّف، يُصنّف الناس، ويحاسبهم باسم الدين، هذا فيما يخصّ الدين والعقيدة، فكيف بالاختلاف حول رأي دنيوي، كجمال امرأة أو قبحها، أو روعة قصيدة شعرية أو رداءتها، أو قبول رأي سياسي أو رفضه، أو غير ذلك.

بالثقافة نستطيع تغيير جدلية الأنا والآخر، من صورة نمطية العداوة والمواجهة، إلى صورة الاحترام والتعايش السلمي، إنّ العالم بحاجة لثورة ثقافية وفكرية لكي "يتحوّل الاختلاف إلى رحمة؛ فيؤسّس لثقافة، ينفتح فيها الإنسان على أخيه الإنسان، ويحترم ما يميّزه، خصوصاً حين يُتعرّف على المختلف، الذي يغني العقل البشري، ويبث الحيوية في العلاقات الإنسانية، كما يتبين كيف يتحوّل الاختلاف إلى نقمة، حين يكون الهدف إهانة الآخر المختلف وإقصاءه، لكي تؤكّد الذات استعلاءها، حيث ترسم في هيئة من يمتلك الحقيقة المطلقة، وبذلك يقرأ الآخر قراءة مغلقة على قول واحد، يرسم صورة مشوّهة له؛ فتشيع ثقافة الكراهية"[1]رهان الثقافة في صناعية التغيير ينبغي أن يطال قضايا عديدة، أبرزها إعادة النظر في تقبّل الآخر، والتعامل معه، ولا يعني ذلك هدم حضارتنا، ونبذ ثقافتنا العربية، والتخلّي عن أصالتنا وموروثنا وحضارتنا.

- **الثقافة والعولمة وصناعة التغيير:**

رغم تعدّد تعريفات العولمة، فإنّها في المجمل تعني "غلبة الطابع العالمي أو الكوني على الظواهر والنشاطات الفكرية والعلمية، بما يسمح بوصفها بأنها ظواهر ونشاطات عالمية أو كونية"[2]، فقد بات العالم اليوم قرية صغيرة منفتحة على بعضها، بفضل التطور التقني والثورة التكنولوجية، فما يحدث في بقعة ما من الأرض يُذاعُ خبره فوراً في العالم أجمع "ويُعبّر عن هذه التحوّلات وتكاملها بتعبير القرية الكونية Global Village الذي يرمز إلى حالة التكامل والاندماج بين أطراف العالم اقتصادياً، ومعلوماتياً، وثقافياً، حيث تتوارى الحدود والحواجز الجمركية، والثقافية، والمذهبية بين مكوّنات الوجود الإنساني"[3]،كما اغتنمت الدول الكبرى والصناعية العولمة لنشر ثقافاتها، وتنمية

1- حمود، ماجدة: مرجع سابق، ص9.

2- الطعان، عبد الرضا حسين، وآخرون: إشكالية السلطة في تأمّلات الفكر الغربي عبر العصور، بغداد – العراق، وزارة الثقافة، ط (1)2012م، ص510.

3- وهدان، عمرو خاطر عبد الغني، العربية والعولمة، معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية الإسلامية، الإسكندرية، حورس، 2013م، ص15،16.

اقتصادها "العولمة في مرحلتها المعاصرة تقوم على القدرة المزدوجة الثقافية الاقتصادية على التأثير في حياة الآخرين، من دون الحاجة لاحتلالهم عسكريّاً واستيطانيّاً، كما كان يحدث في السابق"[1].

ولا نتبنّى هنا العولمة بشكل عام، ولا ارتباطها بالنظام السياسي العالمي الجديد، وما يسعى إليه من الهيمنة والسيطرة، ومحو ثقافات الأمم الأخرى، وإنّما نرمي إلى الانفتاح على الآخر، الأمر الذي بات أمراً واقعاً، وصار التعايش معه لزاماً، في إطار التعاون، والتكامل والاحترام المتبادل، من دون المساس بالمقدّسات، وإن كان هناك من يرى ضرورة الانضواء تحت النظام العالمي الجديدة، بوصف أنّ أيةّ "دولة لا يمكنها الاحتفاظ لوقت طويل بأوضاعها الداخلية، أو علاقاتها الخارجية بالشكل الذي هي عليه، إذا بقيت خارج نطاق عمل مبادئ النظام الدولي الجديد وقوانينه، أو تعارضت معها، وذلك يفرض على كل الدول التوافق مع هذا النظام والاندماج فيه، إن عاجلاً أو آجلاً، طوعاً أو كرهاً"[2]، فإنّنا نؤكّد ألا يطال ها الاندماج التعدّدية الثقافية، والتمسّك بالأصالة، والموروث الثقافي، والحضاري، والمقدّس الديني.

إنّ صناعة التغيير ليست بالأمر السهل ولا الهيّن، فهي تحتاج إلى ثقافة جديدة، ووعيٍ مختلفٍ، ينفتح على العالم، ولا ينغلق على نفسه "ولا شك في أن عصر المعرفة ما بعد الحداثي الذي نشهده في العقود القليلة الماضية، قد أنتج مفهوماً جديداً للوعي الفلسفي، امتلك خاصية انتشارية في حقول الحياة المختلفة، يمكن أنْ نصطلح عليه (الوعي الواحد المتعدّد) هذا الوعي الذي يدرك معنى الإحساس بالذات، والاستشعار بها في معرفة الآخر؛ لأنّ الذات لا تكتمل إلا من خلال الآخر (المتعدّد)"[3].

ولا ننكر اليوم مدى تأثر الثقافة العربية بالثقافة الغربية في إنتاج أهم جنس من الأجناس الأدبية، ألا وهو الرواية، التي لم تُعرف بشكلها الحالي في الحضارة العربية، بل وفدت إليها من الثقافة الغربية، وصارت الجنس الأدبي الأبرز عندنا، وربما تفوّقتْ على الشعر ديوان العرب، كما "شهد دور

1- الطعان، عبد الرضا حسين، وآخرون: مرجع سابق، ص521.

2- المرجع السابق، ص528.

3- صالح، بشرى موسى، بويطيقا الثقافة. نحو نظرية شعرية في النقد الثقافي، بغداد- العراق، وزارة الثقافة، (1) 2012م، ص6.

المثقف تطوراً كبيراً من خلال الاطلاع، والاتصال بالثقافات العالمية وتياراتها، وما تركته من أثر في نتاجهم، ورؤيتهم الثقافية التي أضحت أكثر نضجاً"[1].

- **الحضارات: صدام أم تلاقح؟**

تُعرّف الحضارة تعريفات عدّة، من بينها، هي "نتاج بشري مرتبط بالجهد الإنساني، والعمل الدؤوب، والزمن التاريخي..."[2]، وهي عند صمويل هنتنجتون: "الكيان الثقافي الأوسع الذي يضمّ الجماعات الثقافية، مثل القبائل، والجماعات العرقية، والدينية، والأمم"[3].

ويُنسب مصطلح (صدام الحضارات) إلى صمويل هنتنجتون، الذي ذهب إلى أنّ "الصراع في العالم الجديد، لن يكون أيديولوجياً، أو اقتصاديّاً، بل سيكون الانقسام الكبير بين البشر، والمصدر الغالب للصراع ثقافياً"[4].

وقد تغيّر الصراع اليوم، فلم يعد كما كان في السابق، صراعاً "بين الملوك والأباطرة، ثم بين الشعوب، ويقصد الدول القومية، ثم بين الأيديولوجيات، ولكن بعد الحرب الباردة سينشب الصراع بين الحضارات، مع حلول النظام العالمي الجديد"[5]، وقد برّر هنتنجتون، أسباب هذا الصراع بقوله: "فما يهم الناس ليس هو الأيديولوجية، أو المصالح الاقتصادية، بل الإيمان، والأسرة، والدم، والعقيدة؛ فذلك هو ما يجمع الناس، وما يحاربون من أجله، ويموتون في سبيله"[6].

فهل ستصنع الثقافة التغيير في الفكر العربي والعالمي، فنرى صراع الأديان يختفي، ويُترك للإنسان حرية اختيار دينه، وممارسة طقوسه وشعائره، بكل حريّة، ونشاهد صدام الحضارات وصراعها يتلاشى، ويحل محلّه تكامل الحضارات، وتناغمها، وتلاقحها، وينتشر التكافل بين الدول، ويزداد التعاون بين الناس، وتتوجّه الدول صوب التلاحم بعضها مع بعض، ويعمّ التعايش السلمي فيما بينها؛ لأجل سعادة البشرية ورخائها؟!

1- حسين، رهبة أسودي: مرجع سابق، ص389.

2- مؤنس، حسين: الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 237، 1989م، ص15-16.

3- هنتنجتون، صامويل: صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، سطور، ط (2) 1999م، ص10.

4- المرجع السابق، ص10.

5- المرجع السابق، ص 10.

6- المرجع السابق، ص 10.

- **صناعة التغيير ضرورة حياتية:**

لم يعد الجمود اليوم سلاحاً مُجدياً، ولا الانغلاق حصناً منيعاً، في ظل الثورة المعلوماتية الخطيرة السريعة، فمن بين أهم أهداف العولمة العمل على تنميط الثقافة العالمية، حيث صارت الموضة، والموسيقى، والأفلام السينمائية، وغيرها، عابرة للأوطان، بل خارقة للمنازل وغرف النوم، وبذلك تزاحم الثقافات الواردة، الثقافات المحلية، وقد تقضي عليها بمرور الزمن.

لقد آن الأوان، وحان الوقت، لإزاحة الغبار عن المشهد الثقافي العربي، والبحث عن طرح جديد لمضامين الثقافة، يتناسب مع الدور الجديد الذي تطّلع به في تنمية المجتمع، وبعث روح التعايش السلمي فيما بيننا، وفيما بيننا وبين الآخر، وترسيخ مبدأ حوار الفكر والثقافة بين مكوّنات الثقافة العربية المختلفة من ناحية، وبينها وبين الثقافات الأخرى من ناحية أخرى، عن طريق الانفتاح على ثقافات تلك الشعوب، لترسيخ مبدأ التفاهم والتسامح وقبول الآخر، من دون إغفال خصوصياتنا، وموروثنا الثقافي، كما أننا مطالبون –اليوم– أكثر من أيّ وقت مضى، برفع الغبن عن المثقّف العربي، وإخراجه من العزلة التي يعيش فيها؛ والقوقعة التي يحبس نفسه داخلها؛ لكي يسهم في بناء نهضة جديدة، تكون الثقافة، أساسها، والمثقف عمادها، ويقوم بإنتاج المعرفة ونشرها "فقد تتكاثر المعرفة والأدب والفن، كما يتكاثر النسل والمال والبناء"[1]، مع ضرورة إدراك أنّ صناعة التغيير تحتاج إلى وعي، يقود منظومة المتغيرات الفكرية والفلسفية العالمية، في عصر الانفتاح التقني الحديث.

- **التعليم وصناعة التغيير:**

من الطبيعي أنّ ثقافة التغيير ليست خبط عشواء، ولا تأتي فجأة، ولا تكون دفعة واحدة، بل تكون عبر مراحل، ووفقاً لاستراتيجيات بعيدة المدى، وخطط منضبطة، ولاشك في أنّ التعليم يقوم بدورٍ بارزٍ في عملية التغيير، فالتلميذ يكتسب، عبر مراحل التعليم المختلفة، كمّاً كبيراً من المعرفة التي تحدّد نمط حياته؛ وتوجّه مسيرة توجّهاته، فإذا كانت مناهج التعليم تدعو إلى العنف، وازدراء الآخر، فإنّها ستنتج جيلاً متطرفاً عدائيّاً، وإن كانت تدعو إلى المحبة والتسامح؛ فإنّها ستقدّم جيلاً

1– عبد الرحمن، طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت– لبنان، المركز الثقافي العربي، ط (1)، 1998، ص21.

متسامحاً؛ لذلك وجب تطوير المناهج التعليمية والتربوية، بحيث تُنشر من خلالها ثقافة التسامح، ونبذ العنف، وتقبلّ الآخر، واحترام مقدّسات الأمم الأخرى، ومراعاة ثقافات المكوّنات الاجتماعية للمجتمع، واستيعاب المفهوم الحقيقي للمواطنة، وما يرتبط بها من حقوق، وما ينبثق عنها من واجبات.

- **الإعلام وصناعة التغيير:**

يقوم الإعلام بدورٍ بارزٍ في نشر الوعي الثقافي، وصناعة التغيير في المجتمعات، لاسيما في عصر التقنية الحديثة، والثورة المعلوماتية، التي جعلت العالم قرية واحدة صغيرة؛ فأصبح الإنسان يستطيع دخول كلّ بيوت العالم، في مختلف أنحاء الأرض، بتسجيل مرئي أو صوتي يقوم ببثه عبر وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي.

والإعلام يؤثر إيجاباً أو سلباً في صناعة التغيير، من حيث بث ثقافة التسامح، ونبذ العنف، والدعوة إلى برّ الوالدين، والمعاملة الحسنة للجيران، والأصدقاء، والزملاء، واحترام الإنسان، مهما كان عرقه، أو لونه، أو جنسه، أو دينه، وذلك من خلال برامج الأطفال ورسوماتهم المتحركة، وعلى العكس من ذلك، نجد ثقافة نشر العنف، والقتل، والحروب، من خلال الألعاب الإلكترونية الحديثة، التي صارت إدماناً للشباب، وبعض الأطفال، بل حتى بعض الكبار، توجّه تفكيرهم صوب العنف، وتشوّقهم للقتال وللحرب، وتحبّبهم في امتلاك السلاح واستعماله.

لذا؛ وجب على المؤسسات الدولية، والإقليمية، والعربية، التي تُعْنَى بالتربية والثقافة والعلوم أنْ تبذل جهوداً أكبر، بالتعاون مع الدول، والمجتمعات، للتشجيع على تبنّي ثقافة الحب، والخير، العدل، والمساواة، والتسامح، ونبذ ثقافة الحروب، والقتل، والدمار، والشر، والكره، والبغض، وذلك من خلال البرامج التعليمية والتربوية، والرسومات الكرتونية، والألعاب الإلكترونية، وكذا البرامج السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والترفيهية في وسائل الإعلام المختلفة.

- **مقترحات لصناعة التغيير:**

التغيير لا يكون بشكل عشوائي، كما أشرنا سابقاً، بل يحتاج إلى صناعة، بتضافر الجهود، وشحذ الهمم، ووضع الخطط والاستراتيجيات، والعمل على تنفيذها، ومتابعة إنجازها، وأرى –هنا– أنه

من المفيد، أنْ نتبنى – بتصرّف– طرحاً لسياسات ثقافية، طُرح من أحد الكتاب بالأردن؛ للإسهام في صناعة التغيير ببلاده، ويمكن تعميمه على كلّ الدول العربية:[1]

1. تعميق الاعتقاد بقيمة هُوية الثقافة العربية الإسلامية، وإتاحة الفرصة لها لتحديث نفسها، والاستفادة بماضيها وتراثها، والتلاقح مع الحضارات الحديثة، وإخراجها من التقوقع والانغلاق على نفسها، ولا يعني ذلك ارتماءها في أحضان الغير، بل ينبغي ألا يتعارض التغيير مع الاعتزاز بالأصالة والموروث الثقافي والحضاري والمقدّس الديني.
2. العمل على ترسيخ تعدّدية حقيقية، تكفل حرية التعبير، واحترام الرأي الآخر.
3. بث قيم الحق والعدل والمساواة، ونشر ثقافة التسامح بين الجميع.
4. نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة؛ لتسهيل عملية التواصل.
5. تحفيز المبدعين على الإنجاز والفاعلية.
6. إعادة النظر في السياسات التربوية والتعليمية، والإعلامية، بما يحقّق الوعي الثقافي والتعايش السلمي.

وأضيفُ إليها ما يلي:

7. الاهتمام بالثقافة؛ والعمل على أنْ يكون لها دورٌ كبيرٌ وفاعلٌ في صناعة التغيير الحقيقي إلى غدٍ أفضل.

8. إقامة مشروع ثقافي عربي كبير، يكون تكامليّاً وشموليّاً، لا ينفصل عن القيم الدينية والمجتمعية والتربوية العربية والإسلامية، انطلاقاً من رؤية واضحة، وسياسات مدروسة، وبرامج حقيقية لصناعة التغيير الإيجابي، فبالثقافة تستنير العقول، وبذلك يتحقق التغيير.

9. الاهتمام ببرامج ثقافة الطفل، وإنتاج الأفلام الكرتونية الهادفة، وإعداد برامج ألعاب الأطفال الإلكترونية، بما يخدم الثقافة العربية والإسلامية، وينشر ثقافة التسامح، وتقبّل الآخر.

10. التشجيع على القراءة، والتحفيز على اقتناء الكتاب.

1- يُنظر: ناطوريه: مرجع سابق، ص127.

11. بناء جسور التواصل مع الأمم والمجتمعات الأخرى، في ظل التعاون، وتبادل المنافع والتعايش السلمي.

الخاتمة:

إنّ التغيير رغم أنّه ليس سهلاً، لكنه ليس بالشيء المستحيل، فالعالم العربي هو مهد الحضارات الدنيوية، ومنطلق الرسالات السماوية، ولدينا كلّ مقوّمات التغيير، وإمكانيات التطوّر، من الموارد المالية، والطاقات البشرية، ما يمكّننا من مجاراة العالم، ومواكبة سير الحضارة، وما ينقصنا هو التخطيط السليم، والإرادة والعزيمة. وإذ كنا نؤمن بأنّ الإصلاح ضرورة حياتية، تفرضها طبيعة العصر؛ فإننا نؤكّد أنّ التغيير ليس بالأمر السهل، ولا بالشيء الهيّن، ولا يؤخذ بالتمنّي – كما قال المتنبي– بل يحتاج إلا الغلاب، والإصرار، والتخطيط السليم، والعمل المنظّم، فلا مناص لنا من رسم خطة واضحة من قبل النخب الفاعلة في الوطن العربي، ونأمل أنْ يكون ذلك على طاولة أحد جداول أعمال المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) ووزارات الثقافة في الدول العربية.

المراجع:

أبو زيد، نصر حامد: الخطاب والتأويل، الدار البيضاء– المغرب، بيروت – لبنان، المركز الثقافي العربي، ط (1) 2000م.

حسين، رهبة اسودي، المثقف والسلطة في العراق 1921– 1958م دراسة اجتماعية سياسية، بغداد– العراق، وزارة الثقافة، ط (1) 2013م.

حمود، ماجدة: إشكالية الأنا والآخر (نماذج روائية عربية)، عالم المعرفة، مارس 2013م.

السعدي، أبوزيان: في غياب السلطة الفكرية، سوسة– تونس، دار المعارف، 1990م.

صالح، بشرى موسى، بويطيقا الثقافة نحو نظرية شعرية في النقد الثقافي، بغداد– العراق، وزارة الثقافة، (1) 2012م.

الصعيدي: الذات والآخر فصول في الأعلام والقضايا والإبداع، دار ولي العهد، 2004.

الطعان، عبد الرضا حسين، وآخرون: إشكالية السلطة في تأمّلات الفكر الغربي عبر العصور، بغداد، العراق، وزارة الثقافة، ط(1)2012م.

عبد الرحمن، طه: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، الدار البيضاء – المغرب، بيروت– لبنان، المركز الثقافي العربي، ط (1)، 1998م.

غلاب، عبد الكريم: الفكر العربي بين الاستلاب وتأكيد الذات، ليبيا – تونس، الدار العربية للكتاب، 1977م.

مؤنس، حسين: الحضارة: دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، 237، 1989م.

مليطان، عبد الله: قضايا وموضوعات، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط(1) 1998م.

ممدوح، مجدي: إشكالات فلسفية معاصرة، بغداد، العراق، وزارة الثقافة، ط(1) 2013م.

ناطوريه، علاء الدين: العولمة وأثرها في العالم الثالث، عمان– الأردن، د ار زهران، 2001م.

هنتنجتون، صامويل: صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، سطور، ط (2) 1999م.

وهدان، عمرو خاطر عبد الغني، العربية والعولمة، معالم الحاضر وآفاق المستقبل في ضوء الثقافة العربية والهوية الإسلامية، الإسكندرية، حورس، 2013م.

الأمن الاجتماعي وعلاقته بمستوي تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة دراسة تحليليه اجتماعية

د. علي محمد الرياني*

المقدمة:

تعمل المجتمعات الإنسانية على وضع الدراسات الاستراتيجية التي تهتم بنشر الاستقرار والأمان والرخاء والسكينة في كامل أرجائها، وصون أمنها وحماية مصالحها في الداخل والخارج؛ ومن ذلك تأتي دراسات الأمن الاجتماعي، والأمن الجنائي، والأمن الوطني التي يعزز ويدعم الواحد منها الآخر، لهذا يعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني، ومؤشراً على الاستقرار والازدهار والتقدم، لذلك رافق تصور الحياة المطمئنة الآمنة في كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة التي جُبل عليها البشر وهي غريزة البقاء وغريزة الدفاع عن الحياة، وسلامة الجسد، والحرية، فتطورت أساليب الدفاع والحفاظ على الأمن بتطور وسائل التقنية التي توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة، فالصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الاتصالات إلى تقنية المعلومات. والواقع أن التاريخ يذكرنا بأن البشر منذ وجودهم شغلوا بالاستقرار المكاني والشعور بالطمأنينة والقوة، وهو ما اقترن بالحاجة الماسة إلى تحقيق الأمن بأبعاده المختلفة، وفى مقدمتها أمنهم الاقتصادي الغذائي، والأمن العائلي، والأمن الصحي، وهذا ما يعرف بالأمن الاجتماعي بمفهومه التقليدي، وحديثاً بالحق في التنمية البشرية المستدامة. فالأمن بشكل عام والاجتماعي بشكل خاص هو حجر الزاوية الذي يرتكز عليه التقدم في سبيل تحقيق أهداف المجتمع، هو مطلب أساس يتطلع إليه كل فرد منذ بدء الخليقة، وفي أي مرحلة من مراحل حياته، ويتطلب من الدول والحكومات والأنظمة، العديد من الجهود لتحقيقه سواء على مستوى الأسرة أو القرية أو المدينة أو الدولة، أو المستوى الدولي؛ لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية واستمرارها.

فالمجتمعات التي تعيش أمناً حقيقياً هي مجتمعات ناضجة وقادرة على تخطّي الصعوبات التي تواجه التنمية والتطور، وأن تصل برحلتها المتواصلة نحو التحول إلى المشاركة الحقيقية في صنع

* د. علي محمد الرياني. عضو هيئة تدريس بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا (جنزور)، ليبيا – (جنزور).

التاريخ الحضاري للبشرية، ويبقى الأمن هو الضامن الأكبر لنجاح كل الجهود التي تقوم بها المجتمعات من أجل الارتقاء والتطور، لهذا فهناك العديد من مفاهيم الأمن، كالأمن السياسي، والأمن الاقتصادي، والأمن الصحي، والأمن المالي، والأمن الغذائي، إلى آخر تلك الأنواع التي حين تتحقق معاً يتحقق الأمن الاجتماعي للفرد، وهناك من يختلط بين مفهوم الأمن والأمان، فالأمن هو التخلص من المخاطر التي تهدد السلامة العامة، ويُعدُ الأمن مسؤولية اجتماعية تقتضي المحافظة على سلامة أفراد المجتمع وقدرة أفراد المجتمع على حماية أنفسهم وغيرهم، ما يوفّر لهم بيئة مجتمعية مستقرة، تبني علاقات متماسكة داخل نسيج اجتماعي واحد. أما الأمان فهو عبارة عن الشعور الداخلي بالراحة والاطمئنان بين أفراد المجتمع، ما يشكل مجتمعاً قادراً على العطاء والقيام بكل أشكال الأنشطة الحياتية اليومية، بمعزل عن الفساد والتهميش والإقصاء والخوف والقلق والتوتر، ولكي نحقق درجات عالية من الأمن الاجتماعي ينبغي التعايش السلمي والمشاركة بين كافة مكونات المجتمع، وقبول الآخر واحترام مكوناته الفكرية والعقائدية، ما يؤكد تحقيق الشعور بالأمن والأمان معاً. لذلك يشكل الأمن الاجتماعي هاجساً يشغل الأفراد والجماعات والأمم، وهم يسعون لتحقيقه بشتى الوسائل، لكونه العامل الأساس لحفظ الوجود الإنساني، وبقاء المجتمع واستقرار، وتتحقق الطمأنينة والرفاهية، والتغلب على العوز والمرض والجهل والفقر، وكما يقال فالأمن يوازي الحياة فهو مرتبط بالوجود وغيابه مقترن بالعدم، فهو حاجة أساسية للأفراد وضرورة من ضروريات بناء المجتمع، ولكي تتحقق هذه الأهداف، كان لا بد من تحقيق الأمن الاجتماعي، كما أن الأمن الاقتصادي والأمن السياسي لا يمكن تحقيقهما بمعزل عن الأمن الاجتماعي، لهذا أصبح الأمن الاجتماعي جوهر التنمية وتحقيق السكينة والاستقرار اللازمين لبلوغ معدلات تنموية عالية، فالتنمية عملية اجتماعية متعددة الجوانب متشعبة الأبعاد، ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية– البشرية والتنمية الاقتصادية هما وجهان لعملة واحدة، يحققان هدفاً واحداً ألا وهو الطمأنينة والاستقرار، كما يؤثر الواحد منهما في الآخر لبلوغ هذه الأهداف، لهذا بات من الملاحظ اليوم، أنه لا يخلو مجتمع من الدعوة للمطالبة بتوفير الأمن للمواطن، الذي يتصل بالمستوى المعيشي ومستوى الدخل للأسرة التي تُعدّ من أهم احتياجاتها ووظائفها الأمن والاستقرار والحماية، وبذلك فإن الأمن ضرورة من ضرورات الحياة لحفظ الدين والنفس والعمل والمال والعرض، فالأمن للإنسان بمنزلة غذائه وكسائه ومسكنه،

ولهذا فإن الشعور بالأمن والاطمئنان أمر مطلوب لتحقيق التقدم والازدهار في جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، فالأوضاع المعيشية وعدم الكفاية الاقتصادية قد تخلق نوعاً من عدم التوازن والاستقرار. لذلك سوف تحاول هذه الورقة الإجابة عن التساؤلات الرئيسة التالية:

1. ما طبيعة العلاقة التي تربط الأمن الاجتماعي بمستوى تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة؟

2. ما الوظائف التي تقوم بها الأسرة لتحقيق المحافظة على الأمن الاجتماعي؟

الأهمية العلمية للبحث:

3. إثراء الجانب النظري المتعلق بالأمن الاجتماعي وعلاقته بمستوى تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة.

4. إلقاء الضوء على كيفية تحقيق الأمن الاجتماعي والانسجام والتوافق والتكيف بين أفراد الأسرة داخل وخارج المحيط الأسري ما يزيد في تنمية المجتمع وازدهار.

الأهمية العملية للبحث:

1. تبرز أهمية هذا البحث من خلال طرح مشكلة على جانب كبير من الأهمية في الوقت الحاضر، وهي أمن الأسرة، وذلك من خلال الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأمن الاجتماعي ومستوى تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة، ذلك أن الهاجس الأمني لها أصبح هم المجتمع. فالأمن والأسرة يكمل كلاً منها الآخر، فلا حياة للأسرة إلا باستتباب الأمن.

2. كما يستمد هذا البحث أهميته من خلال الربط بين البحوث العلمية واحتياجات المجتمع فأمن الأبناء داخل الأسرة من أهم القضايا التي تشغل المجتمع، فتحقيق الأمن بهذا المجتمع الصغير "مجتمع الأسرة" مقدمة لتحصيل أمن المجتمع الكبير وتهيئة ظروف تنميته وازدهاره وتقدمه.

أهداف البحث:

1. معرفة طبيعة العلاقة التي تربط الأمن الاجتماعي بمستوى تحسين الأوضاع المعيشية للأسرة.

2. التعرف على دور الوظائف التي تقوم بها الأسرة لتحقيق المحافظة على الأمن الاجتماعي.

مصطلحات ومفاهيم البحث:

1. الأمن: بأنه حالة يتوفر فيها الحماية والأمان والطمأنينة للفرد والجماعة معاً (البناء، 2012: 80).

2. الأمن الاجتماعي لغة: مصدره أمن، الأمان والأمانة بمعنى قد أمنت فأنا آمن، وآمنت غيري من الأمن والأمان حد الخوف.

3. الأمن الاجتماعي اصطلاحاً: يعنى سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتعداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب والسرقة (عدلي، 2001: 134).

4. الأمن الأسري: هو الأمن الشامل لجميع جوانب حياة الأسرة المادية والمعنوية بحيث يشمل الجوانب الحياتية والنفسية والصحية والثقافية وأن تمارس الحقوق في أمن وأمان (الحسني،2016: 171).

5. الأسرة لغة: أهل الرجل وعشيرته وجماعة يربطها أمر مشترك (معجم اللغة العربية، 1992: 16).

6. الأسرة اصطلاحاً: هي نواة المجتمع والتي تنشأ برابطة زوجية بين رجل وامرأة ثم يتفرع عنها الأبناء وتظل ذات صلة وثيقة بأصول الزوجين من أجداد وجدات (أحمد، 2018: 44).

7. مستوى المعيشة: يعني مستوى الثروة والراحة، والسلع المادية الضرورية الموجودة لفئة اجتماعية، اقتصادية في منطقة جغرافية معينة، ومستوى المعيشة تحتوي على عناصر الدخل وجودة توفير الوظائف وتباين الفئات، ومستوى الفقر وجودة المساكن ومستوى القدرة على تحمل تكاليفها (العوجي،1983: 107).

الاتجاهات النظرية في تفسير الأمن الاجتماعي:

تأسست نظرية الحاجات للتنظيم الهرمي على يد العالم ما سلو التي من خلالها فسر وجود تنظيم هرمي للحاجات الخمس داخل كل فرد، حيث إن مدرج الحاجات الإنسانية (الدوافع) تفترض أن الحاجات تنظم في مدرج الأولوية أو الإلحاح الأكبر في درجة معقولة، فإن الحاجة الثانية في التدرج الهرمي تبرز وتلح في طلب إشباع الحاجات الأخرى، نكون بذلك حددنا خطوة أخرى على سلم الدوافع ودليل على ذلك أن الحاجات الأولية كالمأكل والمشرب والملبس المحددة في مستوى المعيشة، هي التي تحدد مستوى الأمن الإنساني للإشباع، التي تكون الأسرة مسؤولة عنها ومن أهم الحاجات التي تكون في التدرج الهرمي هي:

1. **الحاجة الفسيولوجية (الحياة):** أي أساليب الحياة وإشباع الرغبات الذاتية للإنسان من خلال الدوافع والحاجة، ومن أبرزها الحاجة إلى الغذاء، والماء، والهواء، والنوم، وهي أكثر الحاجات الإنسانية إلحاحاً.
2. **الحاجة إلى الأمن والأمان:** وهي واحدة من أهم التكوينات الأسرية والتي تقوم عليها من خلال وظيفة الحماية والانتماء، وتشير هذه الحاجات إلى رغبة الفرد في العلاقة والأمن والطمأنينة والاستقرار وإلى تجنب القلق والاضطراب والخوف.
3. **الحاجة إلى الحب والانتماء:** إن كلما اتجهت الأسرة للاحتياجات الحقيقية الخاصة بالعاطفة زاد الانتماء والألفة وتحقيق الأمن الاجتماعي، حيث تضمن الحاجات الحب والانتماء ورغبة الفرد في إنشاء علاقات وجدانية مع الآخرين، ومع الأفراد والجماعات العامة.
4. **الحاجة للتقدير:** وهو الشعور الإنساني من قبل الآخرين بأهمية الكيان الإنساني أو الوجود الإنساني من خلال عمليات التفاعل والاختلاف وبناء العلاقات.
5. **الحاجة لتحقيق الذات:** أي إثبات وجود الإنسان وإشغاله الحيز الاجتماعي الحقيقي الذي يؤمن له علاقات اجتماعية حقيقية قائمة على التقدير الذاتي (بصيلة،2021: 622-623).

لهذا اهتم ماسلو بالجانب الاقتصادي الذي تم حُدِّد من قبل الباحث ألا وهو الأمن الاقتصادي، الذي يرى فيه أننا نسعى إلى المال بسبب تحقيق رغباتنا وحاجاتنا، لذا فإن الأمن الاجتماعي يتبعه الاستقرار الأسري والأمن الاقتصادي في ذلك. وما يهمنا في هذه النظرية التقاؤها مع موضوع البحث الخاص بحاجة الإنسان للأمن الاجتماعي الذي يكون مرتكز من الأساس على الحاجات كالحاجة الاقتصادية وغيرها من الحاجات الأخرى.

أولاً/ تعريف الأمن الاجتماعي:

لم تتفق أغلب الدراسات على تعريف محدد لمفهوم الأمن الاجتماعي، وهو حال معظم التعريفات والمصطلحات الاجتماعية، وعليه فالأمن الاجتماعي يقصد به توفير حالة الأمن والاستقرار والطمأنينة في المجتمع بحيث يستطيع الأفراد التفرغ للأعمال الاعتيادية التي يقومون بها، ذلك أنه في حالة غياب الأمن فإن المجتمع يكون في حال شلل وتوقف، وفي ذلك يقوم الرسول عليه الصلاة والسلام: " من أصبح منكم آمناً في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا". فمن هذا يتضح أن أمن المجتمع واستقراره من أهم أسباب قوته وعزته ورفعته وتقدمه لأن الفرد فيه يكون آمناً على نفسه وأهله وماله، الأمر الذي يدفعه إلى دوام العمل والإنتاج بل وزيادته والابتكار والإبداع والتفكير الإيجابي في كيفية البناء والتطوير والتقدم ولا يمكن أن يكون المجتمع ناجحاً ومنتجاً إذا كان غير آمن وغير مستقر. كذلك يعني الأمن الاجتماعي تطبيق النظم الإسلامية بأركانها وضوابطها وشروطها، وتربية الناس وتنشئتهم على أساس الثقافة الإسلامية واحترام هذه الضوابط والقيم والنظم. ومن التعريفات التي قدمت لمفهوم الأمن الاجتماعي بأنه: اطمئنان الفرد والأسرة والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبة لا يخافون فيها على أنفسهم وعقولهم ونسلهم وممتلكاتهم.

كما عرف بأنه سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تهدد حياتهم وتحرمهم الطمأنينة والاستقرار. كما يعني بأنه اطمئنان الإنسان على دينه ونفسه وعقله وأهله وسائر حقوقه وعدم خوفه في الوقت الحاضر أو في المستقبل في داخل بلاده ومن خارجها أو من العدو وغيره (العازمي، 2021: 21).

وبهذا فإن الأمن بمعناه النفسي الشعور بالهدوء والطمأنينة وبعيداً عن القلق والاضطراب وهو شعور ضروري لحياة الأفراد والمجتمع، ويعني اطمئنان الفرد على نفسه وأمواله وثقته باحترام حقوقه

وإحساسه بالعطف والمودة للذين يحيطون به، ويتكون هذا الشعور عادةً منذ الطفولة فمن نشأ عادةً على الخوف والرهبة كثيراً ما يحمل بقايا من تلك الرهبة طوال حياته، وما يطمئن الفرد هو انتشار الأمن في المجتمع (مذكور،1975: 72).

أما الأمن بمعناه الاجتماعي فيعني غياب الخطر والحماية من القلق النفسي فهو يتضمن جانبين هما توفير الحاجة والابتعاد عن الخوف، فالفرد يفقد شعوره بالأمن والطمأنينة عندما يواجه التهديد بالخطر سواء كان الخطر نابعاً عن دوافع الأفراد التي لا يتمكن من السيطرة عليها وتؤدي إلى حدوث صراعات داخلية، أو نابعة من الظروف الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد كحرمانه من حب الأبوين وعطفهما أو نابعاً عن ظروف الحياة كالتعرض للفشل المتكرر أو تدهور الحالة الاقتصادية. ولعله من أهم المفاهيم ذات العلاقة المباشرة بالأمن الاجتماعي هو مفهوم (اللامعيارية) أو ما يسمى بالأنومي والتي استخدمها عالم الاجتماع الفرنسي (إميل دور كهايم) ويعني بها حالة اجتماعية تتميز بالتخبط وانعدام الأمن وفقدان المعايير لقوته الإلزامية، فاللامعيارية إحدى عوامل انعدام الأمن في المجتمع وتعد إحدى مصادر الانحراف، التي هي تهديد وهدم للأمن الاجتماعي.

وعليه يمكن القول إن التعريفات السابقة جميعها تدور حول توفير حالة الأمن الشامل لكي يستطيع الأفراد التفرغ لأعمالهم، وغيابه يحدث شللاً وتوقفاً. فالأمن الاجتماعي بهذا يعني الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، فهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعناصر الحياة الاجتماعية بوصفه يقترن بتوفير الحماية والطمأنينة الشاملة، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية والدينية والجنائية للمجتمع، فهو يستند إلى توفير الحماية من خطر الجوع بمعنى أن تحقيقه يعتمد على إشباع الحاجات الأساسية للأفراد والجماعات، ويتم ذلك عن طريق حماية موارد الإنتاج بمختلف القطاعات التي تضم المصانع والمزارع ومصادر الطاقة وطرق المواصلات والأموال العامة والخاصة، وتُحمى بوجود قوانين تحفظ وتنظم عمل رؤوس الأموال وتنميتها، وبهذا تمكن القطاعات العامة والخاصة من القيام بالبرامج والمشاريع التنموية البشرية التي تكون بعض مهامها توفير السلع والخدمات للأفراد والجماعات لإشباع احتياجاتهم.

ثانياً/ مقومات الأمن الاجتماعي:

1- سيادة القانون: عندما يسود القانون تطمئن النفوس ويشعر كل فرد في المجتمع بأنه مأمن من أي خطر يتطاول على ماله أو حياته أو أسرته، وليس من الغريب أن المجتمعات والدول التي يسودها القانون ينتشر فيها الأمن والاستقرار. لذلك يعد القانون مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم بعضهم بعضٍ، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة، وتجعله منسجماً فيها وهذه القواعد تجعل سلوك الفرد متوافقاً ومنسجماً مع أفراد جماعته، ولا يكون فيها اختلال أو انحراف لحماية الفرد بالقدر الذي يتلاءم مع مصلحة الجماعة وتحقيق الحاجات المشتركة لأفراد المجتمع من خلال بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدى التزامهم بها.

وظائف القانون:

1. **دعم السلام والاستقرار في المجتمع:** فعن طريق الامتثال للقانون يتحقق الاستقرار الاجتماعي ويحفظ للمجتمع مؤسساته الاجتماعية، ويشعر الأفراد بالأمن والاطمئنان على أموالهم وحرياتهم الأمر الذي يجعل الأفراد أكثر قوة وتماسكاً واحتراماً للقواعد الاجتماعية (القانونية) ويقول أحد الفلاسفة الرومان (إنما نكون عبيداً للقانون لنصبح بالقانون أحراراً).

2. **التوافق والانسجام بين مصالح الأفراد المتعارضة:** إن نقص بعض الاحتياجات وصعوبة تحقيقها قد يؤدي إلى التنازع والتنافر والتباعد بين أفراد المجتمع إذ يحاول كل فرد تحقيق مصلحته على حساب الآخرين، ولذلك يكون القانون الحكم الذي يكفل التوافق بين مصالح الأفراد المتعارضة والموازنة بينها وطغيان المصلحة العامة.

3. **تحقيق العدل:** القاعدة القانونية أداة لضمان وتحقيق العدل بين أفراد المجتمع دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو الدم وهذه القواعد تتصف بالعمومية والتجريد والمساواة بين الناس وبما يضمن الحقوق الاجتماعية (الفار،2006: 11).

4. **التماسك والتكافل:** يعمل الأمن الاجتماعي على تماسك واستقرار المجتمع وترابطه، حيث يدعو إلى تقوية الروابط الاجتماعية، كصلة الرحم، وحقوق الزوجين والأبناء، والعدل بين الزوجات، والثقة الواجبة لهم.
5. **الأمن الاقتصادي:** يُعد من أهم مقومات قيام المجتمع، فهو معيار تقدمه وازدهاره واستقراره وأحد مكونات الأمن في المجتمع فعندما يكون الناس متعاونين فيما بينهم لبناء اقتصاد مزدهر تنتعش مؤسسات الدولة، بل تجد الجميع بحركة متصاعدة نحو بناء الاقتصاد سواء كان في مجال الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو الخدمات. كذلك عندما يكون المجتمع متكاتفاً روحاً وجسداً تجد كل عضو فيه يكمل عمل العضو الآخر.
6. **التعايش والمشاركة:** هو إحساس كل فرد في المجتمع أنه لا يعيش لوحده بل يعيش مع الجماعة، فلابد من بناء قواعد سليمة للعلاقة معهم تقوم على أسس من القيم الإنسانية تدفع بأفراد المجتمع إلى الاندماج في بوتقة واحدة، وتخطي الحالة الفردية إلى الحالة الجماعية ويصبح الفرد منتمياً إلى المجتمع بدلاً من أن يكون منتمياً إلى ذاته، يأخذ بأخلاق المجتمع ويسلك سلوكه.
7. **الحرية:** وهي الحرية في إبداء الرأي والتعبير عن ذلك من حقوق الإنسان، فهي وسيلة تستهدف إصلاح المجتمع وتنظيمه وإصلاح مؤسساته والنهوض بها وتطويرها.
8. **القوة:** وهي الحزم وضبط الأمور وحل المشكلات والحدّ منها وتصحيح الأخطاء ومعالجتها وعدم التهاون والتساهل مع كل ما يعكر صفوة الأمن ويدنسه (الحربي، 2008: 50).
9. **المواطنة:** هي الانتماء إلى الوطن فهي أساس الحياة الاجتماعية، فمن دون هذا الانتماء يصبح الإنسان من هوية معلقاً بين السماء والأرض، فالانتماء مسألة ضرورية لتكوين العلاقات بين أبناء المجتمع الواحد وينشأ من الانتماء إلى الوطن شعور غامر بأن الوطن هو بيته وداره ومسؤولاً عن سلامته وأمنه ورفاهيته وديمومته، فعندما يتولد هذا الانتماء يصبح الفرد جزءاً من الكل، وأنه لبنة في بناء كبير ويترتب على هذه المشاعر مسؤوليات إزاء الوطن ومن يعيش على أرضه.
10. **الشعور بالمسؤولية:** إنّ قوة الأنظمة تقاس بمقدار ما تستطيع أن توجد لدى مواطنيها الشعور بالمسؤولية، والشعور الواعي والمدرك لالتزامات الفرد تجاه جماعته ومجتمعه، خصوصاً عندما تكون الجماعة والمجتمع بحاجة ماسة إلى جهود الفرد وتضحياته وعطاءاته التي ينبغي أن تستمر

وتتصاعد بمرور الزمن. لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية هي "الوعي الاجتماعي الذي يجسده الفرد في تفكيره وسلوكه وعلاقاته مع الآخرين، وهذا الوعي يجعله يفضل المصلحة الجماعية على المصلحة الذاتية، وعندما تطغى الروح الجماعية على الروح الفردية يبادر الفرد بالعمل من أجل الصالح العام، والتخلي عن الذاتية والأنانية (الحسن،1999: 52).

لذلك فإن الشعور بالمسؤولية هو إحساس الإنسان بأنه مسؤول عن بني جنسه الذين يعيشون معه، وأنه مسؤول عن الأرض التي يعيش عليها والمناخ الذي يتنفس منه، وأنه مسؤول حتى عن الحيوان والجماد يجعله عنصراً إيجابياً وفاعلاً للمجتمع ويدرك المخاطر التي تهدد أبناء جنسه والأضرار التي تلحق بالأرض والبيئة والحيوان والنبات فالإحساس بالمسؤولية يولد لدى الإنسان شعوراً بأن كل شيء من حوله هو مسؤول عنه، هو مسؤول عن الأرض التي يعيش عليها التي من دونها لا يستطيع أن يحيا، كذلك الأمر بالنسبة إلى الهواء والماء والتراب والإنسان والحيوان والنبات وكل شيء.

وسائل وركائز تحقيق الأمن الاجتماعي:

أولاً/ وسائل الأمن الاجتماعي:

1. **وسائل معنوية:** تعتمد هذه الوسائل على التوجيه العام والتربية الرشيدة والفكر السليم والإرشاد الدائم والدعوة إلى الخير وغرس القيم الأخلاقية النبيلة واصدار التشريعات والأنظمة التي توضح حقوق الأفراد والواجبات التي تؤدي بمن يخالفها أو يخرج عنها ويأتي الإيمان والعقيدة في قمة هذه الوسائل المعنوية التي توفر الأمن الخاص والعام.
2. **وسائل مادية:** تتمثل في الأجهزة والمؤسسات والوزارات التي تنشئها الدولة لرعاية الأمن وتوفيره والحفاظ عليه ومراقبة الأنشطة التي تخل به وملاحقة الأفراد والفئات والأفراد الذين يخرجون عليه، وتأتي الدولة في قمة هذه الوسائل التي تأسست أصلاً لهذا الهدف ثم وزارة الداخلية للحفاظ على الأمن الداخلي، ووزارة الدفاع لحماية الوطن من كل عدوان خارجي ويساعد على ذلك أيضاً العديد من المؤسسات الأخرى في المجتمع.

ثانياً/ ركائز الأمن الاجتماعي:

1. **إشباع الحاجات الضرورية للأفراد:** لابد من احترام كرامة الإنسان وهذا يتطلب توفير الآليات والوسائل اللازمة لصناعة الأمن الاجتماعي بكل جوانبه المختلفة، وتعد تلك الوسائل من الأولويات التي تعير لها المجتمعات أهمية كبيرة للحفاظ على لحمتها وأمنها، فالهدف الأسمى للاجتماع الإنساني هو تحقيق التكامل الاقتصادي، يقول ابن خلدون: (إن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغداء، ولابد له من اجتماع العدد الكبير من أبناء جنسه ليحصل على القوت له ولهم). ومن أجل ضمان أمن اجتماعي راسخ في أي مجتمع ينشد الرفاهية الاقتصادية لمواطنيه فإنه يتطلب وضع حلول جذرية لمؤشرات الفساد والنهب والسلب والجهوية والتخلف التي قد تعرقل مسيرة النهوض والتنمية فيه كسوء إدارة القطاع العام والخاص، وتدني المستوى المعيشي العام وسوء استخدام الموارد الاقتصادية القائمة وتفاقم الديون الخارجية والتبعية الاقتصادية. وبما أن المجتمع هو مجموع من الأفراد لهم حاجات أساسية يسعون إلى تحقيقها ليرغدوا بالعيش الآمن، لذلك فإن فقدان أحد الحاجات الأساسية للفرد مثل الدخل الشهري أو الوظيفة قد يؤدي إلى انحراف الأفراد في سبيل الوصول إلى تحقيق غاياتهم، لذلك يجب على الدولة أن توفر الحاجات الأساسية لأفرادها للحصول على مجتمع أكثر انسجاماً وأمناً وبهذا يصبح الفرد في الدولة أحد أسباب نجاحها بل هو السبب الرئيس في ذلك. لهذا فالمستوى المعيشي يتناسب تناسباً طردياً مع طبيعة العمل الذي يؤديه الفرد، فكلما كان العمل مرموقاً أصبح المستوى المعيشي أفضل للفرد، وهذا ما ينعكس إيجابياً على أسرته والمجتمع. لهذا ركزت نظرية (ماسلو) على أهمية إشباع الحاجات الضرورية التي يشعر بها الفرد بوصفها محركاً دافعاً لسلوكه، والتي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية مروراً بالأمان وانتهاءً بالحاجات الاجتماعية، مع ضرورة تأكيد أن عدم إشباعها لمدة طويلة يؤدي إلى إحباط وتوتر حاد، ويسبب آلاماً نفسية واجتماعية.
2. **إيجاد بيئة تساعد الفرد على الاندماج وقبول الآخر:** فالاندماج الاجتماعي هو إزالة الحواجز بين الجماعات المختلفة للعيش والتكيف الاجتماعي بشكل متناغم ومتضامن بهدف تسهيل انخراط الفرد في منظومة اجتماعية متوازنة داخل المجتمع، وبهذا يترابط الاندماج الاجتماعي

مع ما تنظر إليه النظرية التفاعلية الرمزية من أن التفاعل ينشأ بين مختلف العقول والأفكار والمعاني، ويستند إلى حقيقة مغزاها أن يأخذ الفرد أو الجماعة دورهما في الاعتبار مع استيعاب وجود الآخرين، وعلى هذا النحو يمكن صياغة صورة المجتمع الإنساني التي تعد تعبيراً صادقاً عن التساند والاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات، ومن هنا تأتي أهمية سياسة تفعيل الاندماج الاجتماعي في ظهور ثقافة التسامح ونبذ العنف والاحترام المتبادل بين فئات المجتمع، وسيادة مفاهيم الحرية في شكلها الإنساني والثقافي، وتجاوز الهويات الفرعية الضيقة التي تغلب هوية العصبة على مفهوم الدولة والوطن، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل ذلك لا يمكن أن يتأسس بمعزل عن تطور المجتمع المدني الذي ما يزال يعاني من سيطرة الدخلاء عليه ثقافةً وسلوكاً ومعرفةً، وبناءً عليه يمكن تجاوز مرحلة الانقسام والتفكك وعدم الاستقرار بما يوجب قدراً كبيراً من العقل والحكمة، بهدف إعادة بناء النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية وإشاعة مبدأ التعايش السلمي بين الأفراد عن طريق تحريض أفراد المجتمع على سيادة مفهوم العدالة والمساواة التي يجب أن تسود وإشاعة مفاهيم ثقافة الحوار والتسامح والتقارب في العلاقات واحترام تقبل الطرف الآخر والرأي العام والابتعاد عن خطابات الكراهية المجزئة للبناء الاجتماعي.

3. **تحقيق العدالة الاجتماعية:** إن المساواة أمام القانون، وعدم التمييز بين مواطن وآخر من أهم الأمور التي تحقق العدالة الاجتماعية لما لها من دور مؤثر وفاعل في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي وتحجيم الشعور بالظلم وضبط الأمن ومن ثم فإن عدم المساواة في تطبيق الأنظمة القانونية يخلق مناخاً مشحوناً بالخوف والكراهية والشعور بالاحتقان ولهذا فإنه من أولويات أية سلطة سياسية تسعى إلى ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار يتمثل بتأمين المساواة لمواطنيها أمام القانون (مي بشارة،2001: 123). وفي ضوء ذلك فالعدالة الاجتماعية تعني التوزيع العادل والمنصف لموارد المجتمع المادية والمعنوية باعتبارها ملكاً لجميع الأفراد، فالقيم المادية هي المال والمناصب العامة، أما القيم المعنوية فهي تشمل الحريات والحقوق التي يستطيع الأفراد تطويرها، وقد أطلق بعض الباحثين على مجموع أصناف هذه القيم اسم السلع

السياسية قياساً بالسلع التجارية، وعليه فإن النظام الاجتماعي المتزن هو ذلك النظام الذي يوزع السلع المختلفة بصورة متوازنة بين الجميع.

4. **التوافقات السياسية واستقرار الأوضاع الأمنية:** إن مفهوم الاستقرار في العلوم الاجتماعية يطلق على ثبات الوضع الاجتماعي الذي يحدث فيه تغيير مفاجئ وبعبارة أخرى عدم حدوث تغيير مقصود من المجتمع نفسه أو من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه فيفقد حاله، وقد يخرج عن حالة الاستقرار والثبات التي كان عليها إلى حالة عدم الاستقرار والإرباك في مؤسساته الاجتماعية التي يسعى من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي (الجيلاني،1997: 320). ومن أجل تحقيق الأمن الاجتماعي لابد من تحقيق الطمأنينة للمواطنين، وأن يكون بمقدورهم التنقل بحرية تامة داخل وطنهم من دون خوف أو اعتداء أو سطو أو قتل أو إيذاء، وبإمكانهم النطق بما يفكرون به من دون إرهاب أو تسلط من الآخرين، وأن يتمتعوا بحقوقهم المدنية والسياسية والفكرية كافة دون عوائق.
5. **تطبيق برامج وخطط التنمية المستدامة:** التنمية المستدامة تعني النمو الذي يشهده المجتمع بواقع ثقافة الفرد وقدرته على تنفيذ الأدوار والمهام التي تقع على مسؤولياته باعتباره فرداً ناضجاً فكرياً وثقافياً، لذا فإن التنمية المستدامة تعني الاستثمار في رأس المال البشري وقد تعتمد قوة المجتمع وقدرته على النهوض بواقعه على كفاءة وخبرات أفراده، فمحاولة التخلص من الفقر والاستعباد الاجتماعي من أولويات التنمية المستدامة، وبذلك فإن مكافحة الأمور لا ترتبط بالسياسات الاقتصادية فحسب بل تتطلب تحقيق تنمية اجتماعية تمكن أفراد المجتمع من أسباب القوة عن طريق زيادة المؤسسات الاجتماعية التي تتميز بالشمولية والتماسك والاستقرار والمرونة، وبهذا فإن المنهج التكاملي من الأمور الحاسمة لبعض القضايا الحافلة بالتحديات، فمنها التنمية المستدامة التي تسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً، والأمن الاجتماعي من الأهداف الرئيسة التي يسعى لتحقيقها.

وظائف الأسرة:

تُعد الأسرة النواة الاجتماعية الأولى لأي مجتمع إنساني وركيزة من أهم الركائز الاجتماعية التي تعمل على تكوين المجتمع واستمرارها من خلال مهام عدة تقوم بها لخلق جيل من الأفراد يسهم في البناء وتحقيق الأمن والاستقرار ومن هذه الوظائف التي تقوم بها الأسرة هي:

1- **الوظيفة التربوية:** وهي قيام الأسرة بدور التنشئة لأفرادها التي تستهدف التنشئة الدينية، والاجتماعية، والسياسية، التي تضمن حقوق الطفل وكيانه.

2- **الوظيفة الاجتماعية:** أن تقوم الأسرة بصقل أفرادها كل النظم والقواعد الاجتماعية، ودور الأفراد اتجاه المجتمع والآخرين، من خلال سلسلة من القواعد والعادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير إلى ثقافة المجتمع.

3- **الوظائف الاقتصادية:** وهي تعليم الأفراد طرق الكسب، والادخار وإشباع جميع الجوانب الاقتصادية من خلال العمل لتحقيق الأمن الاقتصادي. وعلى حد تعبير عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا (مارشال موس) أن للعمل أبعاداً متعددة منها البيولوجية المتمثلة فيما يبذله الإنسان من طاقة جسدية عن قيامه بالعمل، ومنها النفسي ذو الارتباط الوثيق بشخصية العامل ومختلف انفعالاته وتفاعله مع مكان العمل ومحيطه، ومنها اجتماعي ذو صلة بشبكة من العلاقات الاجتماعية التي حصلت بين الافراد الموجودين داخل مجالات العمل، كما أنه بمنزلة عملية ديناميكية تنجز بين الإنسان والطبيعة تتم عن طريق التقنية، وبذلك يكون جملة من الأنشطة ذات الأهداف الإجرائية ينفذها الإنسان على المادة بواسطة عقله ويده عن طريق الآلة وتسهم تلك الأنشطة في تطوير أوضاع الإنسان وخدماته الأمنية(التايب،2011: 15).

4-**الوظائف الروحية والنفسية:** وهي إشباع رغبات الأفراد وحاجاتهم العاطفية كالحب، والعطف والاحتواء.

5-**وظيفة الحماية:** وهي أن تقوم الأسرة بوظيفة حماية أبنائها من كل ما يواجههم من أخطار سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع.

مقومات الأسرة:

لكي تتمكن الأسرة من القيام بوظائفها وتأدية أدوارها بوصفها مؤسسة اجتماعية لابدَ أن تتوفر لها مجموعة من المقومات الأساسية التي لا غنى عنها، ويعتمد نجاح الأسرة أو فشلها في تحقيق التوافق الاجتماعي اعتماداً كلياً على مدى تكامل هذه المقومات وترابطها ومنها:

1- **المقومات الاقتصادية:** وهي أن توفر الأسرة العديد من الاحتياجات الضرورية لأفرادها، وطلب لحمايتهم من الانحراف والفقر والتفكك والتشرد، كتوفير المسكن الملائم والصحي، وتوفير مدخولٍ متوسطٍ يلائم كل الاحتياجات، والتصدي للازمات الاقتصادية.

2- **المقومات الصحية:** تُعد الأسرة أداة طبيعية تعمل على تحقق إنجاب النسل واستمرار حياة المجتمع، وهي الوسيلة التي تنتقل من خلالها الحقائق الوراثية من جيل لآخر، ولا جدال في أن سلامة المجتمع في سلامة الأبوين الصحية التي تؤدي إلى نسل سليم.

3- **المقومات الاجتماعية:** إن الحياة الأسرية تقوم على التكيف المتبادل بين الأدوار الزوجية من ناحية الاشباعات الجنسية والعواطف الودية والصداقة والديمقراطية أو المشاركة في السلطة وتقييم العمل عندما يتحول الزوجان نحو الأبوة تبدأ المسؤوليات المشتركة تجاه الأبناء بمستوى كل العلاقات التي كانت قائمة من قبل في علاقة الزوجين.

4- **المقومات الدينية:** يبين الدين في أي مجتمع حقوق الأفراد وواجباتهم، ويربط هذه الالتزامات بالقوة، العليا المسيطرة على البشر التي تستطيع أن توقع العقاب على كل من تجاوز حدوده ويتعدى على حقوق الآخرين كما يستطيع أن يثبت المحسن الذي يكبح شهواته (حجازي: 2015، 45).

الخاتمة:

إن الفطرة الإنسانية تقتضي الاجتماع ومتى وجدت جماعة من الناس تعين أن تقوم فيها سلطة حاكمة ترعى مصالحهم وتحقق الأمن فيهم فيكون من واجب أولياء الأمور فيها وبحكم ولايتهم أن يحققوا لكل من يقيم تحت سلطانهم الأمن على نفسه وعرضه وماله، سواء أكان من المواطنين أم من المقيمين، فأمن المجتمع هو أساس أمن الأسرة إذ إن الأسرة لا يمكن لها ومهما اجتهدت أن تبقى بعيدة عن المجتمع فهي تتأثر به ويبقى أمنها مرهوناً بأمن المجتمع، فالاطمئنان وعدم الخوف والاستقرار في نواحي الحياة وأساسياتها من صحة واقتصاد وتعليم وغيرها، من عناصر الأمن الاجتماعي، هي حجر الزاوية في نجاح التنمية الشاملة للمجتمعات. فالأمن الاجتماعي يحقق تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد والمجتمعات، ونشر العدل والمساواة بين أفراد المجتمع، وتوطيد الترابط الاجتماعي، وتعميق حب الانتماء للوطن والهوية الوطنية، وكلما كانت الدولة تعمل على تطبيق القوانين التي تحمي الأفراد والمجتمعات على أرض الواقع، تحقق الأمن الاجتماعي، والأمن الاقتصادي، والصحي وغيرها، وبهذا يتحقق الهدف الرئيس للأمن الاجتماعي، الذي نصبو إليه، وهو استقرار المجتمع وزيادة قدرته على تقديم الخدمات لأفراده وتحسين مستويات معيشتهم، ما يوضح مدى أهمية الأمن الاجتماعي في بناء مجتمع متطور ومتكامل ومزدهر، فينعكس ذلك على تحقيق أمن سياسي قوي يقود الدولة إلى مكانة دولية كبيرة من خلال اقتصاد مؤثر، وقوة مجتمعية فعالة، وإذا كان الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها فإن القضية المركزية لعمليات التنمية هو تحسين مستوى معيشة البشر المتمثل بإشباع حاجاتهم الأساسية، وهذا بطبيعة الحال يختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان لآخر، لأن الحاجات متنامية ومتغيرة ما دام المجتمع الإنساني في تطور وازدهار، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المجزي والدخل المتحقق من توفير القدرة على الشراء. وعليه فإن جهود التنمية المستدامة ولا سيما في بعدها الاجتماعي ينبغي أن تتركز على المناطق التي تمثل منبعاً للعنف وبؤراً ساخنة للتوتر، نظراً لشعور سكان هذه المناطق بالإقصاء والتهميش والإهمال من الحكومات المختصة، ونتيجة لذلك فإنهم يحملون روح النقمة عليها بسبب ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية السيئة المتجلية بالاكتظاظ السكاني والأبنية المتهالكة المفتقرة لأبسط مقومات الصحة

العامة، والأزمات المتتالية ناهيك عن قلة فرص العمل والتعليم، فالاندماج الاجتماعي والعيش المشترك والتسامح ونبذ الخلافات من أبرز العوامل التي يرتكز عليها الأمن الاجتماعي، الذي يؤدي إلى استقرار النظام العام في المجتمع إذ يجعل أفراده أكثر انسجاماً وتوافقاً بين كل أطيافه. فهناك تناسب طردي بين الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار ذلك أن عدم الاستقرار والتوترات والانقسام السياسي يؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار بشكل عام ما يسبب في توقف عجلة النمو والتطور والازدهار والرخاء وانتشار ثقافة السلب والنهب وانتشار خطاب الكراهية في القطاعات الحيوية في المجتمع منها الأمنية والصحية والاقتصادية والتربوية والصناعية، ومن ثمّ تؤثر بشكل مباشر في الأوضاع المعيشية للفرد والأسرة وهذا ما يمكن مشاهدته في المجتمع الليبي خلال السنوات الأخيرة.

المراجع:

البناء، ذكرى جميل، العائلة والأمن الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 122 يونيو، 2012.

التايب، عائشة، النوع وعلم الاجتماع العمل والمؤسسة، منظمة المرأة العربية، القاهرة، مصر، 2011.

الجيلاني، يحي بن الحاج، قاموس الألفبائي، بيروت، الأهلية للنشر، 1997.

الحسن، إحسان محمد، دور الأسرة العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية، شؤون عربية، مجلة شهرية تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 98، تونس، 1999.

الحسني، عزيز أحمد، الأمن الأسري–المفاهيم–المقومات–المعوقات: دراسة ميدانية في مدينة صنعاء، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، 2016.

الحربي، سليمان عبد الله، مفهوم الأمن ومستوياته وتهديداته، المجلة العربية السياسية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

الخادمي، نور الدين، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 42، 2021.

العوجي، مصطفى، الأمن الاجتماعي مقوماته، تقنياته، وارتباطه بالتربية المدنية، مؤسسة نوفل: 1983.

المعجم الوجيز معجم اللغة العربية، الهيئة العامة للشؤون الأسرية، مصر، ط1، 1992.

الفار، عبد القادر، المدخل لدراسة العلوم القانونية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

بصيلة، نجيب، السياسة الاجتماعية والاستجابة للاحتياجات الأساسية للإنسان على ضوء نظرية ماسلو، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد1 مارس 2021.

حجازي، مصطفى، الأسرة وصحتها النفسية–المقومات الديناميات والعمليات، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط11، 2015.

عدلي، عصمت، علم الاجتماع الأمني، الأمن والمجتمع، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، مصر 2001.

غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979.

مي بشارة، عز، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

مدكور، إبراهيم، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1975.

هويدي، أمين، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، 1975.

قراءة في كتاب:

(اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية)

جون ج. ميرشايمر- ستيفن م. والت*

د. طه محمد والي*

فكرة الكتاب:

يركز الكتاب على نفوذ اللوبي اليهودي على السياسة الخارجية لأمريكا، وتأثيره السلبي في المصالح الأمريكية؛ فهو فرصة لتقديم بيان أكثر دقة وتفصيلًا وتحديدًا للوبي، ونقاشًا أكثر استفاضة لدور المسيحية الصهيونية، وسردًا أوسع شمولا لتطور اللوبي عبر الزمن؛ كما يرد الكتاب على الانتقادات التي رفعت ضد المقالة المنشورة، وأيضا معالجة الأثر الضار في المصالح الأمريكية والإسرائيلية، ومعاينة أحداث حرب العراق ولبنان، والرؤية لإيران وسوريا؛ كذلك عدّ الكتاب فرصة لمناقشة كيف يجب على أمريكا تقديم مصالحها في الشرق الأوسط؟ وكيف يجب على الأمريكيين وبقية شعوب العالم ودوله التفكير في شأن اللوبي الموالي لإسرائيل؟

أسئلة الكتاب:

في وقت مبكر من يناير 2007م من انتخابات الرئاسة الأمريكية أعلن أربعة مرشحين دعمهم لإسرائيل في مؤتمر هرتزليا الإسرائيلي السنوي حول قضايا الأمن، فكانوا يتنافسون حول من سيكون أكثر حدة في الدفاع عن الدولة اليهودية.

الأسئلة المطروح هنا هي: ما الذي يفسر هذا السلوك؟ لماذا يوجد هذا الحد الضئيل من الاختلافات بين أولئك الطامحين إلى الرئاسة فيما يتعلق بإسرائيل، بينما توجد اختلافات عميقة فيما بينهم تقريبا حول قضية مهمة أخرى تواجه أمريكا؟ لماذا تحصل إسرائيل على براءة ذمة من المرشحين الرئاسيين في الوقت الذي ينتقد مواطنوها سياساتها الراهنة؟ لماذا تحظى إسرائيل عنوة عن غيرها من دول العالم على مثل هذه المراعاة المسطرة من القادة السياسيين الأمريكيين؟

---

* جون ميرشايمون وستيفن والت، **اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية**، الولايات المتحدة، فارار وستراوس وجيرو، 2007.

* د. طه محمد والي. الجامعة الأسمرية، ليبيا- زليتن.

فرضية الكتاب:

إن إسرائيل تشكّل ورقة استراتيجية حيوية لأمريكا، فهي شريك لا يمكن الاستغناء عنه في الحرب على الإرهاب، وأيضًا ورقة أخلاقية كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تشارك القيم الغربية نفسها.

بالمقابل هناك تغير في الموقف الأمريكي بعد الحرب الباردة يرى أن إسرائيل أصبحت عبئًا استراتيجيًّا على أمريكا، وأن القضية الأخلاقية الملزمة لعلاقة أمريكا أصبحت قابلة للتمحيص مع إسرائيل، ومن ثم فالسبب الحقيقي لدعم إسرائيل والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدتها في حال تعرض وجودها للخطر، لا يقوم على أساس أخلاقي فقط، بل يكمن في قوة اللوبي الإسرائيلي داخل معظم مراكز القرار في الإدارة الأمريكية، المشكّل من مجموعة مصالح قوية مؤلفة من يهود وأمريكيين معا، هدفها المتعارف عليه دفع قضية إسرائيل داخل أمريكا، والتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال وسائل يعتقد أعضاؤها أنها مفيدة للدولة اليهودية.

رؤية الكاتبان لإسرائيل وعلاقتها بأمريكا:

إنّ التساؤل حول ممارسات اللوبي الإسرائيلي وتشاعبه قد يبدو للبعض معادلة للتشكيك في شرعية إسرائيل نفسها، أو تحاملًا ضمنيًّا ضد إسرائيل، بل على العكس، فتاريخ الشعب اليهودي ومعايير حق تقرير المصير توفر تبريرًا كافيا للدولة اليهودية، كما على الولايات المتحدة أن تبقى على استعداد لأن تهبّ لنجدة إسرائيل، إذا ما تعرض بقاؤها للخطر، لكن على الرغم من التركيز الأساس على الواقع السلبي للوبي اليهودي على الساحة الخارجية الأمريكية، فإن نفوذه أصبح مضرًّا بإسرائيل أيضًا، وفي المقابل فإن التاريخ الطويل من الاضطهاد، يبين أنّ اليهود الأمريكان حساسون تجاه أي تصرف يبدو فيه كأن أحدا ما يلومهم على ما يصيب السياسات من انحراف، كما أنه من المشروع تمامًا أن يكون لأي أمريكي ارتباط بدولة أجنبية، بل من المسموح أن يمتلك الأمريكيون جنسية مزدوجة، وأن يعملوا في جيوش أجنبية، بشرط عدم عداء هذه الدولة لأمريكا.

ويقرّ الكاتبان –أيضاً– أن اللوبي ليس بدسيسة أو مؤامرة، فهو منخرط في سياسات مجموعات المصالح القديمة العهد، وفى المسعى نفسه الذي تسعى إليه مجموعات مصالح أخرى.

هدف الكتاب:

يهدف الكتاب إلى تسليط الضوء على حجم المساعدات غير العادية المقدمة من قبل الولايات المتحدة إلى إسرائيل، وأن اللوبي هو السبب الرئيس لهذا الدعم، وأن هذه العلاقة غير المشروطة التي لا تخضع للنقد ليست من المصلحة القومية الأمريكية.

محتويات الكتاب:

الفصل الأول: (المحسن الكبير)

يتناول هذا الفصل توصيف المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها أمريكا إلى إسرائيل، بالإضافة إلى المساندة الدبلوماسية التي وفرتها أمريكا في مراحل الحرب والسلم التي مرت فيها الدولة العبرية.

إن هذه الأموال التي يقدمها دافعو الضرائب قد دعمت تطور الاقتصاد الإسرائيلي، وأنقذته من أزمات مالية، أما المساعدات العسكرية فقد قوّت إسرائيل زمن الحرب، وساعدتها على الحفاظ على سيطرتها العسكرية في الشرق الأوسط (حتى عام 2005 بلغت المساعدات الاقتصادية لإسرائيل 154 مليار دولار معظمها منح مباشرة بدلًا من قروض)، وهنا يؤكد النائب الديمقراطي "لي هاملتون"(أن الرقم السنوي يفوق في الواقع 4.3 مليار دولار، وهذا يرجع إلى أن الإدارة الأمريكية تنتهي بدفع فوائد إضافية لإسرائيل عندما تعيد إسرائيل استثمار الجزء الذي لم تصرفه في سندات الخزانة الأمريكية، فمثلًا هذا التحول المبكر للتمويل العسكري الخارجي مكن إسرائيل بدءا من عام 2004م من كسب نحو 600 مليون دولار فوائد إضافية)، كما أن إسرائيل في أوقات الأزمات تحصل على معونات ومساعدات (مثلا: إقناعها بتطبيق اتفاق 1975م لفصل القوات بين مصر وإسرائيل مقابل ضمان حاجات إسرائيل من النفط في حالة الأزمة، أيضا دُفِعَ مبلغ 1.2مليار دولار مقابل دعم تطبيق اتفاق "واي بلانتيشن" لعام 1998م الذي وافقت إسرائيل بموجبه على الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية، ومليار دولار إضافية من التمويل العسكري الخارجي في 2003م لمساعدة إسرائيل على الاستعداد للحرب مع العراق، ثم وافقت أيضا في العام نفسه على جولة ثانية من ضمانات القروض بما مجموعه نحو تسعة مليارات دولار لمساعدة إسرائيل على الاستعداد للحرب مع العراق والتعامل مع أزمة اقتصادية متمادية، وتغطية الكلفة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية).

كذلك تحصل إسرائيل، إضافة إلى المساعدات الحكومية المدعومة، وضمانات القروض، على ما يقدر بملياري دولار سنويًا من الهبات الشخصية من المواطنين الأمريكيين، نصفها تقريبا مدفوعات مباشرة، والنصف الآخر من خلال شراء سندات دولة إسرائيل.

في المقابل، يمكن وضع المساعدة الأمريكية لبعض الدول العربية ضمن سياق خدمة إسرائيل أيضا، كمصر والأردن، مكافأة على حسن السلوك، بتوقيع معاهدتي سلام معها، فمصر حصلت على 1.320 مليار دولار عام 1975م لفصل القوات، ارتفعت إلى 2.3 مليار دولار عام 1978م، ثم ارتفعت عام 1979م إلى 5.9 مليار، وبقيتْ بعد ذلك مليارا دولار سنويا. أما الأردن فقد حصل على 76مليون دولارا عام 1994م، وإعفاء للدين لدى أمريكا البالغ 700 مليون دولار، تمّ منذ عام 1997م.

أما الدعم العسكري، فإسرائيل لا تحصل على الباب الأول من الأسلحة الأمريكية، كالقنابل الذكية، وطائرات إف 15، وإف 16، بل أصبحت مرتبطة بالمؤسسات الدفاعية والاستخبارية الأمريكية، عبر حيز متنوع من الاتفاقات الرسمية، والروابط غير الرسمية، بل كان هناك إمدادات بنحو ثلاثة مليار دولار لتطوير أسلحة، كالطائرات والدبابات والصواريخ (مثال: مذكرة التفاهم الأمني مع أمريكا ضد السوفيات عام 1981م، والتدريبات العسكرية عام 1984م، والمشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية عام 1986م، والشراكة الوثيقة معها عام 1988م)، أيضا الاشتراك في مشاريع البحث والتطوير المشتركة، والمبادرات الأمريكية المناهضة للإرهاب، التي طورت عام 1996 بالخط الساخن بين وزارتي الدفاع، ومشروع تخزين الإمدادات العسكرية في إسرائيل لعام1989م، لتحسين قدرة البنتاغون على الرد سريعا على أية أزمة إقليمية – هنا يمكن استخدامها من قبل القوات الإسرائيلية في الحالات الطارئة، وقد استخدمت هذه المخزونات في حرب لبنان عام 2006م– بل وصل بإسرائيل القيام بأعمال معاكسة للمصالح الأمريكية، حيث باعت تكنولوجيا عسكرية أمريكية لأعداء محتملين مثل الصين، كما تقود عمليات تجسس على الأرض الأمريكية، أو تستخدم الأسلحة الأمريكية بطرائق تنتهك القانون الأمريكي، مثل استخدام القنابل الانشطارية في حرب لبنان عام 2006م؛ في المقابل كانت تعرقل بدعم اللوبي حكومة ريغان ضد صفقة طائرات الأواكس المقترحة للسعودية في عام 1981م.

أما الدعم الدبلوماسي فما بين 1972م إلى 2006م استخدمت أمريكا حق النقض ضد 42 قرارا لمجلس الأمن ندد بإسرائيل، وخارج مجلس الأمن تدعم أمريكا إسرائيل بشكل روتيني، كلما قررت الجمعية العامة إدانتها، وكذلك في الوكالات الدولية، كالطاقة الذرية التي وقفت ضد قرار بإثارة مسألة الترسانة النووية الإسرائيلية.

يتضح من خلال الطرح السابق أن حجم المساعدات ونوعها لإسرائيل متشعبة، فهي لا تتوقف على الدعم المباشر اقتصاديا وعسكريا ودبلوماسيا في وأقات السلم أو الأزمات بل يتعدى ذلك إلى الآتي:

1- الاستثمار في الدعم الاقتصادي/ المالي نفسه للحصول على فوائد إضافية لإسرائيل.
2- الدعم الإضافي من جراء توقيع اتفاقية مع طرفٍ معادٍ للإسرائيلي أو مشاركتها أو مساندتها لحرب تخوضها الولايات المتحدة دوليًا.
3- الدعم الذي يأتي في شكل هبات من المواطنين بشكل غير رسمي.
4- تجاوز الدعم العسكري والارتباط مباشرة بالمؤسسات الدفاعية والاستخباراتية الأمريكية.
5- تعدّ إسرائيل قاعدة عسكرية متقدّمة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط لها القدرة على استخدام الترسانة العسكرية الموجودة على أراضيها في الحالات الطارئة.

الفصل الثاني: (إسرائيل: ورقة استراتيجية أو عبء)

يتفحص هذا الفصل الحجة التي تقول بأن إسرائيل تستحق الدعم غير المحدود؛ لأنها ورقة استراتيجية قيمة، التي ربما تكون صحيحة في أثناء الحرب الباردة، بينما الآن تشكل عبئًا استراتيجيًا، فعلاقة الدعم غير المشروط لإسرائيل يعقد علاقة أمريكا ببلدان أخرى حول العالم، ويكلّفها تحديات اقتصادية وسياسية باهظة.

- **إسرائيل ورقة استراتيجية (المبررات):**

جادل باحثون من أمثال أورغانسكى بأن إسرائيل أصبحت ورقة استراتيجية رئيسة في الحرب الباردة، وبأن المساعدة الأمريكية السخية تشكّل صفقة رابحة، إذا ما أخذت المكاسب التي حققتها لأمريكا في الاعتبار، وتؤكد الأيباك بأنها "شراكة استراتيجية عميقة تهدف إلى مواجهة التهديدات المشتركة للدولتين"، ثم يصف مشروع القرن الأمريكي للمحافظين الجدد إسرائيل بـ "أشد حلفاء أمريكا

غيرة ضد الإرهاب الدولي"، وتقول المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي إن "التعاون الأمريكي-الإسرائيلي الاستراتيجي يمثل عصرًا حيويًا في المعادلة الأمنية الشاملة للولايات المتحدة" بينما يرى الإسرائيليون أن المساعدة الإسرائيلية تدعم السلام الأمريكي في شرق المتوسط، كما أنها حليف استراتيجي بسبب موقعها الاستراتيجي واستقرارها السياسي، بالإضافة إلى قيمتها التكنولوجية والعسكرية، أيضًا يقال إن الدعم الراسخ لإسرائيل هو انعكاس للمصالح الاستراتيجية الأمريكية العليا خاصة إبان الحرب الباردة، رغم أنها لم تكن ذات ورقة استراتيجية عند إنشائها عام 1948م نتيجة لضعفها وتعرضها للتهديد، وكان دعم قرار التقسيم ليس مطلبًا استراتيجيًا، بل هو تعاطف حقيقي مع المعاناة اليهودية، وقناعة دينية معينة بأنه من المرغوب فيه السماح بعودة اليهود إلى موطنهم القديم، لكن منذ تحقيق الانتصارات الإسرائيلية في حروبها ما بين عامي 1948- 1967م التي أذهلتهم وجعلت الإسرائيليين يقرّون بإمكانية قيمتهم حليفًا استراتيجيًا، ومن ثم رأى رئيس الولايات المتحدة السابق نيكسون في الدعم المتزايد لإسرائيل وسيلة فعّالة لمواجهة النفوذ السوفياتي عبر المنطقة، واتخذ صورة إسرائيل، بوصفها ورقة استراتيجية جذورها في السبعينيات (بعدما أثمرت في قطع الرئيس المصري السابق أنور السادات علاقته مع السوفيات، واصطف مع أمريكا، أيضا في إعطاء أمريكا معلومات استخبارية حول القدرات السوفياتية، كذلك التنسيق مع خبراء إسرائيليين حول مكافحة الإرهاب).

إسرائيل عبءٌ استراتيجيٌ على لولايات المتحدة:

دفع التزام أمريكا بإسرائيل بعض الدول العربية، مثل (مصر وسوريا والعراق) إلى أحضان موسكو، كما أن هذا أذكى أيضًا الصراع العربي الإسرائيلي، ومنع التقدم في اتجاه التسوية، وأسهم في نشوء العداء لأمريكا في العالمين العربي والإسلامي في الستينيات والسبعينيات، وفى بروز التطرف العربي والإسلامي، كذلك أسهم دعم إسرائيل في حظر النفط إبان حرب أكتوبر، وخسارة أمريكا 48.5 مليار دولار عام 1974م، كما أصبحت إسرائيل ثقلا استراتيجيًا في حرب الخليج لعام 1991م، فأقصى ما ترغب فيه أمريكا من إسرائيل عليها البقاء خارج النزاع.

عليه، فإن مساهمات إسرائيل في الحرب الباردة مفيد، لكن يجب عدم المبالغة في أهمية قيمتها الاستراتيجية؛ وهذا الأمر خلص إليه العالم السياسي برنارد ريتش من جامعة جورج واشنطن عام

1995م، إذ قال إنّ "لإسرائيل أهمية عسكرية واقتصادية محدودة للولايات المتحدة.. إنها ليست دولة حيوية استراتيجيًّا".

مبررات استمرار الدور الاستراتيجي الإسرائيلي ما بعد الحرب الباردة والرد عليها:

استغلت إسرائيل أحداث سبتمبر لتبرير استراتيجي رئيس للدعم الأمريكي لإسرائيل بوصفهما أصبحتا الآن شريكتين ضد الإرهاب، وبوصف السند العقلاني الجديد أنهما عرضة لتهديد المجموعات الإرهابية نفسها، ومن خلال زمرة من الدول المارقة تدعم المجموعات، وتسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل، وبأن مرد هذا العداء لإسرائيل والولايات المتحدة هو النفور من قيم الغرب اليهودية المسيحية، وثقافته ومؤسساته الديمقراطية. وهنا على واشطن إطلاق يدها في التعاطي مع الفلسطينيين وحزب الله – يقول رئيس وزراء إسرائيل السابق شارون في زيارته لأمريكا بنهاية عام 2001م "أنتم في أمريكا تخوضون حربًا ضد الإرهاب، ونحن في إسرائيل نخوض حربا ضد الإرهاب، إنها الحرب نفسها"، أيضا يؤكد رئيس الوزراء السابق نتنياهو لمجلس الشيوخ الأمريكي عام 2002م "إذا لم يتم وقف الإرهاب لدينا؛ فإنه سوف يتوجه إليكم، أيضًا في عام 2006م، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود أولمرت أمام الكونغرس" أن بلدينا لا يتشاطران فقط الخبرة والألم من الإرهاب، بل نتشارك أيضًا في الالتزام والتصميم على مواجهة الإرهابيين الغاشمين الذين أخذوا هؤلاء الأناس الأبرياء منا ".

في الطرف الأمريكي، وجدت هذه الرواية تفاعلًا لدى صناع القرار في الولايات المتحدة (مثلًا: يقول المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: لماذا على أمريكيا الاستمرار في دعم إسرائيل بعد 9/11؛ ويرد بأن هناك قيمًا مشتركة بيننا، وتهديدًا مماثلًا للإرهاب لبلدينا، بينما السيناتور تشارلز شومر في ديسمبر 2001م يشبّه منظمة التحرير الفلسطينية بطالبان، وعرفات بالملة عمر، بالنسبة لأمريكا)، كانت نتائجه تمرير الكونغرس قرارين شبه متطابقين، يعلنان أن أمريكا وإسرائيل منخرطتان الآن في كفاح مشترك ضد الإرهاب.

إنّ السند العقلاني الاستراتيجي الجديد "الإرهاب" بأن الإرهابيين الذين هاجموا أمريكا في 9/11 يشكلون جزءا من حركة عالمية حسنة التنظيم، تستهدف إسرائيل أيضا، هذا أمرٌ مغلوطٌ؛ لأن الإرهاب ليس منظمة أو حركة أو عدوًّا يمكن مهاجمته، كما أن حزب الله وحماس لا يهاجمان أمريكا؛ لأن

أهدافهم محلية ضد إسرائيل، كما أن ابن لادن لم يرتبط بالمجموعات الفلسطينية، بل استغل القضية فقط لكسب التأييد العالمي، كذلك تعد منظمة التحرير ذات توجه علماني ووطني، أما عن أعمال المنظمات الفلسطينية، فهي جاءت ردّ فعل على الحملة الإسرائيلية الطويلة لاستعمار الضفة وغزة واحتلالهما.

بناء على هذا السند العقلاني الواقعي؛ فإن ما تواجهه أمريكا من إرهاب سببه دعمها الطويل لإسرائيل وسياساتها الوحشية تجاه الفلسطينيين، وأيضا دعمها للأنظمة العربية الدكتاتورية، وتدخلاتها العسكرية المتكررة في المنطقة؛ كل هذا خلق صورة سيئة لأمريكا، وتعاطفًا مع القاعدة، ففي مسح أجري عام 2004م في الأردن بين أن 3 % يحملون صورة طيبة لبوش، وأن 55 % لابن لادن، كما استنتج تقرير 2004م لمجلس العمل الدفاعي في البنتاغون أن: المسلمين لا يكرهون حريتنا، بل إنهم بالأحرى يكرهون سياستنا " في أبريل 2004م، بعث 52 دبلوماسيًّا برسالة إلى طوني بلير قائلين إن النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين" "سمم العلاقات بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي"، في دراسة للحزبين في ديسمبر 2006م تقر بأنه "لن يكون في وسع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط إلا إذا أعطت الأولوية لحل النزاع العربي الإسرائيلي".

الخلاصة، أن معاملة إسرائيل على أنها حليف مهم في الحملة ضد الإرهاب، وضد خليط من الديكتاتوريات الشرق أوسطية مبالغ فيه؛ لأن قيمتها تراجعت منذ نهاية الحرب الباردة، وأن الدعم لإسرائيل يقوّض علاقة أمريكا بحلفائها الآخرين، ويلقي الشك على رؤيتها الأخلاقية، كما أن إسرائيل لا تتصرف أحيانا بوصفها حليفًا، وتتعامل مع أطرف معادية للولايات المتحدة، مثل إيران والصين ومدهما بأسلحة متطورة، إضافة إلى تجسسها على أسرار عسكرية أمريكية.

الفصل الثالث: (قضية أخلاقية متراجعة)

تعد الأسس العقلانية والأخلاقية والعقائدية الداعمة لموقف إسرائيل من قبل صناع القرار الأمريكي الذي قبلها مثل اشتراكهما في قيم الديمقراطية، بمنزلة دعاية لتبرير المستويات غير العادية من المساعدة غير المشروطة، ما يشكل تبريرا غير إيجابي؛ يقول الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي "شاي فلدمان" إن علاقة أمريكا بإسرائيل نابعة من تعاطف ما بعد المحرقة، والقيم السياسية المشتركة وصورة إسرائيل المستضعفة، والروابط الثقافية المشتركة، ودور الديانة اليهودية في السياسات

الأمريكية؛ كما تحدث بوش في المؤتمر السنوي للأيباك في مايو 2004م مستحضرًا المواضيع الأخلاقية لدعم إسرائيل: (كلانا ولد من صراع وتضحية، وأنشأنا معا على أيدي مهاجرين هاربين من الاضطهاد الديني في ديار أخرى، وبنى كل منا ديمقراطية حيوية على قاعدة حكم القانون واقتصاد السوق، ونشأنا على معتقدات أساسية معينة: الله يراقب شؤون الإنسان، ويقدر كل حياة، وقد جعلت هذه الروابط منا حليفين طبيعيين)؛ وهذا ما دعمته طائفة للإنجيليين التي ترى في: إقامة إسرائيل نبوءة توراتية، وأن الله أعطى أرض إسرائيل لإبراهيم وذريته واليهود باستعمارهم الضفة الغربية إنما يستعيدون ما أعطاهم إياه الله، وبأن إقامة إسرائيل الكبرى حدث يؤدي للمعركة النهائية لنهاية العالم. أيضًا من المبررات الأخلاقية (أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة ومحاطة بأعداء كرسوا أنفسهم لتدميرها، بينما سلوك الفلسطيني رافض للسلام السخي من إسرائيل في كامب ديفيد 2000م واختاروا العنف.

لكن في المقابل، يعتمد السند العقلاني الأخلاقي إلى فهم معين لتاريخ إسرائيل، وكيف نشأت دولتهم؛ لأنها تستند إلى أساطير حول أحداث سابقة، كما أنهم إذا هم كانوا ضحايا في الماضي، فهم الآن جلادون ومحتلون وأقوياء عسكريًّا، وغير ديمقراطي اتجاه السكان العرب، ففي عام مايو 2003م بينت مؤسسة الديمقراطية الإسرائيلية أن 53% من الإسرائيليين يعارضون المساواة الكاملة للعرب، إلى جانب رفضهم منح الفلسطينيين دولة لهم، من خلال استمرارهم في فرض نظامها القضائي والإداري والعسكري في الأراضي المحتلة، ومن ثم فهي ديمقراطية لمواطنيها اليهود، وما يسوقه السند الأخلاقي بالاضطهاد من الغرب المسيحي والمحرقة التي أكسبتهم تعاطفًا في أن يكونوا دولهم ويلقون الدعم الأمريكي أغفل جرائمهم تُجاه الفلسطينيين؛ وبأن إنشاء دولتهم أظهر مدى التطهير العرقي للفلسطينيين، وفيما بعد في قمع الانتفاضات، وحروبها فيما بعد مع العرب.

الخلاصة، أن المبررات لدعم إسرائيل من قبل صناع القرار في الولايات المتحدة اعتمدت على قيم أخلاقية وعقائدية، مثل القيم الديمقراطية، والمشاركة في التاريخ والاضطهاد والنبوءات الدينية المشتركة في إقامة دولتهم، وبالقابل أغفلت المبررات العمل العدائي والحقوقي تجاه الفلسطينيين.

الفصل الرابع: (ما هو اللوبي الإسرائيلي؟)

هنا في هذا الفصل تُحدّد مكونات اللوبي وكيفية تطوره، وتأكيد أنه ليس حركة واحدة موحدة، بل مجموعة عناصر مختلفة أحيانًا على بعض المسائل، فهو يتضمن يهودًا وغير يهودٍ، بمن فيهم المسيحيون الصهاينة (المحافظون الجدد)، كما يُسلّط الضوء على المجموعات العربية الأمريكية أو ما يسمّى اللوبي النفطي، وضعف نفوذهم أمام ما يمارسه اللوبي اليهودي.

يعرف اللوبي بأنه ائتلاف لأفراد ومنظمات تعمل بنشاط لصياغة السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه موال لإسرائيل.

خصائص اللوبي الإسرائيلي وسماته:

1. اللوبي ليس حركة موحدة ذات زعامة مركزية، والأفراد والمجموعات الذين يشكّلون هذا الائتلاف الواسع يختلفون أحيانًا على مسائل سياسية محددة.
2. اللوبي ليس مؤامرة، بل يعمل في العلن، ولا يمكن تحديد حدوده بدقة.
3. ليست منظمة مركزية تراتبية ذات عضوية محددة، فلا توجد بطاقات عضوية.
4. هو ذو جوهر مؤلف من منظمات غايتها المعلنة تشجيع الإدارة الأمريكية والجمهور الأمريكي على توفير مساعدة مادية لإسرائيل، ودعم سياسات حكومتها.
5. يضم أفرادًا ذوي نفوذ، وتشكل هذه الغايات أفضلية أولى لديهم أهمها: (الأيباك أي لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، والرابطة المناهضة للتشهير، والمسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل، والأمريكيون من أجل إسرائيل آمنة، ومؤسسة بروكينغز، ومراكز أبحاث وفكر، مثل المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، ومنتدى الشرق الأوسط، والأفراد الذين يكتبون الرسائل الداعمة لإسرائيل في صفحاتهم المحلية، أو الذين يبعثون بالشيكات إلى لجنة العمل السياسية مؤيدة لإسرائيل بوصفهم شبكة أوسع من المؤيدين، والأفراد الذين يعملون بالجامعات، وعشرات لجان العمل السياسي المالية التي تحول الأموال للمرشحين الموالين لإسرائيل، والاتصالات الشخصية بين مسؤولين حكوميين ذوى نفوذ).

إن على المرء، ليكون جزءا من اللوبي، أن يعمل بنشاط لتحريك السياسة الخارجية الأمريكية في اتجاه مؤيد لإسرائيل، كتكريس جزء من نشاطه المهني أو الشخصي والمالي للتأثير في السياسة

الخارجية الأمريكية، مثلا: التصويت للمرشحين الموالين لإسرائيل، وكتابة رسائل إلى السياسيين والمؤسسات الإخبارية، وتقديم مساهمات مالية للمرشحين الموالين لإسرائيل، وإعطاء دعم فعال لمنظمة موالية لإسرائيل، ومناهضة الانتقاد العام، مثل الهجوم على مجموعة الأمريكيين اليهود التقدميين الذين يدعون للتسوية السلمية.

المحافظون الجدد ومشروع القرن الأمريكي:

هؤلاء يرتبطون بمجموعات متداخلة من مراكز التخطيط المتمركزة في واشطن، واللجان والمنشورات التي تتضمن برامجها التسويق للعلاقات الخاصة بين أمريكا وإسرائيل، وتحريك دعاية بنشاطات من أجل صياغة الرأي العام والنخبة، ومن ثم تحريك السياسة الخارجية في الاتجاهات التي تحابيها.

يطلق على المحافظين الجدد أحيانا المسيحيين الصهاينة، الذين استندوا إلى تفسير الكتاب المقدس عبر الإيمان بعودة المسيح، وأن عودة اليهود إلى فلسطين تشكل حدثًا أساسيًا ومفصليًا في العملية المقدرة التي ستؤدي إلى المجيء الثاني للمسيح، وتأسيس دولة إسرائيل. فهذه الجماعة عدّت احتلال إسرائيل للأراضي العربية عام 1967م قدرًا إلهيًا، ووصفت انسحاب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شارون من غزة بالعقاب الإلهي، كما كان لهم دور في السياحة المسيحية لإسرائيل تحت الرعاية الإنجيلية.

قوة اللوبي:

الطبيعة المفتوحة للنظام السياسي الأمريكي والفيدرالية وحرية التعبير، هذه وسائل تعطي اللوبي الإسرائيلي وسائل الوصول للسياسة الأمريكية والتأثير فيها وتوجيه الحملات الانتخابية، أيضا لها وسائل لقلب الرأي العام عبر رعاية الصحافة المتعاطفة وتأليف الكتب والمقالات، والعمل على تشويه سمعة كل من له وجهة نظر مختلفة أو تهميشه.

ضعف النفوذ لجماعات المصالح الصغيرة كالعربية في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن النفوذ غير المتناسب لمجموعات المصالح الصغيرة والضعيفة تعطي للسياسيين المساندة لمجموعاتهم القوية في ظل غياب معارضة فاعلة لهم؛ فالعرب الأمريكيين أسباب ضعف تأثيرهم في السياسة الأمريكية يرجع إلى:

1. أنهم ليسوا بنفس الثراء والتنظيم الجيد والعدد والنشاطات السياسية، فلم يبلغوا مناصب أكاديمية أو إعلامية أو سياسية.
2. إن العرب ينحدرون من خلفيات وبلدان وديانات ومذاهب متنوعة، لذا لن يتحدثوا بصوت واحد، بل وجهات نظر مختلفة حول الشرق الأوسط، إلى جانب ثقافتهم الغريبة أو المعادية لأمريكا.
3. إن النفط لا يشكّل تأثيرًا قويًّا مقابل اللوبي، بدليل فرض عقوبات على إيران والعراق وليبيا، وإن شركات الطاقة الأمريكية أولوياتها تكمن في التغير المناخي والتنقيب والتجارة والضرائب والوقود والإنتاج وأمن البلاد، وهنا لا توجد إشارة للصراع العربي الإسرائيلي، إلى جانب استهداف اللوبي لهذه الشركات في مسألة الشرق الأوسط، فهي لا تحبذ الحروب والعقوبات ولا تغيير الأنظمة.

بالمقابل فإن قوة الطائفة اليهودية يكمن نفوذها في السياسة والاقتصاد، وفي قدرة بعض المثقفين وتقاليدهم في جمع التبرعات ودعمهم الأحزاب، ونسبتهم في المشاركة السياسية نتيجة لتركزهم في مناطق معينة، كما المستوى المؤثر من الموارد والخبرة داخل المنظمات اليهودية في اللوبي، استنادا إلى لمفكر السياسي روبرت ترافيس، يكمن في أنّ (معظم المجموعات اليهودية تتميز بعضوية كبيرة وبموظفين محترفين ذوي تدريب عال وبرامج اجتماعية ورفاهية وأهداف سياسية كافية التمثيل ومجموعات عمل متخصصة في مشاكل كثيرة على المستوى المحلي والوطني؛ وهذا ما يفسر قدرة الحركة المؤيدة لإسرائيل على التعبئة السرية بطريقة منسقة على المستوى الوطني عندما تبرز مسائل سياسية خارجية مهمة)، ومن ثم تسهل هذه الجهود تسويق صورة إسرائيل الخيرة بشكل عام في أمريكا.

يلاحظ مما سبق أن كلمة اللوبي غير محددة بجماعة أو تنظيم، فهي قد تشمل تنظيماتٍ أو أفرادًا سواء في مراكز قيادية سياسية واقتصادية وثقافية، أو نخب، أو حتى مواطنين عاديين، ومن ثمّ فاللوبي اليهودي امتلك هذه المقومات، ما جعله مؤثرا في السياسة الأمريكية، بعكس جماعات المصالح الصغيرة، ومنها العربية التي تفتقر للتنظيم، ووحدة الصف، والتنظيمات، والنخب، والسياسيين، والدعم المالي والإعلامي.

الفصل الخامس: (توجيه العملية السياسية)

إنّ استراتيجية اللوبي اليهودي تكون في التشجيع على الدعم الأمريكي الثابت لإسرائيل عبر نفوذهم على عملية صناعة السياسة الأمريكية، وأيضًا عبر ضمان أن الخطاب العام حول إسرائيل مؤيد، ويردّد صدى السند العقلاني والاستراتيجي والأخلاقي.

نفوذهم في الكونغرس:

العنصر الأهم في الكونغرس يتمثل في لجنة للخارجية المؤلفة من أنصار إسرائيل؛ أما العمل في الكونغرس فيأخذ مسارات عدة، منها:

1. الرسائل التي يقدمها ويوقع عليها الأعضاء المؤيدون لإسرائيل.
2. مشاركة الموالي لإسرائيل مباشرة في العملية السياسية، ومساعدتهم للموظفين على وضع مسوّدات التشريعات.
3. كتابة رسائل للمشرعين التي يرسلونها إلى بعضهم، أو كتابة رسائل مفتوحة وتوزيعها.
4. الدعم المالي في الانتخابات المباشرة أو غير المباشرة، أو عبر تطوير شبكة وطنية من لجان العمل السياسي اليهودية للمساهمة في التمويل. وهذا الأمر ينطبق على الانتخابات الرئاسية؛ اذ يقدم اليهود التبرعات الكبيرة لحملات المرشحين من الحزبين المقدرة بحسب الواشنطن بوست بنسبة 60% من حجم التبرعات.
5. تجتمع الأيباك مع المرشحين الموالين لإسرائيل، وتشرح لهم تعقيدات الموقف الإسرائيلي والشرق الأوسط (المفتاح الانتخابي المحلى) أيضًا تستعين بالبعثات الإسرائيلية الدائمة في واشطن لأخذ معلومات عن الأشخاص الموالين لإسرائيل، وبعد حصرهم تتأكد من أن المرشح مواليًا لها حتى تعطيه قائمة بأمريكيين مؤيدين لإسرائيل للتواصل معهم.
6. يركز اللوبي على المنتقدين لإسرائيل؛ لتغيير توجهاتهم إلى مؤيدين، مثل السناتور جيسي هيلمز الذي ينتقد المساعدات الأمريكية لإسرائيل، ففي أثناء انتخابه عام 1984م قامت الأيباك بدعم المنافس له، وهو ما أدى إلى فهم الرسالة، وسافر إلى إسرائيل، وبقي مؤيدًا إلى أن تقاعد عام 2000م.

الفصل السادس: (السيطرة على الخطاب العام)

هذا الفصل يتناول الاستراتيجيات المختلفة التي تستخدمها مجموعات اللوبي، بهدف تقديم مصالح إسرائيل في أمريكا، من خلال العمل داخل الكونغرس، أو عبر الحملات الانتخابية، أو الإدارات التنفيذية، أو وسائل الإعلام والأكاديميين، أو مراكز البحث والتخطيط للسياسة الخارجية ذات النفوذ، أو التكتيكات المستخدمة لإسكات المنتقدين باتهامهم بالمعاداة لإسرائيل او السامية.

إنّ مؤسسات اللوبي – من مراكز دراسات وتخطيط ومؤسسات أكاديمية وجامعية ووسائل إعلام– تلعب دورًا في تكوين الرأي العام؛ لتصوير إسرائيل بإيجاب دائمًا، وتهميش من يشكك في سلوك إسرائيل في الماضي والحاضر، أو يسعى إلى إلقاء الشك في فوائد الدعم الأمريكي غير المشروط لها، ومن الأمثلة على ذلك، نذكر:

1. وسائل الإعلام الممثلة في المالكين، الناشرون، المحررون، كاتبو المقالات، المراسلون، في صحف الواشطن تايمز، شيكاغو، صن تايمز مثلا، تجد في افتتاحياتها كأنها تتبع صحافة رئيس وزراء إسرائيل.
2. تنظم مجموعات اللوبي حملات كتابة رسائل ومظاهرات ومقاطعة ضد وسائل الإعلام التي يعدّ محتواها مناوئًا لإسرائيل، فقد قال أحد المديرين التنفيذيين في "السي – إن –إن" إنه يتلقى أحيانا 6000 رسالة بريد إلكتروني تشتكي من أن موضوعا ما معادٍ لإسرائيل.
3. يستخدم اللوبي لتشجيع التغطية الموالية لإسرائيل في اختيار معلقين مرموقين؛ ليقوموا معًا بنشر نظريات وأفكار مواتية لإسرائيل، ولتحقيق هذه الغاية، ساعد مؤتمر الرؤساء على إنشاء "الأصوات الأمريكية في إسرائيل" هدفها تقوية التفهم الأمريكي والدعم لإسرائيل من خلال دعوة مضيفي برامج الحوار الإذاعي في أمريكا إلى رؤية إسرائيل وإذاعة برامجهم حية من القدس.
4. مراكز الأبحاث: تقوم بدور متزايد في صياغة النقاش العام، بالإضافة إلى السياسة الواقعية حول مسائل أساسية، وتعتمد وسائل الإعلام على خبراء من مراكز الدراسات التي تمتلك مكاتب حيوية للعلاقات العامة والعلاقة مع الصحافة، مصممة لتسويق وجهات نظر خبراتها في الساحة العامة، كما توزع المراكز أيضا مذكرات مختصرة يسهل استيعابها على المشرعين وغيرهم من المسؤولين، إضافة إلى تشجيع محلليها على نشر مقالات رأي داعمة ومناصرة لإسرائيل، من

أهم هذه المراكز معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومركز بروكينغز الذي يدار من منتدى سابين لسياسات الشرق الأوسط، يجمع زعماء أمريكيين وإسرائيليين بارزين.

5. شرطي الأكاديميات: بعد إثارة الانتقادات ما بعد انهيار عملية أوسلو، ومجيء شارون لرئاسة الوزراء في إسرائيل، تحرك اللوبي لاستعادة الحرم الجامعي، وشرع عبر مؤسسات عدة، كالمجلس اليهودي للشؤون العامة، في سلسلة دورات التدريب لمناصرة طلاب المعاهد التي أرادت الدفاع عن إسرائيل في حرمهم، وأنشئ ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي للتنسيق مع 26 مجموعة تسعى للهدف نفسه، أيضًا دعت الأيباك عام 2003م طلابًا يقدرون بحوالي 240 طالبا في رحلة لواشنطن للتدريب على المناصرة، وإعطاء تعليمات بأن يعمدوا فور عودتهم إلى المدرسة إلى إقامة شبكات اتصال مع القادة من كل التيارات في الحرم، وكسبهم إلى جانب قضية إسرائيل، وفي عام 2007م حضر مؤتمر الأيباك عدد 1200 طالب من 400 جامعة، ومعهد للمؤتمر السنوي لها بمن فيهم 150 من رؤساء اتحادات الطلبة، كما تدخل البعثات الدبلوماسية في توجهات المؤسسات الأكاديمية، فمثلًا تدخل القنصل الإسرائيلي في شيكاغو، والسفير الإسرائيلي في جامعة واشنطن، وطالب منها تحسين صورة إسرائيل في الحرم الجامعي؛ كما حاولت مجموعة أكاديمية موالية لإسرائيل منع نشر أعمال بحثية تشكك في وجهات نظرها المحددة في 1998م، وقفت ضد نشر كتاب لنورمان فنكلشتاين وروث بتين بيرن "أمة قيد المحاكمة".

من خلال ما سبق ذكره، يتضح أن عمل اللوبي داخل المؤسسات الأمريكية كان منظمًا، ويعتمد على مجالات عدة، أهمها الإعلامية والأكاديمية التي تهدف إلى تشكيل الرأي العام في الولايات المتحدة، وتوجيهه لمناصرة إسرائيل، وبالمقابل استهداف كل من ينتقد إسرائيل وسياساتها في المنطقة.

الفصل السابع: (اللوبي في مواجهة الفلسطينيين)

يتحدّث في هذا الفصل، وما يليه من الفصول التالية، عن دور اللوبي في صياغة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

إن هدف اللوبي الحفاظ على المساعدة الأمريكية لإسرائيل، وضمان استخدام القوة لتدجين بيئة الشرق الأوسط بوسائل تقدم مصالح إسرائيل، وبخاصة في مجال الأمن ودعم إسرائيل في

سياستها ضد الفلسطينيين، وتوجيه القوة الأمريكية صوب حركات أخرى، ودول قد تكون على خلاف مع إسرائيل، وهذا الأمر يوضح كيف أن أمريكا ساندت، على الدوام، جهود إسرائيل لقمع التطلعات الوطنية الفلسطينية بإقامة دولتهم المستقلة أو الحد منها.

رغم محاولة الرئيس الأمريكي جورج بوش، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، إزالة العداء لأمريكا، وتشكيل تحالف ضد الإرهاب، والشروع في عملية السلام في الشرق الأوسط، فإنه واجه بالمقابل تعنتًا إسرائيليًّا غيّر موقفه، حتى وصفته صحيفة الواشنطن بوست بالتطابق الوشيك بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية اتجاه الشرق الأوسط، وكان وراء هذا بالطبع اللوبي، فقد حاولت إسرائيل، ومعها اللوبي، التشبيه بين الحرب على الإرهاب في العالم، وحربهم في الشرق الأوسط، وأنهما يخوضان حربًا واحدة، واستطاعوا تمرير قرارات في مجلس الأمن يؤكد الدعم لإسرائيل، وانخراطهما في الحرب على الإرهاب، وفي المقابل وقف الكونغرس بضغط اللوبي ضد خطط الرئيس للضغط على إسرائيل في مسألة السلام (من خلال رسائل مفتوحة، قرارات في الكونغرس، مقالات رأي وبيانات صحفية، لقاءات مباشرة بين مسؤولين في الإدارة وزعماء المجموعات اليهودية والإنجيلية النافذة).

الخلاصة: أن جماعات اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة تستغل الأحداث العالمية والإقليمية، وبخاصة ذات العلاقة بمنطقة الشرق الأوسط لتوظيفها واستخدامها لدعم الحملات القمعية التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، والحصول على الدعم المستمر، وتوحيد السياسات الخارجية مع الولايات المتحدة، خاصة إذا كان عنوانها الإرهاب الدولي.

الفصل الثامن: (العراق وأحلام تحويل الشرق الأوسط)

يتحدّث هذا الفصل عن دور اللوبي، وبخاصة المحافظون الجدد فيه، بوصفه قوة دافعة ورئيسة وراء قرار إدارة بوش غزو العراق في عام 2003م، والحجج التي ساقوها لدعم الغزو، مثل إزالة البرنامج النووي العراقي، وتدمير مخزون الأسلحة البيولوجية والكيميائية، والدافع من ورائها، وهو جعل إسرائيل أكثر أمنًا، فأكثروا من الربط بين إسرائيل وحرب العراق، حتى كتب الصحفي مايكل كنسلي في خريف 2002م أن "غياب النقاش العام حول دور إسرائيل أشبه بالفيل في الغرفة يراه الجميع ولا يذكره أحد".

بدا الحديث عن الحرب من الساسة الإسرائيليين أمثال آرئيل شارون في فبراير 2001م "إذا اعتقد أن العراق يشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي، بسبب السلوك الضال وغير المسؤول لنظام صدام"، وجاء بنيامين نتانياهو وقال لأعضاء بالكونغرس "إن صدام يطور أسلحة نووية قد يستخدمها ضد الأراضي الأمريكية" ثم جاء شيمون بيريز وربطه بخط ابن لادن، ليختم هذا التحريض من قبل جماعة اللوبي أمثال المحافظين الجدد مثل بول لفوفينز بدعم الخيار العسكري ضد العراق، ويوثقون تقارير استخباراتية لكسب الدعم للحرب، والحصول على معلومات من فريق المعارضة العراقية أمثال الشلبي.

في هذا الفصل، يتجاوز دور اللوبي الدعم للسياسة الإسرائيلية إلى التحريض على التدخل العسكري المباشر في الدول والأنظمة المعادية لإسرائيل؛ بغية القضاء عليها، وهذا ما حصل في العراق والدور الذي قام به اللوبي والمحافظون الجدد لتسويق التقارير التي تفيد بخطر النظام العراقي على الأمن العالمي، وضرورة التدخل لتقويض قوته، وتطويع نظامه، في إطار مشروع السلام في الشرق الأوسط.

الفصل التاسع: (استهداف سوريا)

يصف الفصل التاسع تطور علاقة أمريكا الصعبة مع نظام الأسد في سوريا، وكيف أن اللوبي دفع بأمريكا إلى تبنّي سياسات تصادمية حيال سوريا، تتوافق مع إرادة الحكومة الإسرائيلية.

ورغم ما قامت به سوريا من مساعدات استخباراتية لأميركا في الحرب على الإرهاب، والبدء في دخول حكومة بوش بتاريخ ديسمبر 2006م في علاقات معها، فإن تدخل اللوبي عمل على الدفع بالعلاقات إلى التصادم بين البلدين، فبعد سقوط بغداد تحول الزعماء الإسرائيليون إلى سوريا بحجج نقل الرئيس العراقي صدام حسين تجهيزات عسكرية لسوريا قبل الحرب، والتحذير من أسلحة الدمار الشامل، ودعم المقاومة العراقية والجماعات الفلسطينية واللبنانية، فتحوّل دور اللوبي إلى توجيه الاتهام لها، فكانت نتائج نفوذه لدى صانع القرار الأمريكي هي في وضع سوريا في قائمة محور الشر وإصدار قانون محاسبة سوريا.

الفصل العاشر: (إيران في المرمى)

بعد الثورة الإيرانية عام 1979م، وإعلان العداء لإسرائيل، بدأ اللوبي يقوم بدور في السياسة الأمريكية حيال إيران، مركزين الضغط على برنامجها النووي، ودعمها للحركات المسلحة، كحماس

والجهاد الإسلامي وحزب الله، وعلى تأليب بعض الدول عليها، مستغلة مخاوف دول الخليج من إيران، ففي عام 2003م بدأت أمريكا تحذّر من أن إيران تشكل تهديدا خطيرا لإسرائيل وأمريكيا على السواء، وشروعها في البرنامج النووي، ثم وزعت الأيباك دراسة من 74 صفحة تحتج بأن إيران تشكّل خطرًا على أمريكا والغرب في عام 1994م، ومن ثم كان اللوبي وراء مشروع قانون دماتو الخاص بالشركات النفطية في 1996م، كما قوّض مشروع التفاوض مع إيران عام 2006م، ووقف لسياسة الخاتمي الانفتاح مع أمريكا، وعمل على فرض عقوبات دولية على إيران أعوام2005,2007، بل وصل الأمر إلى الدعوة لضرب إيران في مؤتمر الأيباك عام 2007م للقضاء على القدرة النووية الايرانية من أجل خلاص الحضارة الغربية.

الفصل الحادي عشر: (اللوبي والحرب اللبنانية الثانية)

بعد أسر حزب الله اللبناني جنود إسرائيليين عام 2006م أعلنت إسرائيل الحرب عليه، وقد استغرقت 34 يومًا، وهناك كان الدور على اللوبي والمحافظين الجدد في الولايات المتحدة للحصول على الضوء الأخضر والدعم الدبلوماسي والعسكري لإسرائيل، وفي صدور إدانة من الكونغرس لحزب الله ومساندة إسرائيل، كما وقفت وسائل الإعلام مع إسرائيل، وكانت استراتيجية إسرائيل هي محاولة نزع سلاح حزب الله، ومعاقبة لبنان لسماحه لحزب الله بالعمل بحرية، وإنزال العقاب بالسكان، ولكن ردة الفعل كانت عكسية، إذ قتلت إسرائيل 1183مواطنا ثلثهم أطفال، وانتهكت قوانين الحرب بالقنابل العنقودية، فجاء تقرير للهيومان رايتس ووتش لتؤكد أن غالبية القتلى من المدنيين اللبنانيين وحملت انتقادات للقصف الإسرائيلي، ما أدى باللوبي لشن حملة عليها، ووجهت لها الاتهام باللاسامية، وتعرض المدير التنفيذي لها (كينيث روث) لانتقادات على الرغم من يهوديته، ووالده لاجئ من ألمانيا النازية، ولكن نتيجة للهجمة على إسرائيل، حوّل اللوبي المسؤولية إلى السياسة الأمريكية، وبدأ الحديث بأنها حرب بالوساطة، وأن الدعم بالأسلحة الأمريكية، وأن إسرائيل نفذت ما أملته عليها واشنطن وأنها كانت فرصة لتجربة الأسلحة الأمريكية، وبمنزلة تجربة من أجل إيران.

يلاحظ ما سبق ذكره، أن دور اللوبي تحوّل لمحرّض للحرب، وداعم لها، وأنه عندما حصلت انتقادات على إسرائيل، حوّل فشلها في مهمتها إلى الداعم الرئيس لإسرائيل؛ لإلقاء التهم إليه بأنه وراء الحرب، وبأنها تخوض (أي إسرائيل) حربًا بالوكالة نيابة عن أمريكا.

الفصل الثاني عشر: (ما الذي يتوجب القيام به؟)

في ختام الكتاب، يوجه الكاتبان نصائحهما لصانع القرار في كيفية التعامل مع اللوبي، وتدخله في السياسة الأمريكية، بالدعوة لتصحيح العلاقة بين أمريكا وإسرائيل، ثم إيجاز المبادئ الأساسية لاستراتيجية يمكنها الدفاع عن هذه المصالح بفاعلية أكبر، ومعالجة القوة السياسية للوبي وأجندته السياسية، وجعل تأثيره ذا فائدة لأمريكا وإسرائيل معًا.

الاستراتيجية الجديدة لإزالة الضرر في السياسة الأمريكية تكمن في الآتي:

1. تحديد مصالح أمريكا في الشرق الأوسط: وهي الطاقة وأماكن الحصول عليها وعدم وجود قوة تحاول السيطرة عليها.
2. ثني الدول للحصول على أسلحة دمار شامل.
3. تخفيف الإرهاب المعادي لأمريكا وتفكيك شبكاته.
4. رسم استراتيجية لحماية المصالح: عبر التخلي عن التغيير الإقليمي وتبني استراتيجية الموازنة من خلف الشاطئ، والتدخل في حالة عجز القوى المحلية على التعاطي مع التهديدات، وهذا يؤدي لتخفيف تورطها في حروب داخلية والاعتماد على حلفاء محليين.
5. تطوير علاقة جديدة مع إسرائيل، عبر مساندة وجودها، ووضع شروط على مسألة المساعدات ومعاملتها بصفتها دولة عادية عبر مصالح مشتركة.
6. إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بإقامة دولتين، والضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال.
7. تحويل اللوبي إلى قوة بناءة، إما من خلال خفض موارده، وإما إزالة بعض من أسباب نفوذه عبر إصلاح المساهمات في الحملات الانتخابية، ووضع حد للتمويل السياسي، أو عبر مجموعات أخرى تحاول مقاومته بإنشاء لوبي مضاد، مثل دعم لمجموعة العربية أو الأميركيين القوميين، أو الاتجاه إلى الأكاديميات ووسائل الإعلام؛ لمواجهة مختلف حجج اللوبي عبر الانفتاح على التاريخ اليهودي لمواجه الأساطير، أو بتطوير اللوبي في اتجاه إيجابي عبر انتزاع السلطة من المتشددين داخل اللوبي وتقوية الإصلاحات داخلها.

تعقيب:

إن بداية ظهور هذا الكتاب، كانت بسبب توغل نفوذ اللوبي الإسرائيلي في صناعة القرار في الولايات المتحدة، والضرر الذي تسبب به في تقديم مصالح إسرائيل على حساب المصالح الأمريكية في المنطقة؛ فهو يعد استفاقة لدى أصحاب الفكر في أميركا، بعد انتهاء الحرب الباردة، وتقلص الدور المحوري الذي تقوم به إسرائيل في الدفاع عن مصالح الغرب.

إن هذا الكتاب ينقل فكرا مستقلًا ينادي بإعادة النظر في الدور الذي يقوم به اللوبي في السياسة الأمريكية، وضرورة تقديم مصالح أمريكا في المنطقة على مصالح إسرائيل، والبحث عن لوبيات أخرى تكون منافسة لهذا اللوبي الإسرائيلي؛ تخفف الضغط على صانع القرار، وتخلق توازنًا في المواقف تجاه المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛ ولكن لا يمنع بالمقابل من دعم إسرائيل والوقوف معها متى ما توافقت المصالح أو تعرض أمنها للخطر.

كما يوضح الكتاب – وفق تسلسل زمني بدأه منذ سبعينيات القرن العشرين وإلى منتصف العقد الأول من الألفية – مدى التأثير الذي يمارسه اللوبي (الذي يضم ائتلاف واسع من الأفراد والمجموعات ذات النفوذ، هدفه تقديم المساعدة لإسرائيل ودعم مواقف حكوماتها عبر استخدامه لمختلف الوسائل الممكنة لديه إعلاميًّا وسياسيًّا وماليًّا وأكاديميًّا واقتصاديًّا ودينيًّا وثقافيًّا) في السياسة الأمريكية والأساليب والطرق التي يتبعها في التأثير، أو التبرير، أو في تغيير المواقف الأمريكية، بل وصل الأمر إلى التحريض على القيام بأعمال عدوانية ضد أطراف إقليمية معادية لإسرائيل، وخوض حروب إقليميه في المنطقة لخدمة مصالح إسرائيل.

الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في اقتصاديات الدول النامية

أ. عصام أبوعجيلة علي دريد*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجانب الإيجابي للاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول النامية، وإلى الدور الإيجابي الذي تؤديه في سبيل تحسين الأداء والمساهمة الجدية في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، حيث بدأت البلدان المختلفة، لاسيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية، وفي سياستها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم.

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة، منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم تلك المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، وتصدّر مخرجات هذه المناطق بوصفها وسيلة لدعم الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتحدثت الدراسة عن مكونات الاستثمار الأجنبي، وأشكاله، ومميزاته، وسياسات التشجيع، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

تُعدّ الدول النامية من أشد الدول حاجة إلى الاستثمار الأجنبي، بوصفه وسيلة لتنمية اقتصادها بجوانب التنمية الاقتصادية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة المستوردة لهذا النوع من الاستثمار، ويلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتشغيل للعمالة الوطنية في مختلف المجالات؛ فضلاً عن جذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في الداخل، ما يساعد في دعم

* أ. عصام أبوعجيلة علي دريد. كلية الاقتصاد الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا – الزاوية.

القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية، ويسد الفجوة في الموارد والإمكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة، أو يمكّنها من توجيه الموارد لجوانب أخرى.

والاستثمار الأجنبي له صور متعددة، فإما أن يكون مباشراً في مشاريع طويلة الأجل، وإما في الأوراق المالية، وإما في القروض والتسهيلات الائتمانية، وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر، تتمثل في تحرير التجارة، وقيام منظمة التجارة العالمية، وتحرير الخدمات المالية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي، مع ضمان حرية التجارة الدولية.

أولاً/ مشكلة الدراسة:

إن بعض دول العالم لا تزال مترددة في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، على الرغم مما تمتلكه من الطاقات المادية والبشرية المطلوبة لإحداث نقلة نوعية لاقتصادها؛ وذلك لاعتقادها أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي، وحققت البشرية اكتشافات علمية وتكنولوجية انعكست آثارها على مستوى البحث العلمي والفكري؛ ما فتح للبشرية صوراً جديدة غير مسبوقة ، ونتيجة لكل مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي؛ انقسم العالم إلى طائفتين يشار إليهما بالدول المتقدمة، والدول النامية، فهناك مؤشرات محدودة بين الدول النامية في الوقت الحاضر دون مستوى الطموح، ومن المؤكد أن الظروف الدولية لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية ، وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

ـ هل توجد طريقة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق اكتساب ما وصل إليه العالم المتقدم من أسرار علمية وتكنولوجية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

ثانياً/ الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجانب الإيجابي للاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول النامية ، وإلى الدور الإيجابي الذي تؤديه في سبيل تحسين الأداء، والمساهمة الجدية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية.

ثالثا/ أهمية الدراسة:

تتأتّى أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية، والنهوض بها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة،ويتمثل في أن القارئ الكريم له سيجد ومضات مضيئة تستدعي أن يقف عندها مطوّلاً لتساعده على فهم المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هذه الدراسة ستساهم في اقتراح بعض التعديلات المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً/ حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تفعيل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

الحدود المكانية: الدول النامية.

خامساً/ مرتكزات الدراسة:

أ – إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفر رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين البنية التحتية في الدول النامية، مثل الطرق والكهرباء والمواصلات .

ب – الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم خصائصه يختلف عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، فإنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، خاصة في القطاعات الاقتصادية المهمة التي تستثمر فيها الشركات الأجنبية .

سادساً/ منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وغيرها من المصادر.

وترتكز هذه الدراسة على المحاور التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه ومكوناته وأشكاله ومميزاته وسياسات التشجيع).

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي.

سابعاً/ الدراسات السابقة:

(دراسة الدكتورة / لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي:2023)، بعنوان: "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020 – 2000)"، وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2020؛وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو القطاع الصناعي، وأظهرت الدراسة أيضًا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي عدد العاملين في المصانع، وإجمالي الصادرات الصناعية، ونمو القطاع الصناعي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا هامًا في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وقدمت الدراسة توصية بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع الصناعي [1].

(دراسة فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: 2022)، بعنوان: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2019 –1990، وتهدف الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري، ومؤشر مؤشرات الحوكمة هي من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وقدمت الدراسة مساهمة قيّمة في فهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي: دراسة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020 - 2000) العدد (9) من المجلد (7) من مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية؛ سبتمبر (2023).

في ليبيا، بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتعزيز الانفتاح التجاري[1].

المبحث الأول/ الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه ومكوناته وأشكاله ومميزاته وسياسات التشجيع):

أولاً/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو استثمار طويل الأجل، ويتضمن مصلحة دائمة، وسيطرة على كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالدولة الأم) على مشروع مقام في اقتصاد آخر، أما منظمة التجارة العالمية فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. أما صندوق النقد الدولي؛ فإنه يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وأوضح الصندوق أنه في مثل هذا النوع من الاستثمار يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال وتتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع وقراراته[2].

ومن التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعنى ضمنًا، أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في البلد الآخر، غير بلده الأم، وكذلك كل المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة، المساهمة وغير المساهمة على السواء، وقد تتعهد بالاستثمار الأجنبي كيانات منفردة أو مؤسسات أعمال[3].

1- فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990- 2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDL مجلة البحوث الأكاديمية للعلوم الإنسانية، العدد 22، يوليو 2022" 79-88" .

2- هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص22.

3- حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر2005، ص 12.

ثانياً/ مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. رأس المال السهمي، وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.
2. الأرباح المعاد استثمارها تشتمل على حصة المستثمر المباشر نسبة إلى مشاركته السهمية من الأرباح غير موزعة من الشركات المنتسبة، كأرباح الأسهم، أو الأرباح غير المحولة إلى المستثمر المباشر، مثل هذه الأرباح المحتجزة، ومن قبل الشركات المنتسبة يفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه، وتمثل هذه نسبة أعلى من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بعض الدول، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.
3. القروض داخل الشركة، وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة، وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى، فضلاً عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين [1].

ثالثاً/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي تلك الاستثمارات التي تصنّف بأنها متعدّدة، ومتباينة، ويأتي تباينها من حيث النوع والأهمية النسبية بسبب مجموعة من الاعتبارات تتصل بسياسات البلد المضيف وطبيعة اقتصاده ومن الشائع تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأشكال الآتية [2]:

1 . **الاستثمارات المشتركة:**

حيث يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشاركه فيه طرفان، شخصان معنويان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضا للإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية وغيرها؛ أما تيربستر فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقها يتم في دولة

1- محمد سعد الدين، الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النور للطباعة والنشر، قطر الدوحة، الطبعة الأولى نسخة 1996، ص17.

2- هناء عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص201.

أجنبية، ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقاً كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية، من دون السيطرة الكاملة عليه.

تبيّنُ محاولات التعريف السابقة أنّ لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار المشترك عن عقود الإدارة وغيرها، وهذا ما يجعله أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً؛ لانخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

2 . الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتمثل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية أهمية لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، منها توفر الحرية الكاملة في الإدارة، والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي.

وبالرغم من تخوف معظم الدول من هذا النوع من الاستثمارات، لما ينتج عنه من تبعية اقتصادية وسيادة الاحتكار، فإنه ينتشر في كثير من البلدان النامية، مثل دول آسيا وغرب إفريقيا التي تسعى بكل الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ويعدّ ذلك من أساليب التشجيع لاستقطاب هذه الاستثمارات.

3 . الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجمع:

من جانب آخر، تتميز أشكال الاستثمار الأجنبي غير المرتبطة بعنصر الملكية بأنها لا تخلق التزاماً طويل الأجل خارج البلد الأم للشركات العابرة للقومية، وإن كانت تفرض درجة أو أخرى من الاهتمامات الرقابية المتعلقة بتحصيل عائد، أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف.

ومن هذه الأشكال: التعاقد من الباطن، وترتيبات تسليم المفتاح، وعقود الإدارة، وعقود تسليم المنتجات باليد، وعقود تسليم السوق، وعقود المشاركة في الإنتاج، وعقود الترخيص، وعقود التسويق، وتجدر الإشارة إلى تزايد أنشطة الشركات عابرة القومية غير المرتبطة بالملكية، فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة، إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول، أو عن طريق إغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى، التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه

السوق[1].ولاسيما منذ عقد الثمانينيات؛ لما تمنحه إياها من سيطرة وقدرة على الحصول على الأرباح، وتقاسم مخاطر الاستثمار، لاسيما في البلدان النامية ذات السياسة الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة [2].

رابعاً/ مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 . يقوم الاستثمار الأجنبي على أساس دراسات عميقة، وذلك لحرص المستثمر الأجنبي على عدم تقديم أمواله وخبرته إلا بعد أن يتبين من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

2 . الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس مجرد تحويل نقد أجنبي يساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي، كما هي الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، أي أنه يتخذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج، تتمثل في المعدات والآلات الحديثة اللازمة لإقامة المشروعات، ومعها الخبرات الفنية، والإدارية، والتنظيمية، والمالية، والتسويقية، التي يمكن أن تحطم الكثير من الاختناقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية.

3 . كما يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الموفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلاد النامية، وذلك بقيام المشروعات الجديدة، وإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها [3].

خامسا/ سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر [4]:

في المراحل الأولى من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي اعتمدت العديد من البلدان سياسات تشجيعية نحو السوق؛ فعمدت إلى تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر فيها للتخفيف من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد، ومعايير معاملة المستثمرين الأجانب، وإعطاء دور أكبر لقوى

1- منى قاسم: الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1،السنة 1998،41،ص 57.

2- عبدالسلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطابع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2001، ص481.

3- محمد عبدالعزيزعجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر1983،ص51 .

4- الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي (تشجيع الروابط) نيويورك- جنيف 2001، ص.27الصعيد العالمي بالمقارنة مع حجمها في الناتج المحلي الإجمالي .

السوق في تخصيص الموارد، عندما تكون المؤشرات الاقتصادية الأساسية لبلد الاستثمار الأجنبي صحيحة، ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث إنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة، كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية، وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير[1].

وأما المراحل التالية من سياسات تشجيع الاستثمار، فقد قطعت الحكومات شوطاً أبعد من ذي قبل، وسعت بصورة نشطة لتسويق بلدانها من خلال الترويج والدعاية، وأدى هذا الأسلوب إلى إقامة وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار، وهنا يتوقف جذب الاستثمار على نوعية العوامل الاقتصادية الأساسية في البلد المضيف.

وتتميز سياسات تشجيع الاستثمار في الوقت الحاضر بأنها تتخذ إطاراً تمكينيًّا بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنوع أسلوب تنسيق الأحداث نحو اجتذاب هذه الاستثمارات بصفتها نقطة انطلاق لها، ومن ثم تمضي إلى استهداف المستثمرين الأجانب على مستوى الصناعات والشركات؛ كي تلبي احتياجاتهم المحددة من حيث المواقع على مستوى النشاط والتجميع، وذلك في ضوء الأولويات الإنمائية للبلد المعني، وتساعد هذه الاستراتيجية، إلى حد بعيد، قدرة البلد على تغذية تجمعات محددة تقوم على الميزات التنافسية للبلد.

المبحث الثاني/ العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، من حيث المبدأ، من خلال بعدين هما البعد الإداري والبعد الزمني، أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما، والبعد الزمني، المتمثل بالأفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى، ويضيف البعض أنه إذا كانت الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين، توضح التناقض الرئيس بينهما، فإن الدافع

1- Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg

الجارف للمستثمرين في الاستثمار الأجنبي غير المباشر، هو مشاركتهم في إيرادات المشروعات المحلية، من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم، ومن ثم فالأكثر أهمية لهم أن يكون رأس المال سهل التحويل إلى البلد الأم، وأن تكون مقاييس الانكشاف مرتفعة، والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية، أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

أما عند تعهد الشركات الأجنبية بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإنها تكون أكثر اهتماما بالوصول إلى الأسواق، حيث يوجد في الوقت الحاضر ما لا يقل عن 61 ألف شركة أُمٍّ لها حوالي 900 ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيداً للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار[2]. ودعم قدرتها التنافسية لا سيما في الشركات التي تمتلك هياكل إنتاج دولي متكاملة، ولديها تخصص في الإنتاج داخل الشركة، وعمومًا تميل الشركات إلى الأفق الاستثماري الطويل الأمد، أكثر من مستثمري الحوافظ المالية عندما يتضمن استثمارها نفقات التأسيس.

إن التمايزات بين فئتي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، أقل وضوحًا لعدد من القيود فمثلاً[3]:

1 . يصنف الاستثمار عادةً على أنه استثمار غير مباشر، إذا كانت حصة الأسهم أقل من 10% ولكن استخدام ملكية الأسهم للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ليست صحيحة دائماً، ففي بعض الظروف تُشْتَرَى حصة الأقلية من الأسهم، وتتضمن مع ذلك مشاركة إدارية مباشرة.

2 . إن التناقض في دوافع نوعي الاستثمار ليس بهذا الوضوح دائماً، ولا سيما في حالة الاستثمار غير المباشر برأس مال المخاطرة، إذ يميل الأفق الاستثماري إلى أن يكون أطول أجلاً من آليات هذا

1- أمينة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.

2- UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards Services, United Nation, New York,2004,p xvii

3- هناء عبد الغفار: مرجع سبق ذكره، ص 133.

الاستثمار غير المباشر الآخر، ومع وجود سيطرة إدارية طويلة الأجل أيضًا، في هذه الحالة من الصعب جدًا التفريق بين نوعي الاستثمار.

3 . توجد قيود أو محددات تخص بيانات استثمار الحوافظ المالية في معظم الدول، حيث القليل منها التي تسجل على نحو منتظم تدفقات هذا الاستثمار في موازين مدفوعاتها، محتسبة ضمن التفرقة بين نوعي الاستثمار.

4 . توجد علاقة وثيقة في العديد من حالات الاندماجات والامتيازات بين نوعي الاستثمار، حيث تعدّ هذه العمليات، وكأنها معاملات استثمار أجنبي مباشر، وذلك لأنها تمنح سيطرة معنوية دائمة للشركة المندمجة أو المحتازة، ومع ذلك يمكن لمثل هذه المعاملات أن تتم عبر اقتناء أسهم الأقلية، وهنا تسجل على أنها استثمار أجنبي غير مباشر.

5. هناك ازدواج جزئي في دوافع نوعي الاستثمار، ففيما يخصّ كليهما، يكون لمعدل النمو الاقتصادي الحالي، والمحتمل للبلد المضيف تأثيرهم في قرار تحديد موقع الاستثمار، وكذلك يكون لحجم السوق تأثير غير مباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل؛ لأن الأسواق الأكبر تميل إلى أن تكون لديها أسواق رؤوس أموال متطورة، وتشكيلة واسعة من الفرص الاستثمارية، تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة بما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ إن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات[1].

المبحث الثالث/ الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي:

أ . الآثار على نقل التكنولوجيا:

يُعدّ التقدم التكنولوجي أهم الآثار الناتجة عن الاستثمار المباشر، والمساعدة على التنمية الاقتصادية، يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي، عن طريق المحاكاة، وتدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة، إلا أن نتائج البحوث المتعددة التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من هذه الشركات في البلدان

1- عمر البيلي، خديجة الأعسر: دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 126-130 .

النامية أظهرت أنها ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال، التي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، ما ضيق من فرص العمل المقدمة، وأثّرَ، من ثَمَّ، على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة[1]، ويمكن للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلي ليبيا مما يُساهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات، وقد تُساهم الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا في زيادة الصادرات من خلال الإنتاج للتصدير، والاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة اعتماد ليبيا على الدول الأجنبية مما قد يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية .

ب . الآثار في العمالة:

من المعروف أن أهم الدوافع التي تدفع الدول، لاسيما النامية، إلى جلب الاستثمارات الأجنبية هي محاولة إيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين، والقضاء على البطالة التي تمثل هاجساً كبيراً للدول، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، وما تؤدي إليه من عدم استقرار على كل جوانب الحياة، الاستثمار الأجنبي المباشر يُساهم في خلق فرص عمل جديدة، خاصة في القطاعات مثل الصناعة والخدمات، ويُتوقع أن تُساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين البنية التحتية في ليبيا،من خلال بناء مشاريع جديدة مثل الطرق والكهرباء والموانئ والمطارات، وتنوع الاقتصاد الليبي، من خلال جذب استثمارات في قطاعات جديدة مثل الصناعة التحويلية والسياحة والزراعة ، وتقلل من الاعتماد على قطاع النفط الذي يُشكل حاليًا المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وقد تستغل بعض الشركات الأجنبية الموارد الطبيعية والعمالة في ليبيا لصالحها دون عائد عادل على الاقتصاد الليبي، إذا لم تُوزع فوائد الاستثمار بشكل عادل على جميع فئات المجتمع فإنها تؤدي إلي تفاقم التفاوت الاجتماعي .

ومن ثمّ سنبين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من خلال الافتراضات التالية:

1. إن وجود الشركات المتعددة الجنسية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات

1- هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص268.

لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها من الصناعات، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

2. إن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، خدمية، تجارية) جديدة، ومن ثم تترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل، أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي، فضلًا عن أن الدول النامية توفر تنوعاً في الفرص الاستثمارية، بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة[1].

3. إن وجود الشركات المندمجة، قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية، نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء كانت أساسية أو مساعدة.

4. نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة مع نظيراتها الوطنية؛ فإنه من المحتمل أن تتهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية.

5. إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

6. إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي، مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، سوف يؤدي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

7. إن نجاح الدولة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير في عدد فرص العمل الجديدة، ومدى تنوعها[2].

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:ت حسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، المتحدة، نيويورك، 2003، ص7،8.

2- كمال بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة 1988، ص63.

ج/ الآثار في الإدارة والتنمية الإدارية:

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية ، ويمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في سد هذه الفجوة وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بما أن الإدارة تعد أحد عوامل الإنتاج، ولها دور بارز في مجال تحسين الإنتاجية لكل قطاعات الاقتصاد بشكل عام، كما أنها تحدد المركز التنافسي الذي تحتله الدولة بين دول العالم، فقد عانت معظم الاقتصاديات النامية والفقيرة من نقص الكفاءات الإدارية، وسوء الأساليب الإدارية المتبعة التي أدت إلى تكبدها خسائر مادية كبيرة، وكذلك أفشلت خطط التنمية في كثير من هذه البلدان وساهمت في تعثرها الاقتصادي؛ ومن ثمّ فمن الطبيعي أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات المتعددة الجنسيات والأجنبية بصورة عامة لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة .

الاستنتاجات:

1. على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول المختلفة؛ فإنّ العديد من دول العالم لا تزال تعرقل بقصد أو من غير قصد دخول الاستثمارات الأجنبية إليها.

2. الدول النامية تمتلك ثروات هائلة، ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية والتخطيط الاقتصادي البعيد المدى اللازمين لإحداث النمو الاقتصادي المطلوب، ولا تزال حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية أقل من المستوى المطلوب.

3. استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك التسريع في عملية الخصخصة، وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية، تعد شروط استباقية كفيلة بتحسين أداء اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتقليل آثاره السلبية، وتعظيم آثاره الإيجابية.

4. إن هشاشة حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار المباشر الأجنبي، وضعف مساهمته فيها لا يحجب تفوق عدد محدود منها واحتلالها الصدارة على مستواها، وهي مجتمعة، ومن بين تلك الدول نجد على سبيل المثال ليبيا، مصر، وتونس، والمغرب، والمملكة السعودية، والجزائر.

5. تعد ليبيا من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة، أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حالياً إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.

6. لم تتبنَّ ليبيا الاستثمار الأجنبي المباشر راضية، بل مجبرة؛ نتيجة حتمية لعجز القطاع العام وضمان النمو الدائم، بالإضافة إلى ظهور أزمات عديدة، كاشتداد القيد المالي الخارجي.

التوصيات:

على الرغم من الأهمية التي توليها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإنّ هناك بعض التوصيات الواجب مراعاتها، منها:

1. تفعيل دور سوق الأوراق المالية الليبي وتنميته؛ ليسهم في تسهيل عملية الاستثمار من خلال ترويج تبادل الأسهم والسندات، بما يخدم مصلحة الاقتصاد.

2. الاهتمام بالصناعات التصديرية غير النفطية، وتنمية وتطوير الصناعات البتر وكيماوية التي تتميز بها ليبيا بميزة نسبية من دول أخرى.

3. المساهمة في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، من هذه القطاعات قطاع السياحة وقطاع الصيد البحري، وقطاع الخدمات المالية، ومناطق التجارة الحرة.

4. وضع سياسات مدروسة وصارمة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع المواصفات والمعايير التي تحقق أكبر قدر من المصلحة الوطنية، وعدم منح الاستثمار الأجنبي أية فرصة لبسط نفوذه على اقتصاديات البلدان النامية.

5. وضع استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتحديد القطاعات المستهدفة وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القدرات الوطنية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي (تشجيع الروابط) نيويورك- جنيف 2001، ص27.

الصعيد العالمي بالمقارنة مع حجمها في الناتج المحلي الإجمالي .

أمينة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.

حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر2005، ص 12.

عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطابع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2001، ص481.

عمر البيلى: خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 126-130.

فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2019/1990م باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDLمجلة البحوث الأكاديمية العلوم الإنسانية، العدد 22 ، يوليو 2022" 79-88".

كمال بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة 1988، ص63.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك،2003، ص 7-8.

لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي: دراسة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020 - 2000) العدد (9) من المجلد (7) من مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية؛ سبتمبر (2023).

محمد سعد الدين: الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النور للطباعة والنشر، قطر الدوحة، الطبعة الأولى نسخة 1996، ص17.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1983، ص51.

منى قاسم: الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1، السنة 41،1998، ص57

هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة بغداد 2002، ص22.

ثانياً/ المراجع الأجنبية:

Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg.

UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards Services, United Nation, New York,2004,p xvii.